جامعة اليرموك

كلية الآداب

قسم اللغة العربية وآدابها

رسالة ماجستير بعنوان:

جهود ابن قتيبة اللغويّة

دراسة وصفيّة

Linguistic Efforts Of Ibn Qutaybah,

A Descriptive Study

إعداد الطالب:

صالح فرج الهدار

إشراف:

الدكتور أحمد أبو دلو

قُدّمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في اللغة العربية وآدابها، تخصص: اللغة والنحو

2014 -2013

جهود ابن قتيبة اللغويّة

دراسة وصفيّة

Linguistic Efforts Of Ibn Qutaybah,

A Descriptive Study

إعداد الطالب : صالح فرج الهدار

بكالوريوس في اللغة العربيّة والدراسات الإسلاميّة – جامعة المرقب – زليتن – ليبيا

قُدّمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في اللغة العربية وآدابها،
تخصص: اللغة والنحو - جامعة اليرموك

وافق عليها:

الدكتور: أحمد محمد أبو دلو .... مشرفًا ورئيسًا

الأستاذ الدكتور: عبد الكريم مجاهد مرداوي .... عضوًا

الدكتور: خالد قاسم بني دومي .... عضوًا

الإهداء

إلى

أمي وأبـي

إلى

زوجتي وأبنـائي

إلى

إخوتي وأخواتي

أهـدي هـذا الجـهـد

فهرس الموضوعات

الملخّص باللغة العربية

الهدار، صالح. جهود ابن قتيبة اللغويّة. رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، قسم اللغة العربية، 2014. (إشراف الدكتور: أحمد محمد أبو دلو).

يتناول هذا البحث بالدراسة والتحليل جهود ابن قتيبة الدينوري اللغوية، لا سيما الجانب الصرفي، والجانب النحوي، إذ لم تحظ إسهاماته في اللغة بالعناية الكافية من الباحثين، خلافًا لغيره من العلماء؛ فقد ضمّن مصنّفاته من مسائل الصرف، والنحو ما وسعه الجهد والإدراك، في زمن انصرف جلّ أهله إلى طلب الأدب، وفُتنوا بالجدل، والنظر في المنطق.

ويتجه البحث إلى إبراز شخصية ابن قتيبة من خلال إسهاماته في علم الصرف، وعلم النحو؛ بوصفهما ركنين أساسيّين لدارسي اللغة، وتقوم الدراسة على عرض المسائل التي أتى ابن قتيبة على ذكرها في هذين الجانبين، ودراستها دراسة تحليلية، لبيان موقفه منها.

المقدّمة

يعدّ القرن الثالث الهجري، زمن الدولة العباسيّة، زمن العلم وكثرة العلماء، فالخلفاء العباسيون كانوا على اطلاع واسع على علوم شتى، وكانت مجالسهم مجالس للعلماء، ومحاججاتهم التي أغنت الحياة الفكريّة، والسياسيّة، والاجتماعيّة؛ ويتربّع على رأس هذه العلوم، علوم اللغة بشتى أنواعها، من أدب ونحو وصرف ومعاجم، إضافة إلى العلوم الشرعيّة كالقرآن وعلومه والحديث الشريف والفقه والقياس والفلسفة، والفلك، والأنساب، إلى غير ذلك من العلوم التي تلقاها العلماء المسلمون من الحضارات السابقة كالهنديّة واليونانيّة، عن طريق الترجمة التي كانت وقتذاك أبرز ما ميّز تلك الحقبة الزمنيّة عن غيرها.

وقد نالت اللغة على اهتمام العلماء الأبرز من الجهد، ففي منتصف القرن الثاني الهجري بدأ تدوين العلوم وتقعيدها، ثمّ تطوّر رويدًا رويدًا، وبمجيء القرن الثالث الذي بلغ فيه التطور اللغوي أوجه، وذلك اتقاءً للحن وضياع اللغة العربية الفصحى، وكان خوف العرب على الدين أهمّ محفّز لهم على تدوين اللغة مخافة ضياعها؛ وبكتابة المصحف العثماني استطاع العلماء أن يقطعوا شوطًا وشوطًا كبيرًا في سبيل الاهتمام باللغة على عمومها، والنحو على سبيل الخصوص، وينبغي علينا ألاّ نغفل أثر الجانب الديني في هذه النهضة التي شملت كلّ مجالات الحياة آنذاك.

ويعدّ **ابن قتيبة الدينوري**– الذي عليه مدار بحثنا– من العلماء الذين كان لهم إسهامٌ كبيرٌ في دراسة اللغة والعناية بها، ويتجلى ذلك في مصنفاته عامّة، فقد عدّ من العلماء الجامعين والأفذاذ المبرّزين؛ أخذ من كلّ علم بسبب، وراح يتمثّله بأدب، وصار يُشار إليه بالبنان، وتقرُّ بمرآهُ العينان.

وقد دارت حول ابن قتيبة عدّة دراسات نذكر منها: ابن قتيبة وجهوده اللغويّة لعمر مسلم العكش؛ وابن قتيبة اللغوي لعبد الجليل التميمي؛ وكذلك إسحاق موسى الحسيني عمل دراسة بعنوان ابن قتيبة ترجمة هاشم ياغي؛ وكذلك الظواهر اللغويّة في أدب الكتاب لمجدي إبراهيم.

وكان الحديث في الدراسات الأربع سالفة الذكر في العموميّات، أو يختص بمصنّف واحد دون غيره من المصنّفات التي ألّفها ابن قتيبة.

أمّا هذه الدراسة فاختصّت بإبراز جانبي الصرف والنحو من مصنّفات ابن قتيبة، وهذا ما ميّز هذه الدراسة على غيرها.

وعمد الباحث في دراسته إلى إبراز شخصيّة **ابن قتيبة** في الجانب اللغوي، ونظرًا لاتساع دائرة البحث في الدرس اللغوي عنده، ارتأى الباحث أن يكون البحث مقتصرًا على الجانب الصرفي، والجانب النحوي على وجه الخصوص.

وقد قام الباحث بتقسيم موضوع بحثه إلى مقدّمة، وتمهيد، وفصلين، وخاتمة. فتناول في التمهيد الحديث عن ابن قتيبة: مولده، ونشأته، ودراسته، وإنتاجه العلمي، وأخيرًا وفاته.

وأما الفصل الأول فكان للجانب الصرفي، وقسمته إلى ستة مباحث، وهي:

المبحث الأول: المصادر.

المبحث الثاني: المفرد والجمع.

المبحث الثالث: المشتقّات.

المبحث الرابع: أبنية النسب.

المبحث الخامس: المقصور والممدود والمنقوص.

المبحث السادس: القلب المكاني.

وأمّا الفصل الثاني فكان للجانب النحويّ، وجاء الحديث فيه مقسّمًا على خمسة مباحث، وهي:

المبحث الأول: الممنوع من الصرف.

المبحث الثاني: حروف الجر.

المبحث الثالث: الحذف والاختصار.

المبحث الرابع: المذكّر والمؤنّث.

المبحث الخامس: مسائل مختارة.

وكانت الخاتمة حصيلة ما توصّل إليه البحث.

وفي الختام؛ أحمد الله على إنجاز هذا العمل، وحقّ عليّ أنْ أتوجّه بوافر التقدير، وعميق الشكر إلى أستاذي الفاضل الدكتور: أحمد أبو دلو، الذي قبل رعاية هذا البحث حتى خرج بهذه الصورة، ومنحني الكثير من وقته وجهده، على الرغم من كثرة مشاغله، ولم يأل جهدًا في تقديم النصح، والمعونة لي، فجزاه الله عني خير الجزاء.

وأتقدّم بالشكر الجزيل إلى زوجتي التي ساندتني، وشدّت من أزري، وشحذت عزيمتي، وأعانتني على إتمام هذه الرسالة. وأتقدّم بالشكر إلى والديّ وإخوتي وأخواتي، وكلّ من أعانني بالنصح أو بالدعاء.

وبعد، فلست أدّعي أنّي بلغت الكمال في هذا العمل، ولكن أسأل الله أنْ أكون قد وُفّقْتُ فيه، وما توفيقي إلّا بالله.

الباحث

التمهيد:

ابن قتيبة الدينوري

اسمه ونسبه:

أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة[1] الدِّينَوَرِيُّ[2]،ثم البغداديّ[3] وقيل المروَزِيُّ[4]، الإمام النحويّ اللغويّ، صاحب كتاب "المعارف" و"أدب الكاتب"؛ كان فاضلاً ثقة[5]، سكن بغداد، واشتغل بها، وولد ببغداد[6]، وقيل بالكوفة؛ ولهذا سمي بالكوفيّ[7]،

---

[1]. التنوخي، أبو المحاسن المفضل بن محمد بن مسعر: تاريخ العلماء النحويين، من البصريين والكوفيين وغيرهم، تحقيق: عبد الفتاح محمد الحلو، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط بلا، سنة 1981، ص 209.

ومحمد كشّاش: معجم المُتَّفِق والمُفتَرِق، في ألقاب أئمة اللغة والنحو وكناهم وأنسابهم، عالم الكتب بيروت، ط1، سنة 1998. ص152،153.

[2] . ابن خلكان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر: وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق: إحسان عباس، دار الثقافة بيروت، ط بلا، سنة الطبع بلا، 42/3،44.

والذهبي، شمس الدين محمد ابن أحمد ابن عثمان: دُول الإسلام، عُني بطبعه ونشره عبد الله ابن إبراهيم الأنصاري، دار إحياء التراث الإسلامي، قطر، ط بلا، سنة الطبع بلا، 1/ 167.

وابن الجوزي، أبو الفرج عبد الرحمن بن علي: المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، دار المعارف، حيدر آباد، ط1، سنة 1357هـ، 5/ 102.

[3] . ابن كثير القرشي الدمشقي، الإمام الحافظ المفسر المؤرخ عماد الدين أبو الفداء إسماعيل بن عمر: البداية والنهاية، مطبعة السعادة مصر. ط بلا، سنة الطبع بلا، 11/ 57.

[4] . القفطي، الوزير جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف: إنباه الرواة على أنباه النحاة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ط3، سنة 2007، 2/ 143.حيث قال: "مروزي الأصل".

والخطيب البغدادي، الإمام الحافظ أبو بكر أحمد بن علي: تاريخ بغداد أو مدينة السلام، دراسة وتحقيق: محمد أمين الخانجي، مكتبة الخانجي القاهرة، ط1، سنة 1931، 10/ 170؛ حيث قال: أبو محمد الكاتب الدينوري.

[5]. ابن العماد الحنبلي الدمشقي، شهاب الدين أبو الفلاح عبد الحي بن أحمد بن محمد العكري: شذرات الذهب في أخبار من ذهب، تحقيق: محمود الأرناؤوط، دار ابن كثير للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ط1، سنة 1988، 3/ 318.

[6]. القفطي، إنباه الرواة 143/2. وابن كثير القرشي الدمشقي، البداية والنهاية، 11/ 48.

[7]. يعقوب، إميل بديع: المعجم المفصل في اللغويين العرب، دار الكتب العلمية بيروت، ط1، سنة 1997. 364/1.

والفيروزأبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب: البُلغة في تاريخ أئمة اللغة، تحقيق: محمد المصري، وزارة الثقافة، مشق، ط بلا، سنة 1972، ص 116.

والأنباري، أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد: نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تحقيق: إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الزرقاء الأردن، ط3، سنة 1985، ص 159. 160.

وابن الأثير، أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني: الكامل في التاريخ، تحقيق: نخبة من العلماء دار الكتاب العربي ، بيروت لبنان، ط3، سنة 1980، 6/ 66.

أقام بالدينور مدة قاضيا[1]، فنسب إليها، وقد نُسِب إلى (مرو)، لأنّ أباه مروزيّ[2]، وهي من بلاد فارس[3].

أما أبوه (مسلم) فلم تترجم له المصادر، وقد ذكر ابن قتيبة اسمه خلال روايته عنه، حيث يقول: "حدّثني أبي"[4].

أما جدّه "قتيبة" فقد تباينت آراء اللغويين في اشتقاق اسمه، فقالوا: هو تصغير "القِتْبَة" بالكسر والهاء[5]، واحد الأقتاب، وهي الأمعاء، والنِّسبة إليه "قتيبي"[6]، و(القِتْبَةُ): المِعَى. (ج) قِتَب[7].

ويدلنا لفظا " مسلم" و" قتيبة" على أنّ والد ابن قتيبة وجدّه كانا مسلمين مستعربين في أوائل القرن الثاني الهجريّ[8].

وكان ابن قتيبة يحدّث عن إسحاق بن راهويه[9]، وأبو إسحاق إبراهيم بن سفيان ابن سليمان بن أبي بكر بن عبد الرحمن بن زياد بن أبيه الزيادي، وزياد بن يحيى الحسّاني[10]، وأبو حاتم

---

[1] ـ النديم، محمد بن إسحاق: الفهرست، تحقيق: مصطفى الشويمي، الدار التونسية للنشر، ط بلا، سنة 1985، ص 347.

[2] . السمعاني، أبو سعد عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي: الأنساب، تحقيق: عبد الفتاح محمد الحلو، الناشر، محمد أمين دمج، بيروت ـ لبنان، ط1، 1981، 10/ 63، والبغدادي، تاريخ بغداد، 10/ 170.

[3]. العكش، عمر مسلّم: ابن قتيبة الدِّينوري وجهوده اللغويَّة، المجمع الثقافي، أبو ظبي، ط بلا، سنة 2005، ص34.

[4] . الدينوري، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة: عيون الأخبار، دار الكتاب العربي بيروت، ط بلا، سنة الطبع بلا، 142/1 ، 307/2.

[5] . الزبيدي، السيد محمد مرتضى بن محمد الحسيني: تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق: عبد المنعم خليل إبراهيم، وكريم سيّد محمد محمود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، سنة 2007، 3/ 323.

[6] . ابن منظور، جمال الدين أبو الفضل محمد بن مكرم: لسان العرب، تحقيق: أمين محمد عبد الوهاب، محمد الصادق العبيدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط3، سنة 1999، 28/11.

والفيروزأبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب: القاموس المحيط، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط6، سنة 1998، ص 122.

[7] . المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، تحقيق: إبراهيم مصطفى وآخرون، القاهرة، ط3، سنة 2005، 2/ 740.

[8] . الحسيني، إسحاق موسى: ابن قتيبة، ترجمة: هاشم ياغي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، ط1، سنة 1980، ص 6.

[9]. الذهبي، الحافظ: العبر في خبر من غبر، تحقيق: فؤاد سيّد، مطبعة حكومة الكويت، ط بلا، سنة 1984، 2/ 62.

[10]– الذهبي، شمس الدين محمد ابن أحمد ابن عثمان: سير أعلام النبلاء، تحقيق :علي أبو زيد، مؤسسة الرسالة، بيروت لبنان، ط2، سنة 1984. 13/ 297.

السجستانيّ[1]، وتلك الطبقة؛ وروى عنه العلماء كولده أحمد، وأبو محمد عبد الله بن جعفر بن دُرُسْتَوَيْه الفارسي[2]، وعبيد الله بن عبد الرحمن السكري، وإبراهيم بن محمد بن أيوب الصائغ، وعبيد الله بن أحمد بن بكير التميمي[3].

مولده ونشأته:

يعد ابن خلّكان أول من حدد سنة ولادة "ابن قتيبة"؛ حيث كانت ولادته في مستهل رجب، سنة ثلاث عشرة ومائتين (213 هـ)[4]، ولم يذكر أيّ من المؤرخين سنة ولادة ابن قتيبة قبله، إلاّ أنّ المترجمين اعتمدوا على رواية "ابن خلّكان" في هذا التاريخ[5]، كابن كثير[6]، والسيوطي[7]؛ ووجدنا بعض المحدثين من تردد في قبول هذه السنة[8].

أما الموطن الذي ولد فيه فقد تباينت آراء المترجمين حوله؛ فمنهم من يرى أنّ مَولده بالكوفة، كابن النديم[9]، وابن الأثير[10]، وابن الأنباري[11]؛ وتابعهم في ذلك بعض المحدثين[12]؛ ومنهم من يرى

1. أبو الطيب اللغوي، عبد الواحد ابن علي: مراتب النحويين، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار نهضة مصر للطبع والنشر، الفجّالة القاهرة، ط2، سنة 1974، ص 136.
2. القفطي، إنباه الرواة 2/ 144.
3. البغدادي، تاريخ بغداد 10/ 170.
4. ابن خلكان، وفيات الأعيان 43/3.
5. التميمي، عبد الجليل مغتاظ عَودة: ابن قتيبة اللغوي، منشورات جامعة سبها، ليبيا، ط بلا، سنة الطبع بلا، ص22.
6. ابن كثير، البداية والنهاية 11/ 48.
7. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر: بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا. دار الكتب العلمية بيروت، ط 1، سنة 2004، 2/ 100.
8. الحسيني، ابن قتيبة، ص 10.
9. ابن النديم، أبو الفرج محمد بن إسحاق: الفهرست، تحقيق: أيمن فؤاد سيد، مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي، لندن، ط بلا، سنة 2009، 235/1.
10. ابن الأثير، عز الدين أبو الحسن علي بن أبي الكَرم الشيباني: الكامل في التاريخ: تحقيق بلا، دار صادر ودار بيروت للطباعة، بيروت، ط بلا، سنة 1965، 7/ 438.
11. الأنباري، نزهة الألباء 159.
12. البستاني، بطرس، دائرة المعارف، دار المعرفة بيروت، ط بلا، سنة الطبع بلا، 1 / 645.

أنه ولد ببغداد، كالسمعاني[1]، والبغدادي[2]، والقفطي[3]، وتابعهم في هذا الرأي بعض المحدثين[4]؛ وترجِيح مولد بالكوفة أظهر الآراء لأنّ أبوه أقام بها، ثمّ سافر ابن قتيبة إلى بغداد، وعرف بها.

شيوخه

تفرّغ ابن قتيبة للدراسة، وطلب العلم منذ نعومة أظفاره، وتتلمذ على كثير من علماء عصره، وأخذ عنهم[5]، وقد تجاوزوا السبعين[6]، فانتهل منهم اللغة، والنحو والأدب، والحديث، والفقه، والفلك، والتاريخ، وعلم الكلام، وغيرها من العلوم؛ وسوف نتعرف على بعضٍ منهم؛ وذلك بذكر أشهر من كان له الفضل في إبراز شخصية ابن قتيبة، وصقلها.

وأبرز شيوخه ممن كان له الأثر في إبراز شخصية ابن قتيبة: سهل بن محمد، أبو حاتم السّجستاني (ت 225هـ)، كان عالماً ثقة قيّما بعلم اللغة، والأدب[7].

ومحمد بن زياد أبو عبد الله الأعرابي الكوفي (ت 231هـ) صاحب اللغة، ويعدّ إماما في اللغة النحو، نسابة كثير السماع والرواية[8].

ومحمد بن سلاّم البصري الجمحي (ت 231هـ)، أبو عبد الله، كان من جملة أهل الأدب، وألف كتاباً "في طبقات الشعراء"، وله "غريب القرآن"[9].

---

[1]. الأنساب للسمعاني، 10 / 64.

[2] . البغدادي، تاريخ بغداد 10/ 170.

[3] . القفطي، إنباه الرواة. 2/ 143.

[4] . البستاني، بطرس، دائرة المعارف،645/1.

[5] . العكش، ابن قتيبة الدِّينوري وجهوده اللغويَّة، ص37.

[6] . وقد عدهم التميمي وأوصلهم إلى (79) شيخاً. التميمي، ابن قتيبة اللغوي، ص 34 . 43.

[7] . أبو الطيب اللغوي، مراتب النحويين، ص130. 132، والأنباري، نزهة الألباء، ص145. 148 .

[8] . ابن خلكان، وفيات الأعيان4/ 306. 309.

[9] . ابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب 2/ 71، وقد أورد صاحب شذرات الذهب وفاته (231)، يعقوب، المعجم المفصل 2/ 130. 131 السيوطي، بغية الوعاة 1/ 97 ، والأنباري، نزهة الألباء 125. 126.

وعبد الله بن محمد بن هانئ النيسابوري (ت 236هـ)، صاحب الأخفش؛ كان عارفاً بعلم الأدب، بصيراً بالنحو، أخذ عن الأخفش[1]؛ ولم تذكر كتب التراجم أي أخفش هو، وأظنّ أنّه الأوسط (ت215 هـ).

ويحيى بن أكثم (ت 242هـ)، أبو محمد القاضي المروزي البغدادي، أحد الأعلام، وكان فقيهاً مجتهداً[2].

ويعقوب بن إسحاق السِّكِّيت (ت 244هـ)، أبو يوسف، النحوي اللغوي من أكابر أهل اللغة، صاحب كتاب "إصلاح المنطق"[3].

وإبراهيم بن سفيان بن سليمان،أبو إسحاق الزيادي (ت249هـ)؛قال ياقوت: كان نحوياً لغوياً راوية[4].

وعمرو بن بحر بن محبوب الجاحظ (ت 255هـ) كان عالماً بالأدب فصيحاً بليغاً مصنفاً في علوم الفنون[5].

والعباس بن الفرج[6]، أبو الفضل الرياشي اللغوي النحوي (ت 257هـ)، عالماً باللغة، والشعر، قال عنه الخطيب البغدادي: كان من الأدب، وعلم النحو بمحل عالٍ؛ وكان يحفظ كتب أبي زيد، وكتب الأصمعي كلها[7].

---

1 . السيوطي، بغية الوعاة 2/ 98، والقفطي، إنباه الرواة2/ 127.

2 . ابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب2/ 101. 102، وابن خلكان، وفيات الأعيان6/147. 165.

3 . ابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب2/ 106، والقفطي، إنباه الرواة. 4/ 50، والأنباري، نزهة الألباء 138 . 140.

4 . السيوطي، بغية الوعاة 1/ 341 ، والقفطي، إنباه الرواة 1/166.167.

5 . ابن العماد الحنبلي الدمشقي، شهاب الدين أبو الفلاح عبد الحي: شذرات الذهب في أخبار من ذهب، دار المسيرة بيروت، ط2، سنة 1979، 1/121. 122 ، والأنباري، نزهة الألباء 148. 151. و يعقوب، إميل بديع ، المعجم المفصل في اللغويين العرب، 1/ 509.

6 . شهاب الدين العسقلاني الشافعي، أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر: تهذيب التهذيب، تحقيق: إبراهيم الزيبق، وعادل مُرشِد، مؤسسة الرسالة، ط1، سنة 2008، 2/292، والبغدادي، تاريخ بغداد 12/ 138.

7 . العسقلاني، تهذيب التهذيب 2/ 292. البغدادي، تاريخ بغداد 12/ 139.

وأبو سعيد الحسن بن الحسين العتكي السكري (ت 275هـ)، عالم بالأدب، راوية، من أهل البصرة[1].

وأحمد بن خالد أبو سعيد الضرير اللغوي (ت 282)، أقام بنيسابور، وأملى فيها كتبا في الشعر والنوادر[2].

ومحمد بن عبد العزيز بن محمد بن محمود بن سهل، أبو نصر التميمي الأصبهاني، النحوي القاضي يعرف بسيبويه: حسن الأدب، أحد وجوه العلم، وكان عالماً باللغة، والنحو[3]، وغيرهم ممن كان له الأثر في تكوين شخصية ابن قتيبة.

والمتتبع لشيوخ ابن قتيبة يرى أنّ أغلبهم من أهل اللغة، والنحو، والفقه؛ وهذا الأمر هو الذي جعل ابن قتيبة من أشد المدافعين عن اللغة العربية، والقرآن الكريم، والحديث النبوي الشريف؛ ودليل ذلك كتب ابن قتيبة التي خصصها في اللغة، والقرآن، والحديث.

تلاميذه

تتلمذ على ابن قتيبة كثير من التلاميذ بعدما استوطن بغداد، حتى وفاته، وعرف عنه أنه كان يفرض على بعض تلاميذه أحياناً استظهار ما كان يمليه عليهم؛ ومن هؤلاء التلاميذ الذين ذكِروا في كتب التراجم:

1. إبراهيم بن محمد بن أيوب بن بشير أبو القاسم الصائغ، روى خبر وفاة ابن قتيبة، وروى عنه أكثر مصنفاته وكان ثقة (ت 313هـ)[4].

---

[1] . الزركلي، خير الدين: ترتيب الأعلام على الأعوام، رتّبه وعلّق عليه: زهير ظاظا، دار الأرقم، بيروت ـ لبنان، ط بلا، سنة 1990، 1 / 247.

[2] . القفطي، إنباه الرواة 41/1.

[3] . السيوطي، بغية الوعاة 134/1، وقد ورد في البغية باسم التيمي، والقفطي، إنباه الرواة. 3 /169.

[4] – ابن الجوزي، أبو الفرج عبد الرحمن بن علي: المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، دائرة المعارف العثمانية بعاصمة حيدر أباد، ط1، سنة 1357 هـ ، 6/ 197.

2. أحمد بن عبد الله بن مسلم، أبو جعفر الكاتب (ابنه) ، حدّث بكتب أبيه كلها بمصر حفظاً، ولم يكن معه كتاب، (ت 322هـ)[1].

3. أحمد بن مروان الدينوري المالكي، صاحب "المجالسة"، روى عن ابن قتيبة كتاب: تأويل مختلف الحديث (ت 333هـ)[2].

4. قاسم بن أصبغ بن محمد بن يوسف بن ناصح بن عطاء القرطبي، أبو محمد، كان بصيراً بالحديث والرجال، نبيلاً في النحو والغريب والشعر، سمع في بغداد من ثعلب والمبرد، وابن قتيبة، وقد قرأ عليه كتاب المعارف، وغريب الحديث (ت 340هـ)[3].

5. عبد الله بن جعفر بن دُرُستويه أبو محمد الفارسي النحوي، أحد النحاة المشهورين، والأدباء المذكورين، جيّد التصانيف، أحد مَن اشتهر وعلا قدره، وكثر علمه. وكان شديد الانتصار للبصريين في النحو واللغة. (ت 347هـ)[4].

6. عبيد الله بن عبد الرحمن بن محمد بن عيسى، أبو محمد السكري، روى عن ابن قتيبة كتاب "المسائل والأجوبة" ، وكتاب "إصلاح الغلط" (ت 268هـ)[5].

وينبغي علينا بيان أنّ ما ذكرنا هم بعض تلاميذ ابن قتيبة الذين تحدّثت عنهم كتب التراجم، وهذا لا يعني أنّ هؤلاء الذين ذكِروا كل من تتلمذ على يدي ابن قتيبة بل أنّ بعض تلاميذه لم تعرفهم كتب التراجم ولم تصل إلينا أسماؤهم.

---

[1] . البغدادي، تاريخ بغداد 229/4. والقفطي ، إنباه الرواة 1/ 45. 46 .

[2] – العسقلاني، لسان الميزان1/ 415.

[3] . السيوطي، بغية الوعاة. 2 /259.

[4]. الأنباري، نزهة الألباء، ص 213 .214. والقفطي، إنباه الرواة. 2/ 113. وابن الجوزي، المنتظم. 6/ 388. السيوطي، بغية الوعاة 78/2.

[5] . العسقلاني، لسان الميزان 4/ 127 . 128 ، وابن الجوزي، المنتظم ، 6/ 279.

ثقافته

يعدّ ابن قتيبة من العلماء المبرزين الذين تميزوا بثقافة واسعة، حتى عُدّ من الجمَّاعين؛ حيث تعلّم علوماً شتى من نحوٍ ولغةٍ وأدبٍ وفقهٍ وبلاغةٍ وفلكٍ وأنسابٍ وفلسفةٍ وغيرها، وهذا الأمر كان سببه هو الجو العلمي السائد آنذاك، واحتكاك الأمم الأخرى بالحضارة العربية؛ مما كان له بالغ الأثر في كثرة العلماء والجو العلمي الذي ساد.

وقد ساعد التنقل الذي حدث لابن قتيبة من الكوفة ثمّ إلى البصرة، ومن ثَمّ إلى بغداد ونيسابور، في كثرة شيوخه في مختلف مجالات العلم. فنرى أنّ ابن قتيبة قد نهل من معين أستاذه عمرو بن بحر الجاحظ في علوم البلاغة والبيان والأدب، وتأثر بأستاذه إسحاق بن إبراهيم المعروف بابن راهويه، وأفاد منه في الفقه والحديث؛ وهذا ما جعل ابن تيمية يقول: "... هو لأهل السنّة مثل الجاحظ للمعتزلة فإنه خطيب السنة، كما أنّ الجاحظ خطيب المعتزلة"[1].

وقد هيأ الجو العلمي السائد في ذلك الوقت لابن قتيبة التزود من علوم عصره، إضافة إلى رغبته الجامحة والمتقدة في دراسة مختلف العلوم منذ شبابه؛ ولعل ما يعضد هذا الرأي قول ابن قتيبة: "... وقد كنت في عنفوان الشباب وتطلب الآداب أحب أن أتعلق من كلِّ علم بسبب، وأن أضرب فيه بسهم"[2]؛ وهذا الكلام يدل على أنّ ابن قتيبة لا يضع لنفسه حدوداً يقف عندها ولا حواجز تحجز فكره وتحدّه في طلب علم ما من العلوم التي تشربت نفسه إليها؛ فنراه صاحب هدف يسعى للوصول إليه غير مبالٍ في كون من يؤخذ عنه العلم صغيراً أو غير معروف، حيث يقول في هذا الصدد: "...وعمن هو دوننا غير مستنكفين أن نأخذ من الحديث سناً لحداثته ولا عن الصغير

---

[1]. ابن تيمية، تقي الدين أحمد، تفسير سورة الإخلاص، قدم له وكتب هوامشه: زهير شفيق الكبي، دار الكتاب العربي، بيروت لبنان، ط1، سنة 1993. ص132.

[2]. ابن قتيبة ، أبو محمد عبد الله بن مسلم: تأويل مختلف الحديث، صححه وضبطه: محمد زهري النجار، دار الجيل بيروت لبنان ، ط بلا، سنة 1972، ص 61.

قدراً لخساسته ...فإنّ العلم ضالة المؤمن من حيث أجذه نفعه، ولن يزري بالحق أن تسمعه من المشركين ولا النصيحة أن تستنبط من الكاشحين.... ومن أخذ الحسن من موضعه أضاع الفرص تمرّ مرّ السحاب"[1].

وقد استقى ثقافته من مصادر مختلفة ما بين مسموع وآخر مكتوب، وثالث عربي الأصل والطبع، ورابع أجنبي الاتجاه؛ فاجتمعت عنده هذه الاتجاهات، لتضع بصمات واضحة في تفكير ابن قتيبة، وتظهر واضحة جلية في آثاره وكتاباته المتعددة.

وبسبب غزارة علم ابن قتيبة، واتساع أفقه وكثرة مؤلفاته، التي تمثل اتجاهات كثيرة من العلم؛ اشتهرت كتبه في كثير من بلدان العالم الإسلامي في المشرق والمغرب، يقول ابن تيمية: "وكان أهل المغرب يعظمونه .... ويقولون كلّ بيت ليس فيه من تصنيفه لا خير فيه"[2].

وقد كرر ابن قتيبة بعض أقوال الفلاسفة والجهميّة[3]، ولم يكن رده على المخالفين إلاّ من ناحية اللغة؛ فنراه يقول:"ولم أعدُ في أكثر الرد عليهم طريق اللغة. فأمّا الكلام فليس من شأننا ولا أرى أكثر من هلك إلاّ به ..."[4]، وقد ردّ عليهم الشبهات التي ادعوها فيما يخالف مذهبهم. ولم نر ابن قتيبة يقتصر في ثقافته الدينية على الدين الإسلامي، فقد درس إلى جانب القرآن، الإنجيل والتوراة،

---

[1]. عيون الأخبار، المقدمة ص/س.

[2]. ابن تيمية، تفسير سورة الإخلاص ، ص132.

[3] – الجهميّة تعد طائفة من الطوائف، كالمعتزلة، والصوفيّة، والشيعة، وغيرها.

[4]. ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم، الاختلاف في اللفظ والرد على الجهميّة والمشبهة، دار الكتب العلمية ، بيروت . لبنان، ط1، سنة 1985، ص14.

وقد نقل كثيراً منهما مستشهداً في أغلب مؤلفاته كعيون الأخبار[1]، وتأويل مختلف الحديث[2]، وتأويل مشكل القرآن[3].

وقد تجلت ثقافة ابن قتيبة وإبداعه في مزجه بين "الثقافة العربية والثقافات الوافدة، ونرى ذلك واضحاً جلياً عندما ينقل من كتب العجم، والروم، والهند، ولكلّ ثقافة تيسرت له[4]".

يضاف إلى ذلك أنّ ابن قتيبة كان مؤرخاً راوية عالماً بالشعر والأخبار والسير والأنساب؛ فمن مؤلفاته الشعر والشعراء والمعارف وعيون الأخبار وغيرها من الكتب التي حوت تراجم للنحاة والشعراء والمفسرين ممن كان لهم في الحياة العلمية والأدبية أثر كبير التي شهدها عصر ابن قتيبة.

آثاره

يعدّ ابن قتيبة من العلماء المبرزين الذين ألّفوا علومًا شتى، فقد كثُرت مصنفاته في مختلف العلوم التي اشتهرت في عصره، حتى عدّ من الجمّاعين؛ فقد كتب في اللغة وفقهها، والشعر ومعانيه، والحديث وغريبه، وعلوم القرآن، والتفسير، والتاريخ، والأنساب وغيرها، حتى قيل إنّ لابن قتيبة قرابة ثلاثمائة مصنف ما بين محقق ومخطوط ومفقود ومنسوب.

1 . انظر ابن قتيبة، عيون الأخبار 1/ 284، 10/2، 118.

2 . انظر ابن قتيبة، تأويل مختلف الحديث 138، 139، 147،108.

3 . انظر ابن قتيبة، تأويل مشكل القرآن 104.

4 . التميمي، عبد الجليل، ابن قتيبة اللغوي، ص53.

فالكتب المحققة المطبوعة عديدة هي:

1. الاختلاف في اللفظ والرد على الجهميّة:.

ذكره ابن النديم[1] والداودي[2] والقفطي[3] والسيوطي[4] باسم (الرد على المشبهة)؛ "ويعتبر هذا الكتاب من أواخر كتبه لعدم ذكره له في كتبه كما هو المعتاد[5]"؛ فابن قتيبة من عادته أنه يذكر اسم المصنف الذي كتبه في مؤلّفاته اللاحقة لهذا المرجع وهذا يقوي من نسبة أيّ كتاب لمؤلفه.

2. أدب الكاتب

اختلف المؤرخون في اسم هذا المؤلف فقد ذكره بهذا الاسم كلّ من، ابن النديم[6] وابن خلكان[7]، والسمعاني[8]، وابن كثير[9]، والقفطي[10]، وابن العماد الحنبلي[11]، وابن الأنباري[12]، وبطرس البستاني[13].

أمّا الخطيب البغدادي[14]، فذكره باسم(أدب الكتّاب)؛وعلى هذا القول سمّى البطليوسي كتابه الذي شرح فيه أدب الكاتب باسم ((الاقتضاب في شرح أدب الكتّاب))، وقد رواه ابن خير في فهرسه[15].

---

[1] . ابن النديم، الفهرست،1/ 237.

[2]. الداودي، شمس الدين محمد بن علي بن أحمد: طبقات المفسرين، تحقيق: علي محمد عمر، مكتبة وهبة، ومطبعة الاستقلال الكبرى، ط1، سنة 1972، 245/1.

[3]. القفطي، إنباه الرواة. 2/ 146.

[4] . السيوطي، بغية الوعاة. 2/ 100.

[5] . التميمي، عبد الجليل، ابن قتيبة اللغوي، ص 74.

[6]. ابن النديم، الفهرست، 237/1.

[7]. ابن خلكان، وفيات الأعيان 3/ 43.

[8] . السمعاني، الأنساب 10/ 63.

[9] . ابن كثير، البداية والنهاية 11/ 48.

[10] . القفطي، إنباه الرواة 2 /145.

[11] . ابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب 2/ 169.

[12] . ابن الأنباري، نزهة الألباء 160.

[13] . بطرس البستاني، دائرة المعارف، 1/ 645.

[14]. البغدادي، تاريخ بغداد 170/10.

[15] . فهرسة ابن خير 333، 336.

ولا أرى اختلافاً أو فرقاً واضحاً بين كلتا التسميتَيْنِ الأولى، والثانية؛ غير أنّ التسمية الأولى للمفرد، والثانية للجمع.

3. تلقين المتعلم في النحو:

لم يسنده أحد من المؤرخين إلى ابن قتيبة، وكانت إحدى نسخه المخطوطة في مكتبة باريس الوطنية، ولم يذكرها ابن قتيبة في مؤلفاته؛ ولكن ما حقق منها كان بعنوان تلقين المتعلم من النحو، وقد حققه غير واحد[1].

4. الأشربة:

ذكره ابن النديم[2]، وابن خلكان[3]، والقفطي[4]، وابن العماد الحنبلي[5]. وقد أشار إليه ابن قتيبة في كتابه عيون الأخبار[6]، وذكره في كتابه الشعر والشعراء[7]، تحت مسمى كتاب (الشراب).

5. إصلاح الغلط:

ذكره بهذا الاسم ابن خلكان[8]، والقفطي[9]،وابن العماد الحنبلي[10]، وابن كثير[11]؛ وقد صرّح ابن قتيبة

---

1 – أبو محمد، عبد الله بن مسلم بن قتيبة النحوي اللغوي: كتاب تلقين المتعلم من النحو، تحقيق: عبد الله الناصير، المكتب الإسلامي، ط1، سنة 1993، وابن قتيبة: تلقين المتعلم من النحو، تحقيق: جمال عبد العاطي مخيمر، ط1، سنة 1989، دار الطبع بلا، وغيره. واعتمد الباحث الطبعة التي من تحقيق عبد الله الناصير، لأنّها هي ما ظفرت به وكانت ملازمةً لي.

2 . ابن النديم، الفهرست 237/1.

3 . ابن خلكان، وفيات الأعيان 3/ 42.

4 . القفطي، إنباه الرواة 2/ 145.

5 . ابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب169/2.

6 . ابن قتيبة، عيون الأخبار 1/ 325.

7 . ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم: الشعر والشعراء، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار المعارف، القاهرة، ط بلا، سنة 1982، 1/ 187.

8 . ابن خلكان، وفيات الأعيان42/3.

9 . القفطي، إنباه الرواة 2/ 145.

10 . ابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب 169/2.

11 . ابن كثير، البداية والنهاية 48/11.

نفسه اسم الكتاب (إصلاح الغلط) في كتابه غريب الحديث[1]، وأورده السيوطي[2]، والداودي[3]، وابن النديم[4] باسم (إصلاح غلط ابن عبيد). وجاءت عند بطرس البستاني تحت مسمى (إصلاح غلط أبي عبيدة)[5].

6. الأنواء:

وقد ذكره أغلب من ترجم لابن قتيبة[6]، وأورده ابن خير في الفهرسة[7]؛ وسمّاه الزمخشري في كتابه الفائق[8] بـ (مناظر النجوم) والبيروني في الآثار الباقية[9] سماه بـ (علم مناظر النجوم)، أمّا ابن كثير، والسمعاني، فسماه كل منهما كتاب (الأنوار)[10].

7. تأويل الرؤيا

ورد عند أبي الطيب اللغوي[11] باسم (تعبير الرؤيا).

[1] . ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم: غريب الحديث، تحقيق: عبد الله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد، ط بلا، سنة 1977، 151/1.

[2] . السيوطي، بغية الوعاة 2/ 100.

[3] . الداودي، طبقات المفسرين 245/1.

[4] . ابن النديم، الفهرست، 1/ 237.

[5] . بطرس البستاني، دائرة المعارف، 1/ 645.

[6] . ينظر: ابن خلكان، وفيات الأعيان 43/3، والقفطي، إنباه الرواة 146/2. والسيوطي، بغية الوعاة، 2 / 100. و الداودي، طبقات المفسرين 1 / 245، وابن النديم، الفهرست، 1/ 237.

[7] . ابن خير الإشبيلي، فهرسة ابن خير 377.

[8] . الزمخشري، جار الله محمود بن عمر: الفائق في غريب الحديث، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، وعلي محمد البجاوي، دار الفكر، ط3، سنة 1979، 37/3.

[9] . البيروني الخوارزمي، أبو الريحان محمد بن أحمد: الآثار الباقية عن القرون الخالية، دار الطبع بلا، ط بلا، سنة الطبع بلا، ص 239، 336.

[10] . ابن كثير، البداية والنهاية 48/11. ، السمعاني، الأنساب 63/10.

[11] . أبو الطيب اللغوي، مراتب النحويين 137.

8. تأويل مختلف الحديث:

ورد ذكر اسم هذا الكتاب بأسماء قريبة في اللفظ والمعنى، من مثل (مختلف الحديث) و(المشكل) و(اختلاف تأويل الحديث) و(مشكل الحديث)[1] وغيرها؛ إلاّ أنّ حاجي خليفة ذكره بمسميات كان من بينها (تأويل مختلف الحديث)[2]، الذي اعتمد اسماً للكتاب بعد طبعه.

9. تأويل مشكل القرآن:

أشار إليه ابن قتيبة في عدد من كتبه كـ(أدب الكاتب)[3]، و(تأويل مختلف الحديث)[4] و(الأنواء)[5] و(تفسير غريب القرآن)[6] وغيرها؛ وقد ذكِر عند أغلب من ترجم له باسم (مشكل القرآن)[7].

10. تفسير غريب القرآن:

ذكره الخطيب البغدادي[8]، وابن خلكان[9]، والداودي[10]، والسيوطي[11]، وابن كثير[12]،

---

[1] . ابن كثير، البداية والنهاية 48/11. ابن خلكان، وفيات الأعيان 43/3 ابن النديم، الفهرست، 1/ 237، وابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب 169/2

[2] . حاجي خليفة، مصطفى بن عبد الله: كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، طبع بعناية وكالة المعارف الجليلة، اسطنبول تركيا، ط بلا، سنة 1943. 1/ 335.

[3] . ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم: أدب الكاتب، تحقيق: علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط4، سنة 2009، ص 21.

[4] . ابن قتيبة، تأويل مختلف الحديث 69.

[5] . ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم: الأنواء في مواسم العرب، دار الشؤون الثقافية العامة بغداد، وزارة الثقافة والإعلام، ط بلا، سنة 1988، ص11.

[6] . ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم: تفسير غريب القرآن، تحقيق، السيد محمد صقر، دار إحياء الكتب العربية، ط بلا، سنة 1958، ص10، 20، 29 وغيرها.

[7] . البغدادي، تاريخ بغداد10/ 170، ابن كثير، البداية والنهاية 48/11، القفطي، انباه الرواة 2/ 144، السيوطي، بغية الوعاة 100/2، ابن خلكان، وفيات الأعيان 3/ 42، وابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب 169/2 ابن الأنباري، نزهة الألباء 160. وابن الجوزي، المنتظم، 5/ 102.

[8] . البغدادي، تاريخ بغداد10/ 170.

[9] . ابن خلكان، وفيات الأعيان42/3.

[10] . الداودي، طبقات المفسرين 245/1.

[11] . السيوطي، بغية الوعاة 100/2.

[12] . ابن كثير، البداية والنهاية 48/11. وقد ذكره باسم غريب القرآن.

وابن الأنباري[1]، والقفطي[2]، وابن العماد الحنبلي[3].

ويعدّ هذا الكتاب من كتب التفسير اللغوي؛ فهو مكمّل لكتاب (تأويل مشكل القرآن)؛ وقد أشار إليه ابن قتيبة بقوله: "..... وأفردت للغريب كتاباً كي لا يطول هذا الكتاب"[4].

11. الشعر والشعراء:

ذكره ابن النديم[5] بهذا الاسم؛ وذكره ابن خلكان[6]، والداودي[7]، والقفطي[8]، وابن العماد الحنبلي[9]، والسيوطي[10]، وبطرس البستاني[11] باسم (طبقات الشعراء)؛ وقد أشار إليه ابن قتيبة في كتابه المعارف[12] باسم (الشعراء)؛ وذكره أبو الطيب اللغوي بهذا الاسم[13].

12. عيون الأخبار:

ذكره أغلب مترجميه[14]؛ وقد قسّم ابن قتيبة كتابه هذا إلى عشرة أبواب. ويُعدّ من أهم مصادر التراث العربي؛ لأنّه يجمع كثيراً من الأخبار والأشعار.

---

1. ابن الأنباري، نزهة الألباء 160.
2. القفطي، إنباه الرواة 2/ 144.
3. ابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب 169/2
4. ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم: تأويل مشكل القرآن، شرحه: السيّد أحمد صقر،المكتبة العلمية، المدينة المنورة، ط3، سنة 1981، ص 32.
5. ابن النديم، الفهرست، 237/1.
6. ابن خلكان، وفيات الأعيان42/3.
7. الداودي، طبقات المفسرين 246/1.
8. القفطي، إنباه الرواة 2/ 145.
9. ابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب 169/2.
10. السيوطي، بغية الوعاة 100/2.
11. بطرس البستاني، دائرة المعارف، 1/ 645.
12. ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم: المعارف، تحقيق: ثروت عكاشة، دار المعارف ، مصر، ط2، سنة الطبع بلا، ص 649.
13. أبو الطيب اللغوي، مراتب النحويين 137
14. ابن النديم، الفهرست، 236/1، وابن خلكان، وفيات الأعيان42/3، البغدادي، تاريخ بغداد10/ 170، السمعاني، الأنساب 63/10. القفطي، إنباه الرواة 2/ 145، ابن كثير، البداية والنهاية 48/11، ابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب 169/2.

13. غريب الحديث:

ذكر اسم هذا الكتاب ابن قتيبة نفسه في بعض كتبه؛ كغريب القرآن[1]، وتأويل مختلف الحديث[2]، وتأويل مشكل القرآن[3]؛ وقد ذكره أيضًا ابن النديم[4]، والخطيب البغدادي[5]، وابن خير الاشبيلي[6]، وابن الجوزي[7]،وابن خلكان[8]، والسيوطي[9]، وابن كثير[10]، وابن الأنباري[11]، وابن العماد الحنبلي[12]، وحاجي خليفة[13].

ويتضمن هذا الكتاب عدداً من الأحاديث الغريبة التي انفرد بذكرها ابن قتيبة، وقد أبرز ما فيها من ظواهر لغوية.

14. فضل العرب والتنبيه على علومها:

نجد أنّ ابن قتيبة قد ذكره في كتابه الشعر والشعراء[14] باسم كتاب (العرب)؛ وفي غريب الحديث[15] باسم (فضل العرب والتنبيه على علومها)؛ أمّا من ترجم لابن قتيبة من مترجمين فقد اختلفوا في تسمية هذا الكتاب إلى:.

1. ابن قتيبة، غريب القرآن، ص 29.
2. ابن قتيبة، تأويل مختلف الحديث، ص 12، 212.
3. ابن قتيبة، تأويل مشكل القرآن، ص 82 ، 131،93.
4. ابن النديم، الفهرست 237/1.
5. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد10/ 170.
6. ابن خير الاشبيلي، فهرسة ابن خير، ص 187.
7. ابن الجوزي، المنتظم 5/ 102.
8. ابن خلكان، وفيات الأعيان 42/3.
9. السيوطي، بغية الوعاة 100/2.
10. ابن كثير، البداية والنهاية 48/11
11. ابن الأنباري، نزهة الألباء، ص 160.
12. ابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب 169/2.
13. حاجي خليفة، كشف الظنون 2/ 1204.
14. ابن قتيبة، الشعر والشعراء، ص 103.
15. ابن قتيبة، غريب الحديث 2/ 580.

1. التسوية بين العرب والعجم[1].

2. العرب والعجم.

3. العرب وعلومها.

4. فضل العرب على العجم[2].

5. ذمّ الحسد.

6. الرد على الشعوبية[3].

ومردّ هذا الاضطراب والاختلاف إلى ضياع الورقة الأولى من المخطوطة بدار الكتب المصرية، وما هذه الاختلافات إلاّ مسميات لمسمى واحد أو لكتاب واحد؛ ولم أجد ممن كتبوا لابن قتيبة أنّ هذا الكتاب قد طبع.

15. المسائل والأجوبة:

ذكره باسم (المسائل والجوابات) كل من ترجم لابن قتيبة من مترجميه كابن النديم[4]، وابن خلكان[5]، والقفطي[6]، والداودي[7]، وكذلك السيوطي[8]، وذكره ابن كثير باسم (المسلسل والجوابات)[9]؛ وهو رسالة صغيرة ، شرح فيها المؤلف أحاديث نبوية فيها ألفاظ غريبة، تحتاج إلى بيان.

---

[1] . ابن النديم، الفهرست، 237/1.

[2] . ابن عبد ربه الأندلسي، أبو عمر أحمد بن محمد: العقد الفريد، تحقيق: أحمد أمين، وأحمد الزين، وأحمد الأبياري، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط بلا، سنة الطبع بلا، 3/ 408

[3] . الزركلي، الأعلام ، 1/ 247.

[4]. ابن النديم، الفهرست، 1/ 237.

[5]. ابن خلكان، وفيات الأعيان، 43/3.

[6] . القفطي، إنباه الرواة، 2/ 146.

[7] . الداودي، طبقات المفسرين، 251/1.

[8] . السيوطي، بغية الوعاة 100/2.

[9] . ابن كثير، البداية والنهاية، 48/11

16. المعارف:

ذكره أكثر من ترجم لابن قتيبة بهذا الاسم؛ منهم أبو الطيب اللغوي[1]، والخطيب البغدادي[2]، وابن الأنباري[3]، والقفطي[4]، وابن كثير[5] وابن النديم[6]، وابن العماد الحنبلي[7]، السمعاني[8]، وابن خير في الفهرسة[9]؛ أما حاجي خليفة فيسميه (المعارف في التاريخ)[10].

17. المعاني الكبير:

ذكره ابن النديم باسم (معاني الشعر الكبير)[11]؛ وقد أشار إليه ابن قتيبة في كتابه عيون الأخبار، بقوله:"وقد فسرت هذا الشعر في كتابي المؤلف في أبيات المعاني في خلق الفرس"[12].

ويضم كتاب المعاني الكبير اثني عشر كتاباً (باباً).

1 . أبو الطيب اللغوي، مراتب النحويين، ص 137.

2 . الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، 10/ 170.

3 . ابن الأنباري، نزهة الألباء، ص 160.

4 . القفطي، إنباه الرواة، 2/ 145.

5 . ابن كثير، البداية والنهاية، 48/11.

6 . ابن النديم، الفهرست، 1/ 237.

7 . ابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب، 169/2.

8 . السمعاني، الأنساب، 63/10.

9 . ابن خير، الفهرسة، ص 377.

10 . حاجي خليفة، كشف الظنون، 2/ 1724.

11 . ابن النديم، الفهرست، 1/ 237.

12 . ابن قتيبة، عيون الأخبار، 1/ 158.

18. الميسر والقداح:

أشار إليه ابن قتيبة في كتاب الأنواء[1]، وذكره ابن النديم[2]، وابن خلكان[3]، وابن العماد الحنبلي[4]، والقفطي[5]، وحاجي خليفة[6]، والزركلي[7].

أمّا كتبه المخطوطة فله كتابان ما زالا مخطوطين هما:

1. معجزات النبي ﷺ .

2. منتخب اللغة وتواريخ العرب.

وكتبه المفقودة عديدة، أذكر منها[8]:

1. آداب العشرة.

2. آداب القراءة.

3. إعراب القرآن.

4. آلة الكتاب.

5. التقفية.

---

[1] . ابن قتيبة، الأنواء، ص 12.

[2] . ابن النديم، الفهرست، 1/ 237.

[3] . ابن خلكان، وفيات الأعيان، 43/3.

[4] . ابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب، 169/2

[5] . القفطي، إنباه الرواة، 2/ 146.

[6] . حاجي خليفة، كشف الظنون، 2/ 1465.

[7] . الزركلي، الأعلام، 1/ 247.

[8] . ابن كثير، البداية والنهاية، 48/11. والسيوطي، بغية الوعاة، 2/ 100. والقفطي، إنباه الرواة، 2/ 145 . 146، وابن خلكان، وفيات الأعيان، 43.42/3، وابن النديم، الفهرست، 1/ 237، ابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب، 169/2، بطرس البستاني، دائرة المعارف، 645/1.

6. جامع الفقه.

7. جامع النحو الصغير.

8. جامع النحو الكبير.

9. حكم الأمثال.

10. الخيل.

11. الرد على القائل بخلق القرآن.

12. الرسالة في الخط والقلم.

13. الزوائد في غريب الحديث.

14. سير العجم.

15. عيون الشعر.

16. القراءات.

17. النسب.

18. كتاب ما قيل في الجبل من الشعر.

19. كتاب ملح الأخبار.

20. كتاب ذكر النبي ومولده ووفاته.

21. كتاب المطر والرواد (الرذاذ).

وأمّا الكتب المنسوبة إلى ابن قتيبة، وهي:

1. كتاب الجراثيم.

2. الإمامة والسياسة.

3. النبات.

4. الاشتقاق.

5. أرجوزة في الظاء والضاد.

6. وصية ابن قتيبة لولده.

وفاته

وكان موته فُجاءَةً[1]، واختلفت الروايات في سبب موته بين روايتين، وكان أشهرها: أنه . رحمه الله . أكل لقمة من هريسة[2]، فإذا هي حارة[3]، فأصاب حرارة، (فأصابته حرارة فصاح...)[4]، ثمّ صاح صيحةً شديدةً، ثمّ أُغمي عليه إلى وقت صلاة الظهر، ثمّ اضطرب ساعةً، ثمّ هدأ، فما زال يتشهد إلى وقت السحر، ثمّ مات[5] أول ليلة من رجب[6] سنة ست وسبعين ومائتين (276هـ)[7]، رحمه الله تعالى، وذكر بعض أهل النقل أنه مات بالكوفة، ودفن إلى جنب قبر أبي حازم القاضي[8]، وكانت وفاته في خلافة المعتمد على الله تعالى[9].

---

[1]. ابن العماد الحنبلي، ، شذرات الذهب ، 169/2، والبغدادي، تاريخ بغداد 10/ 170 قال: فجأة.

[2]. وقد اعتقدت أنّ الهريسة معروفة، إلاّ أني عَدلتُ عن اعتقادي هذا، عندما قرأت أنّ الهريسة عند أهل مصر، والمشارقة، هي نوع من أنواع الحلوى؛ بينما عندنا نحن المغاربة، عبارة عن الفلفل الأحمر الحار المهروس الطري "الشطة الحريفة"؛ وهذا المعنى يفسر الحرارة التي جاءت لابن قتيبة جرّاء أكله الفلفل الحار؛ لا من أكله للحلوى.

[3]. ابن كثير، البداية والنهاية 57/11.

[4]- ابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب 169/2. وابن الجوزي، المنتظم، 5/ 103.

[5]- البغدادي، تاريخ بغداد 170/10.

[6]. القفطي، إنباه الرواة. 2/ 146. وابن الجوزي، المنتظم، 5/ 103.

[7]- وقد قال بسنة الوفاة كثير من المترجمين والمؤرخين أذكر منهم: ابن كثير، البداية والنهاية 57/11. والذهبي، شمس الدين محمد ابن أحمد ابن عثمان، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، تحقيق عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي، بيروت لبنان، ط1، سنة 1992، 20/ 228.

وموسى، خضر حمود، ابن قتيبة الناقد بين السابقين واللاحقين، دار فضاءات للطباعة والنشر والتوزيع ، عمان الأردن، ط1، سنة 2003. ص11. قال: "والأخير أصح الأقوال" يعني سنة الوفاة هي (276) الأصح.

والحسيني، ابن قتيبة، ص14.

وابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب 169/2.

وابن الأثير، الكامل في التاريخ 438/7.

وابن الأنباري، نزهة الألباء 160.

[8]. ابن الجوزي، المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، 102/5.

[9]. ابن الأنباري، نزهة الألباء 160.

الفصل الأوّل: الجانب الصرفي

ويتضمّن المطالب الآتية:

1-المصادر.

2- المفرد والجمع.

3-المشتقات.

4-أبنية النسب.

5-المقصور والممدود والمنقوص.

6-القلب المكاني.

الفصل الأوّل:

الجانب الصرفي

عُدّ الصرف في بدايات التأليف جزءاً من النحو وتابعاً له، فالنحو يشمل علمي الإعراب والتصريف؛ يقول ابن جنّي (ت 392هـ) في هذا الصدد إنّ" النحو هو معرفة أحوال الكلمة المتنقلة، والتصريف إنما هو لمعرفة أنفس الكلم الثابتة"[1]. وهذا يبين لنا أنّ تغير أحوال الكلمة في الجملة من رفع، ونصب، وجر، وجزم؛ هو من اختصاص علم النحو، في حين أنّ دراسة الكلمة لذاتها، وفي ذاتها من اختصاص علم الصرف.

قال الزَّبيدي: في تاج العروس (ت 1205هـ) في النحو: "أُخِذ من قولهم انْتَحاه إذا قصده إنّما هو انتحاءُ سَمْتِ كلام العرب في تَصرُّفه من إعراب، وغيره، كالتثنية، والجمع، والتحقير، والتكسير، والإضافة، والنسب، وغير ذلك"[2].

فقد كان من الواجب على من أراد معرفة النحو أن يبدأ بمعرفة التصريف؛ لأن معرفة ذات الشيء الثابتة ينبغي أن تكون أصلا لمعرفة حاله المتنقلة.

ومن المعلوم أنّ الصرف في علم اللغة الحديث يعدّ مدخلاً لمعرفة النحو؛ وقد اعتاد العلماء الأوائل على تقديم دراسة النحو على الصرف، لما رأوه من كون الصرف أصعب من النحو، فقد جعلوه مساعداً للدخول في الصرف؛ وقال ابن جني في هذا المعنى :"إلا أنّ هذا الضرب من العلم

[1]– ابن جني، أبو الفتح عثمان: المنصف في شرح كتاب التصريف، تحقيق: إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين، وزارة المعارف العمومية، ط1، سنة 1954، 1/ 4.

[2]– الزبيدي، محمد مرتضى بن محمد الحسيني: تاج العروس من جواهر القاموس، ترجمة: عبد المنعم خليل إبراهيم، وكريم سيد محمد محمود، المجلد 20 الجزء40، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط1، سنة 2007، ص20.

[يعني الصرف] لمّا كان عويصا صعبا بُدِئ قبله بمعرفة النحو، ثم جيء به بعد؛ ليكون الارتياض في النحو موطئا للدخول فيه، ومعينا على معرفة أغراضه ومعانيه، وعلى تصرف الحال"[1].

فعلم الصرف عند العلماء الأوائل يعدّ تاليًا عن النحو؛ لأنّ الصرف عندهم أصعب من النحو، فيبدؤون بالسهل وينتهون الصعب، وظل هذا التقليد متّبعًا إلى وقتنا الحاضر؛ فقدّم الصرف على النحو.

وأول ما ندرسه من مباحث علم الصرف، هو:

المبحث الأول: المصادر

المصدر لغة: قال ابن منظور(ت 711هـ) في لسان العرب:"الموضع، وأصل الكلمة التي تصدر عنها صوادر الأفعال"[2].

وفي الاصطلاح اللغوي: يعرف ابن الحاجب (ت 646هـ) المصدر بأنّه: "اسم الحدث الجاري على الفعل"[3]، ويرى ابن هشام (ت761 هـ) أنّ المصدر هو: "الاسم الدال على مجرد الحدث"[4]. أي أنّ المصدر ليس له إلاّ دلالة واحدة وهي دلالته على الحدث المطلق، ومن هنا يتفق المصدر مع الفعل، فهو يدل على حدث، كما أنّ الفعل يدل على حدث، فهذا جانب اشتراك المصدر بالفعل؛ غير أنّ الفعل يدل على الزمن بالإضافة إلى دلالته على الحدث؛ وهذه التعريفات السالفة الذكر تبين لنا ماهية المصدر في كونه مجرد حدث.

[1] – ابن جني، المنصف، 1/ 5.

[2] – ابن منظور، جمال الدين أبو الفضل محمد بن مكرم: لسان العرب، تحقيق: عامر أحمد حيدر، دار الكتب العلمية بيروت، ط1، سنة 2003، مادة (صدر)، 4/ 518، 519.

[3] – ابن الحاجب، جمال الدين أبو عمرو عثمان بن عمر: الكافية في النحو، دار الكتب العلمية، بيروت، ط بلا، سنة 1995، 191/2.

[4] . ابن هشام، أبو محمد عبد الله جمال الدين: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، لبنان، ط بلا، سنة 1996، 3/ 179.

وأما **ابن قتيبة** (ت 276هـ) فيرى أنّ المصدر هو: "ما يصدر عن الفعل، إذا ذكرت فعلًا يصدُرُ عنه ما يشبِهُه، فذلك المصدرُ، نحو: ضرب ضربًا، وباع بيعًا، وسار سيرًا ... "[1].

وبالنظر فيما ذكره **ابن قتيبة** يتبين أنّه عدل في تعريفه للمصدر عن بيان ماهيته، كما نهج غيره من العلماء، وعرّفه من خلال علاقته بالفعل، وهذه المسألة تعدّ من المسائل التي اختلفت حولها آراء العلماء؛ فسيبويه (ت 180هـ) مثلًا يشير إلى معنى المصدر من خلال تعريفه للفعل، فيقول: " وأما الفعل فأمثلة أُخِذتْ من لفظ أحداث الأسماء، وبُنيت لما مضى، ولما يكون، ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع ففيه بيان متى وقع، كما أنّ فيه بيانَ أنه قد وقع المصدر وهو الحدث"[2]، ويقول في هذا الصدد أيضًا ابن السراج (ت 316هـ): "...إنما لقب النحويون، هذه الأحداث مصادر، لأنّ الأفعال كأنها صدرت عنها"[3]؛ وقد تابعه في هذا القول الأستراباذي (ت 686هـ) حين قال: " ... هذا المصدر جار على هذا الفعل، أي: أصل له، ومأخذٌ اشتق منه"[4]، وبالمقابل نجد مِن النحاة مَن يقول بخلاف ما أوردنا من آراء، فابن المؤدب (ت 343هـ) يرى أنّ المصدر مشتق من الفعل[5]؛ وتابعه في هذا ابن الحاجب (ت 646هـ) يقول: "والمصدر بمعنى الصدور، والصدور بمعنى الصادر أي صادر عن الفعل"[6]،

واتسع الخلاف في هذه المسالة حتى عدّها ابن الأنباري (ت 577هـ) من مسائل الخلاف بين نحويي البصرة والكوفة، في كتابه الإنصاف ، فقال: " ذهب الكوفيون إلى أنّ المصدر مشتق من

---

[1] . ابن قتيبة، تلقين المتعلم من النحو، ص113.

[2] – سيبويه، الكتاب، 1/ 12، 36.

[3]. ابن السراج، الأصول في النحو، 1/ 40.

[4] . الأستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن: شرح كافية ابن الحاجب، تحقيق: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 2، 2007، 3/ 469.

[5] – ابن المؤدب،القاسم بن محمد بن سعيد، دقائق التصريف، من علماء القرن الرابع الهجري، تحقيق: أحمد ناجي القيسي، وآخرون، مطبعة المجمع العلمي العراقي، ط بلا، سنة 1987، ص44.

[6] . ابن الحاجب، الكافية في النحو، 2/191. 192.

الفعل وفرع عليه، نحو: ضرب ضربًا، وقام قيامًا، وذهب البصريون إلى أنّ الفعل مشتق من المصدر وفرع عليه"[1].

وعلى هذا يظهر أنّ **ابن قتيبة** قد تابع الكوفيين في قولهم: إن المصدر فرع عن الفعل ومشتق منه، وهذا ما رجّحه المخزومي حين قال: " أنّ فيما ذهب إليه ابن هشام، وذهب إليه البصريون من قبل، من أنّ الاسم أصل للفعل، وأنّ المصدر أصل الاشتقاق – مجالا للنظر– فالفعل في اللغات السامية، ومنها العربية، هو كلّ شيء، فهو أساس التعبير، واعتبار المصدر أصلا للمشتقات يجعل أصل الاشتقاق في العربية مخالفًا لأصله في سائر اللغات الساميّة، وما اعتبار المصدر أصلًا للمشتقّات عند البصريين، فيما يرى الدارسون المحدثون، إلّا مظهر من مظاهر التأثير الآري في العربيّة؛ لأنّ المصدر في الآريّة، أو في اللغات الهنديّة الأوروبيّة هو أصل المشتقات جميعًا"[2].

ويرى الباحث أنّ قول **ابن قتيبة** في كون المصدر مأخوذًا من الفعل أو مشتقًا منه أظهر الآراء، وأقربها إلى الدقة؛ وأنّ قول الكوفيين مقدّم على قول غيرهم، وأنّ كون المصدر أصلًا للفعل، وأنّ الفعل فرع من المصدر، وأنّ المصدر أصل الاشتقاق عند البصريين يفتقر إلى الدليل.

أبنية المصادر عند ابن قتيبة

قسم النحويون القدماء المصادر بحسب بنية الفعل، وعلى هذا الأساس درج **ابن قتيبة** في تقسيمه أبنية المصادر؛ فقسمها إلى أبنية مصادر الفعل الثلاثي، وأبنية مصادر الفعل غير الثلاثي، وفيما يلي حصر لما ذكره ابن قتيبة من تلك الأبنية:

[1] . ابن الأنباري، كمال الدين أبي البركات عبد الرحمن بن أبي الوفاء بن عبيد الله، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، قدم له ووضع هوامشه: حسن حمد، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ط2، سنة 2007، 1/ 217.

[2] . المخزومي، مهدي، في النحو العربي، منشورات المكتبة العصريّة، بيروت، ط بلا، سنة بلا، ص 40. 41.

أولاً: أبنية مصادر الفعل الثلاثي:

يمكن تصنيف أوزان الأفعال الثلاثية بحسب حركة عين الفعل في الماضي والمضارع؛ على النحو الآتي:

أ- وزن فَعَلَ يَفْعِلُ بفتح العين في الماضي، وكسرها في المضارع، ومصادر هذا الوزن كما ذكرها ابن قتيبة هي[1]:-

1- فَعْل، نحو ضَرَبَ يَضْرِبُ ضَرْبًا.

2- فَعِل، نحو حَرَمَهُ يَحْرِمه حَرِمًا.

3- فِعَال، نحو نَكَحَ يَنْكِحُ نِكَاحًا.

4- فِعْلَان، نحو وَجَدَ يَجِدُ وِجْدَانًا.

5- فِعَالَة، نحو حَمَاهُ يَحْمِيهِ حِمَايَة.

6- فِعْلَة، نحو حَمَيْتُهُ أحْمِيه حِمْيَةً.

7- فَعَلَة، وفَعَل نحو غَلَبَهُ يَغْلِبَهُ غَلَبَةً وغَلَبًا.

8- فَعْلَان، نحو لَوَاه يَلْوِيه لَيَّان.

9- فَعَلَان، نحو مَالَ يَمِيلُ مَيَلَانًا.

10- فُعُول، نحو وَثَبَ يَثِبُ وُثُوبًا.

---

[1] . ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص 417.

11- فَعِيل، نحو صَهَلَ يَصْهِل صَهِيلًا.

12- فَعَال، نحو قَضَى يَقْضِي قَضَاءً.

13- فُعَل، نحو هَدَاهُ يَهْدِيهِ هُدًى؛ وليس يجيء مصدر فُعَل إلاّ في المعتل.

ب- وزن فَعَلَ يَفْعُل بفتح العين في الماضي، وضمّها في المضارع، ومصادر هذا الوزن، كما ذكرها ابن قتيبة، هي[1] :-

1- فُعُول نحو سَكَتَ يَسْكُتُ سُكُوتًا.

2- فَعْل نحو قَتَلَه يَقْتُلَه قَتْلًا.

3- فَعَل نحو حَلَبَ يَحْلُبُ حَلَبًا؛ وهو قليل.

4- فَعِل نحو خَنَقَه يَخْنُقَه خَنِقًا.

5- فِعْل نحو ذَكَرَه يَذْكُرَه ذِكْرًا.

6- فُعْل نحو شَكَرَ يَشْكُرُ شُكْرًا.

7- فُعْلَان نحو كَفَرَ يَكْفُرُ كُفْرَانًا.

8- فُعَال نحو نَعَسَ يَنْعُسُ نُعَاسًا.

9- فَعَلَان نحو طَاف يَطُوف طَوَفَانًا.

10- فَعِيل نحو خَبَّ يَخُبُّ خَبِيبًا.

1- ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص 417- 418.

11- فِعَالَة نحو زَارَ يَزُورُ زِيَارَة.

12- فِعَال نحو قَامَ يَقُوم قِيَامًا.

13- فَعَال نحو زَالَ يَزُول زَوَالًا.

ج - وزن فَعِلَ يَفْعَل بكسر العين في الماضي، وفتحها في المضارع، ومصادر هذا الوزن، كما ذكرها ابن قتيبة، هي[1]:-

1- فَعَل نحو تَعِبَ يَتْعَبُ تَعَبًا.

2- فَعْل نحو بَلِعَ يَبْلَعُ بَلْعًا.

3- فُعُول نحو لَزِمَه يَلْزَمَه لُزُومًا.

4- فُعْل نحو شَرِبَ يَشْرَبُ شُرْبًا.

5- فِعَال نحو سَفِدَ يَسْفَد سِفَادًا.

6- فِعْلَان نحو غَشِيَ يَغْشَى غِشْيَانًا.

7- فَعَال نحو سَمِعَ يَسْمَع سَمَاعًا.

8- فَعْلَة نحو رَحِمْتُه أَرْحَمه رَحْمَةً.

9- فَعَلَان نحو شَنِئْتُه أَشْنُوه شَنآنًا.

10- فَعِلٍ نحو ضَحِكَ يَضْحَك ضَحِكًا.

---

[1] - ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص 418.

11- فَعَالة نحو زَهِدَ يَزْهَد زَهَادَة.

12- فُعْلَة نحو شَهِبَ يَشْهَبُ شُهْبَةً.

13- فِعْل نحو عَلِمَ يَعْلَم عِلْمًا.

د – وزن فَعَلَ يَفْعَل بفتح العين في الماضي، وفتحها في المضارع، ومصادر هذا الوزن، كما ذكرها ابن قتيبة، هي[1] :-

1- فُعُول نحو جَحَدَه يَجْحَدَهُ جُحُودًا.

2- فُعَال نحو سَأَلَه يَسْأَلَه سُؤَالاً.

3- فَعَلَان نحو لَمَعَ يَلْمَعُ لَمَعَانًا.

4- فَعْل نحو نَفَعَ يَنْفَعُ نَفْعًا.

5- فَعَال نحو ذَهَبَ يَذْهَبُ ذَهَابًا.

6- فِعَالة نحو قَرَأَ يَقْرَأُ قِرَاءَةً.

7- فَعَالة نحو نَصَحَ يَنْصَحُ نَصَاحَةً.

8- فِعَال نحو طَمَحَ يَطْمَحُ طِمَاحًا.

هـ_ وزن فَعُلَ يَفْعُل بضم العين في الماضي، وضمها في المضارع، ومصادر هذا الوزن، كما ذكرها ابن قتيبة، هي[2] :-

1- فَعَالة نحو: مَلُحَ يَمْلُحُ مَلَاحَةً.

---

[1] – ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص 418.

[2]. ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص 419.

2- فُعُولة نحو: سَهُلَ يَسْهُل سُهُولَةً.

3- فُعْل نحو: حَسُنَ يَحْسُن حُسْنًا.

4- فِعَل نحو: صَغُرَ يَصْغُرُ صِغَرًا.

5- فَعَل نحو: كَرُمَ يَكْرُمُ كَرَمًا.

6- فِعْلَة وفَعْلَة نحو: وَضَعَ يَوْضُعُ ضِعَةً وضَعَةً.

7- فَعْل نحو: ظَرُفَ يَظْرُفُ ظَرْفًا.

ثانيًا: أبنية مصادر الفعل غير الثلاثي[1]:_

1. وزن **أَفْعَلْت** يأتي المصدر منه على **إِفْعَال**، نحو أَكْرَمْتُ إِكْرَامًا؛ والمعتل منه **إِفْعالَة** نحو أَقَمْتُهُ إِقَامَةً.

2. وزن **فَعَّلْتُ** يأتي المصدر منه على **التَّفْعِيل**، و**الفِعَّال**، نحو كَلَّمْتُهُ تَكْليمًا وكِلَّامًا؛ وفي بنات الياء والواو على **تَفْعِلَة** نحو عَزَّيْتُهُ تَعْزِيَةً، وقَوَّيْتُهُ تَقْوِيَةً.

3. وزن **فَاعَلْتُ** يأتي المصدر منه على **مُفَاعَلَةً**، و**فِعَال**، و**فِيعَال**، نحو قَاتَلْتُهُ مُقَاتَلَةً وقِتَالًا وقِيتَالًا.

4. وزن **تَفَعَّلْتُ** يأتي المصدر منه على **التَّفَعُّل**، نحو تَقَوَّلْتُ تَقَوُّلًا.

5. وزن **تَفَاعَلْتُ** يأتي المصدر منه على **التَّفَاعُل** _ بضم العين _ نحو تَغَافَلْتُ تَغَافُلًا[2].

6. وزن **افتَعَلْتُ** يأتي المصدر منه على **افْتِعَال**، نحو اقْتَتَلْنَا اقْتِتَالًا.

---

[1]. ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص 419، 420.

[2] . وقد شذّ منه حرف يقوله بعض العرب بالكسر وبعضهم بالفتح، قالوا تَفوت الأمر تَفَاوَتًا وتَفَاوِتًا، حكاه أبو زيد، والكلابيون يفتحون.

7. وزن **تَفَعَّلْتُ** يأتي المصدر منه على **انْفِعال**، نحو انْطَلَقْتُ انْطِلاقًا.

8. وزن **افْعَلَلْتُ** يأتي المصدر منه على **إفْعِلال**، نحو احْمَرَرْتُ احْمِرَارًا.

9. وزن **افْعَالَلْتُ** يأتي المصدر منه على **افْعِيلَال**، نحو اشْهَابَبْتُ اشْهِيبَابًا.

10. وزن **افْعَوَّلْتُ** يأتي المصدر منه على **افْعِوَّال**، نحو اجْلَوَّذ اجْلِوَّاذًا.

11. وزن **افْعَنْلَلْتُ** يأتي المصدر منه على **افْعِنْلَال**، نحو اقْعَنْسَسَ اقْعِنْسَاسًا.

12. وزن **افْعَوْعَلْتُ** يأتي المصدر منه على **افْعِيعَال**، نحو اغْدَوْدَنْتُ اغْدِيدَانًا.

13. وزن **اسْتَفْعَلْتُ** يأتي المصدر منه على **اسْتِفْعَال**، نحو اسْتَخْرَجْتُ اسْتِخْرَاجًا.

وأشار ابن قتيبة إلى أنّ بناء المصدر قد يأتي مخالفًا لبناء الفعل المذكور معه، وأورد على ذلك أمثلة منها[1]:–

1. الوزن أنبت يأتي المصدر منه على نَبَتَ، نحو قوله عز وجل:﴿وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا﴾[2].

2. الوزن تَبَتَّل يأتي المصدر منه على بَتَّلَ، نحو قوله تعالى: ﴿وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلاً ﴾[3].

3. الوزن اتِّباعا يأتي المصدر منه على اتَّبَعْتُ، نحو قول الشاعر:

وَخَيرُ الأَمْرِ مَا اسْتَقْبَلْتَ مِنْه   ولَيْسَ بِأَنْ تَتَبَّعَهُ اتِّباعًا[4].

---

[1] . ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص 421.

[2] . سورة نوح، الآية 17.

[3] . سورة المزمل، الآية 8.

[4] – البيت للقطامي، واسمه عمير بن شييم بن عمرو بن عباد، ديوان القطامي، عمير بن شييم التغلبي، تحقيق، محمود الربيعي، الهيئة المصريّة العامة للكتاب، ط بلا، سنة 2001، ص 263.

وإذا أنعمنا النظر فيما أورده **ابن قتيبة** من أبنية المصادر، نجد أنّه تابع غيره من العلماء فيما نُصّ عليه من هذه الأبنية، بيد أنه لم يظهر اهتماما بمسألة ربط المصدر بمعانيه، ولم يشر إلى ما إذا كانت هذه المصادر قياسية، أو سماعية؛ ولبيان ذلك نذكر بعض النماذج، وهي على النحو التالي:-

- **المصدر "فَعْل" بفتح الفاء وسكون العين:**

هذا الوزن مكون من مقطعين صوتيين قصيرين هما:

فَعْ (Fa<) وهو عبارة عن مقطع قصير مغلق.

لُنْ (Lun) وهو عبارة عن مقطع قصير مغلق.

ذكر **ابن قتيبة** أنّ المصدر "**فَعْل**" يأتي من فَعَل يَفْعِل، مثل: ضَرب يَضْرِب ضَرْباً، وحَطَمَ يَحطِم حَطْماً "[1].

وإذا نظرنا إلى قول **ابن قتيبة** السابق فإنّا نجده يتطابق مع قول سيبويه في كلّ الجوانب؛ قال سيبويه :"فالأفعال تكون من هذا على ثلاثة أبنية: على فَعَل يَفْعُل، وفَعَل يَفْعِل، وفَعَل يَفْعَل، ويكون المصدر على فَعْلًا، والاسم فاعلا.... وأمّا فَعَلَ يَفْعِلُ فنحو: ضَرَبَ يَضْرِبُ ضَرْباً وهو ضارب، وحَبَس يَحْبِس حَبْسًا، وهو حابس"[2]، وذكر سيبويه هذه الأوزان آنفة الذكر في موطن آخر تحت عنوان "هذا باب علم كلّ فعل تعدّاك إلى غيرك[3].

---

[1]- ابن قتيبة، أدب الكاتب ، ص 417.

[2]- سيبويه، الكتاب، 4/ 5.

[3]- الكتاب، سيبويه4/ 5، 38.

وتابع سيبويه في مقالته كلّ من المبرد (ت 285هـ) قال: "فما جاء منها على فَعْل؛ فقولك: ضربْتُ ضرْبًا، وقَتَلْتُ قَتْلًا"[1]، والجرجاني (ت 471هـ) حيث قال مثل من سبقه[2]، وكذا عند ابن القطاع (ت 515هـ)[3]، وابن عقيل (ت 769هـ)[4]، وقال السيوطي (ت 911هـ) :"يطّرد لِفَعَل بالفتح وفَعِل بالكسر حال كونهما متعديين فَعْل بالفتح والسكون صحيحًا كان كضَرَب ضَرْبًا، وجَهِل جَهْلًا، أو معتلًّا كوَعَد وَعْدًا، وبَاع بَيْعًا"[5]، والأشموني (ت 929هـ) قال: "(فَعْل) بفتح الفاء وإسكان العين ... سواء أكان مفتوح العين (كَرَدَّ رَدًّا) وأكَلَ أكْلًا وضَرَبَ ضَرْبًا"[6].

وكذلك يأتي "**فَعْل**" من فَعَل يَفعُلُ عند **ابن قتيبة،** حيث يقول: "ويجيء المصدر من هذا على (فَعْل) نحو:قَتَلَهُ قَتْلاً، ودَقّهُ دَقّاً "[7].

ويرى الباحث أنّ العلة في إيراد **ابن قتيبة** مثالين لكل مصدر، يعدّ إشارة منه إلى أنّ هذه الأوزان كثيرة، ومعروفة، وهذه النماذج على سبيل التمثيل لا الحصر؛ فهذا ديدن العلماء في الإشارة إلى بعض الأمثلة، وعدم الإكثار منها.

---

[1]– المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، ط بلا، سنة 2010، 124/2.

[2]– الجرجاني، عبد القاهر، المفتاح في الصرف، تحقيق:علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، إربد الأردن، ط1، سنة 1987، ص 63.

[3]– ابن القطاع الصقلي، علي بن جعفر بن علي، أبنية الأسماء والأفعال والمصادر، تحقيق: أحمد محمد عبد الدايم، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط بلا، سنة 1999، ص370.

[4]– ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر، ط بلا، سنة 1979، 3/ 123.

[5]– السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، همع الهوامع، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، ط بلا، سنة 1980، 48/6.

[6]– الأشموني، شرح الأشموني لألفية ابن مالك المسمى منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق: عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، ط بلا، سنة 1998، 2/ 584.

[7]– ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص 418 .

وهذا الأمر من السمات الرئيسيّة التي كانت واضحة في موضوع المصادر؛ ومردّ هذا يرجع إلى كون **ابن قتيبة**، أراد أن يجمع الموضوع من غير إطالة تورث الملل، والنفور؛ وجمع كلّ ما رآه يؤدي الفائدة المرجوّة من أمثلة مختصرة، وعلى أبواب متنوّعة تضم كلّ مباحث الموضوع.

وقد وافق **ابن قتيبة** في سابق قوله، مقالة سيبويه التي يقول فيها: "أمّا فَعَل يَفْعُلُ ومصدر قَتَلَ يَقْتُلُ قَتْلًا، والاسم قاتل، وخَلَقَ يَخْلُقُ خَلْقًا، والاسم خالق، ودقَّهُ يَدُقُّهُ دَقًّا، الاسم داقٌّ"[1].

وممن تابع مقالة سيبويه أيضًا، الجرجاني حين قال المصدر من: "فعل يفعل بفتح العين في الماضي وضمها في المضارع ... قَتْل ونَصْر وسَكْت"[2].

والميداني (ت 518هـ) بقوله: "المصدر من الثلاثي يجيء على وجوه ... اعلم أنّ مصدر (فَعَلَ) في الغالب الأكثر (فَعْلٌ) بسكون العين إذا كان متعديًا... نحو قَتَلَ قَتْلًا وضَرَبَ ضَرْبًا ومَنَعَ مَنْعًا"[3].

وذكر الرضي (ت 686هـ) مثل ما قاله غيره من النحاة[4].

ويأتي "**فَعْل**" من وزن فَعِل يَفْعَل، و**ابن قتيبة** جاء بمثالين أيضًا، حيث يقول: "بَلِعَ يَبْلَعُ بَلْعًا، ولَحِسَ يَلْحَسُ لَحْسًا"[5].

1- الكتاب، سيبويه 4/ 5.

2- الجرجاني، المفتاح في الصرف، ص 63.

3- الميداني، أحمد بن محمد، نزهة الطرف في علم الصرف، تحقيق لجنة إحياء التراث العربي، دار الأفاق الجديدة، بيروت، لبنان، ط1، سنة 1981، ص 17،18.

4- الأستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن، شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق، محمد نور الحسن، وآخرون، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط بلا، سنة 1975، 1/151.

5- ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص 418.

وما يعضد هذا القول، قول سيبويه في الكتاب: "وأما فَعَل يَفْعَل ومصدره والاسم فنحو: لَحِسَه يَلْحَسُه لَحْسًا وهو لاحِسٌ، ولَقِمَهُ يَلْقَمُهُ لَقْمًا وهو لاقِمٌ، وشَرِبَه يَشْرَبُه شَرْبًا وهو شاربٌ، ومَلِجَه يَمْلَجُه مَلْجًا وهو مالج"[1].

وتابع الجرجاني سيبويه في قوله السابق حين قال المصدر من: "فعل يفعل بكسر العين في الماضي وفتحها في المضارع: حَمْدٌ ....."[2]

ويأتي "**فَعْل**" من وزن فَعَل يَفْعَل، **وابن قتيبة** جاء بمثالين هنا، فقال :"نَفَعَ يَنْفَعُ نَفْعًا، وذَبَحَ يَذْبَحُ ذَبْحًا"[3].

وتكلّم الجرجاني عند حديثه عن المصدر فقال :"فعَل بفتح العين فيهما (أي في الماضي والمضارع) مَنْع وسَحْر"[4].

ويأتي "**فَعْل**" من وزن فَعُل يَفْعُل، فهذا آخر أوزان المصدر الثلاثي الذي جاء على هذا الوزن، فقال عنه **ابن قتيبة:** "ظَرُفَ يَظْرُفُ ظَرْفًا"[5].

وذكر الجرجاني أنّ المصدر من "(فَعُل يَفْعُل) بضم العين فيهما: مَجْد"[6].

ومما يلاحظ أن وزن **(فَعْل)،** قد أولاه **ابن قتيبة** عناية، وجعله في مقدمة أبنية المصادر الثلاثية، وحرص على ذكره في أوزان الفعل الثلاثة: مفتوح العين، ومضموم العين، ومكسور العين؛ وهذه إشارة منه إلى أنّ هذا الوزن أصل المصادر الثلاثية.

---

[1]– الكتاب، سيبويه 4/ 5.

[2]– الجرجاني، المفتاح في الصرف، ص 64.

[3] – ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص 418.

[4]. الجرجاني، المفتاح في الصرف، ص 64.

[5] . ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص 419.

[6]. الجرجاني، المفتاح في الصرف، ص 64.

وقد حرص الباحث على إبراز كلام **ابن قتيبة**، وجعله مقدّمًا على كلام غيره من العلماء، ثمّ حرص على عمل مقارنة بين أقوال العلماء ممن سبقه ومن تأخّر عنه؛ وبهذا يظهر لنا وبجلاء كون **ابن قتيبة** من العلماء المبرزين في الصرف، وأنّه لم يكن يومًا من الأيام مغمورًا لا يعرف له رأي.

وقد عدّ بعض العلماء وزن **(فَعْل)** أصل المصادر الثلاثية، قال سيبويه: "إذا أردت المرة الواحدة من الفعل جئت به أبدًا على فِعْلِه على الأصل لأنّ الأصل **(فَعْل)**"[1].

وقال المبرد: "فمنها ما يجيء على **(فَعْلٍ)** مفتوح الأول ساكن الثاني وهو الأصل"[2].

– المصدر "فَعِيل" بفتح الفاء وكسر العين:

يأتي "**فَعِيل**" بفتح الفاء وكسر العين، من وزن فَعَل يَفْعِل، ومثّل **ابن قتيبة** له بمثالين، حيث قال: "صَهَل صَهيل، وَجَبَ قلبُه وَجِيبًا"[3].

وقد أورد سيبويه أمثلة على هذا الوزن، فقال: "قالوا وَجَبَ قلبُه وَجِيبًا، ووَجَف وَجيفًا، ورَسَمَ البعير رَسِيمًا، فجاء على فَعيل كما جاء على فُعال، وجاء فَعيل في الصوت كما جاء فُعال، وذلك نحو الهدير، والضَّجيج، والقَليخ (هو الهدير)، والصَهيل، والنَّهيق"[4].

وأتى الجرجاني بمثال، فقال: "زَفِير"[5]، وابن القطاع[6] ذكر مثل من سبقه، والميداني ذكر مثل من سبقه ممن تكلّموا على مصدر (فَعيل)[7]، وذكر السيوطي أنّ فَعَل يأتي على فَعيل إذا دلّ على سير، أو صوت[8]، والأشموني قال:" صَهَل الفرس صَهيلًا "[9].

---

[1]. سيبويه، الكتاب، 4 / 45.

[2]. المبرد، المقتضب، 124/2.

[3]. ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص 417.

[4]. سيبويه، الكتاب، 4 /14.

[5]. الجرجاني، المفتاح في الصرف، ص 63.

[6]. ابن القطاع الصقلي، أبنية الأسماء والأفعال والمصادر، ص 371.

[7]. الميداني، نزهة الطرف، ص 18.

[8]. السيوطي، همع الهوامع، 49/6.

[9]. الأشموني، منهج السالك، 2/ 586.

هذا الوزن مكون من ثلاثة مقاطع صوتية هي:

- فَ (Fa) مقطع قصير مفتوح.

- عي (>) مقطع طويل مفتوح.

- لن (Lun) وهو عبارة عن مقطع قصير مغلق.

وهذا الوزن لم يخرج من بنية فَعَل يَفْعِل، ويدل على أنّ هذا المصدر قليل في الاستعمال، بعكس المصدر السالف الذكر، الذي ظهر مع كلّ أوزان الفعل الثلاثي بلا استثناء.

والملاحظ على **ابن قتيبة** أنّه جاء بمثالين، وكلاهما يدلّ على الصوت، وأنّه لم يمثّل على ما يدلّ على السير؛ ويرى الباحث أنّ كلام السيوطي جاء واضحًا جليًّا. غير أنّ ابن قتيبة عندما تكلّم على وزن "فَعِيل" أخّره عن الوزن السابق، وفي هذا إشارة منه أنّ هذا الوزن مما لا يكثر استعماله وتداوله.

- **المصدر "فُعُول" بضم الفاء والعين:**

يأتي "**فُعول**" بضم الفاء والعين، من وزن فَعَل يَفْعُل، وذكر له **ابن قتيبة**، فقال: "سَكَتَ سُكوتًا، وخَرَج خُروجًا"[1]، وكذلك يأتي من وزن فَعَلَ يَفْعِلُ، وأورد له مثالًا، فقال: " وَثَبَ وُثُوبًا"[2].

وذكر سيبويه هذا الوزن من قبل، فقال: "وقد جاء على فُعول وذلك ... قَعَد يَقْعُد قُعودًا، ورَكَن يَرْكُن رُكونًا "[3]، وقد تابع المبرد سيبويه فيما ذكره[4].

---

[1]. ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص 418.

[2]. ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص 417.

[3]. الكتاب، سيبويه 4/ 5. 6.

[4]. المبرد، المقتضب 125/2.

وقال الرضي: "وَفَعَل اللازم على فُعُول، نحو دَخَل دُخُولًا"[1]، وقال السيوطي: "والفَعَل بالفتح لازمًا فُعول بضم الفاء سواء كان صحيحًا (كرَكَع رُكوعًا وخَرَج خُروجًا)، أو معتلًّا (كوَقَف وُقوفًا)"[2]، وذكر الميداني مثل ما ذكر غيره ممن سبقوه[3]، وابن عقيل تابع من كان قبله[4].

هذا الوزن مكون من ثلاثة مقاطع صوتية هي:

- فُ (Fu) وهو عبارة عن مقطع قصير مفتوح.
- عو(>) وهو عبارة عن مقطع طويل مفتوح.
- لن (Lun) وهو عبارة عن مقطع قصير مغلق.

والملاحظ في قول **ابن قتيبة** السابق الذكر أنّه لم يربط مصادر الأفعال بمعانيها، ولم يشر إليها، وأنه اكتفى بذكر نماذج على المصادر التي جاء بها؛ ولعلّ هذا الأمر مما يحسب **لابن قتيبة،** لأنّ سبب تأليف ابن قتيبة لكتاب "أدب الكاتب"، هو أن يبيّن للمتخصصين ما خفي عليهم من الأخطاء التي ينبغي ألّا يقعوا فيها[5].

[1]. الرضي الأستراباذي، شرح الشافية 1/ 156.
[2]. السيوطي، همع الهوامع 49/6.
[3]. الميداني، نزهة الطرف، ص 17. 18، والجرجاني، المفتاح في الصرف، ص 63.
[4]. ابن عقيل، شرح ابن عقيل 124/3.
[5] – انظر ابن قتيبة، أدب الكاتب، المقدّمة.

المبحث الثاني: المفرد والجمع

يشكّل المفرد أساسًا لكلّ من المثنى والجمع، وقد أشار القدماء إلى ذلك؛ قال ابن يعيش :" المفرد هو الأصل"[1]، وقال ابن الأنباري :"التثنية والجمع فرع على المفرد"[2]، وجعل السيوطي الإفراد شرطًا للتثنية والجمع فقال :"لا يجوز تثنية المثنى، والجمع السالم، ولا المكسر المتناهي، ولا جمع ذلك اتفاقًا"[3].

وقد تناول **ابن قتيبة** المفرد والجمع في مصنفاته، وخصّ من أنواع الجموع جمع التكسير دون غيره. فأفرد له في أدب الكاتب بابين، باب ما يعرف واحده ويشكل جمعه، وباب ما يعرف جمعه ويشكل واحده؛ وأشار إلى بعضها في ثنايا مصنفاته الأخرى[4].

جمع التكسير عند ابن قتيبة:

صنّف الصرفيون جمع التكسير قسْمًا من أقسام الجموع في العربية، وعرّفه ابن جني (ت 392هـ) بأنّه: "كلّ جمع تغيّر فيه نظم الواحد وبناؤه، وإعرابه جارٍ على آخره كما يجري على الواحد"[5]، وقال أبو علي الفارسي:" هذا الضَّربُ من الجمْعِ سُمِّيَ جمعًا مكسّرًا على التشْبيهِ لتكسير الآنيةِ ونحوها. لأنَّ تكسيرها إنّما هو إزالةُ الْتئامِ الأجزاءِ التي كان لها قَبْلُ، فلمّا أُزِيلَ النَّظْمُ وفُكّ النّضْدُ في هذا الجَمعِ أيضًا، عما كان عليه واحدُهُ، سَمّوه تكسيرًا"[6]، وسمي جمع التكسير بهذا

---

1. ابن يعيش، موفق الدين أبو البقاء يعيش بن علي، شرح المفصل، تحقيق، إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، سنة 2001، 95/1. وانظر 213/3.

2. ابن الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد، أسرار العربية، تحقيق، محمد بهجت البيطار، مطبعة الترقي، دمشق، ط بلا، سنة 1957، ص 48.

3. السيوطي، همع الهوامع 1/ 139.

4 – انظر ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص 83- 84.

5. ابن جني، اللمع، ص 22.

6. أبو علي الفارسي، الحسن بن أحمد بن عبد الغفّار بن محمد، كتاب التكملة، تحقيق، كاظم بحر المرجان، ط بلا، سنة 1981، ص 398.

الاسم، "لتغيّر بنيته عما كان عليها واحده، فكأنك فككت بناء واحده، وبنيته بناءً ثانيًا، فهو مُشبّه بتكسير الآنية لتغيّر بِنيَتِها عن حال الصحة"[1].

وقُسّمتْ أبنية جموع التكسير من حيث البناء الصرفي إلى قسمين هما: جمع القلّة، وجمع الكثرة. وقد عرض ابن قتيبة في مصنفاته كلا القسمين، وذكر أمثلةً لتوضيحها، وبرزت جهوده في الباب، من حيث أنّه وسّع حديثه عن الجمع والمفرد، بإدراجه بابين هما:" **باب ما يعرف واحده ويشكل جمعه**"، و" **باب ما يعرف جمعه ويشكل واحده**"[2].

ويمكن أن نعدّ هذا التصنيف مما يحسب لابن قتيبة إذ تابعه السيوطي في هذا، فنقل هذين البابين، وأدرجهما في كتابه تحت مسمى:" باب ذكر ما اشتهر جمعه وأشكل واحده"، و "باب ذكر ما اشتهر واحده وأشكل جمعه"[3].

وقد عرض ابن قتيبة من الجموع جمع التكسير، وأورد عددًا من أوزانه المختلفة، نصّ على بعضها تارة، وأورد نماذج لبعضها الآخر متبوعة بذكر مفردها دون نصّ صريح عليها، وقد جاءت متفرقة في ثنايا مصنفاته، وغير مبوبة، وقد قام الباحث بجمعها، وترتيبها، وفيما يلي بيان لها:

أولًا: جموع القلّة:

ويكون هذا الجمع لما بين الثلاثة إلى العشرة[4]، وأوزان جموع القلّة التي ذكرها ابن قتيبة هي:

1- وزن أفعال: قال ابن قتيبة: "وأغبارها جمع الغبر وَهُوَ بَقِيَّة اللَّبن فِي الضَّرع، الأكباء جمع كبا وَهِي الكناسة، وَقَالَ الْأَصْمَعِي إذا قصر فَهُوَ الكناسة وَإِذا مد فَهُوَ البخور، ذكر أَبُوعُبَيْدَة أن ألفافًا فِي كتاب الله تَعَالَى جمع لف وَقَالَ غَيره هُوَ جمع لف. ولف جمع ألف كَأَنَّهُ جمع الْجمع. وأفراق جمع فرق وَفرْقَة وفريق بِمَنْزِلَة وَاحِدَة؛ وقال أيضًا: "الْأَسْفَار: هَاهُنَا المسافرون يَقُول: رموا

[1]. ابن يعيش، شرح المفصل 3/ 219.
[2]. ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص 83 . 86.
[3]. السيوطي، المزهر 2/ 201- 203.
[4]. انظر، ابن يعيش، شرح المفصل 3/ 224.

بِالْحِجَارَةِ حَيْثُ كَانُوا فألحقوا بِأَهْل الْمَدِينَة، وَهُوَ جمع سفر، وسفر جمع مُسَافر وان جعلته جمعا لسافر جَازَ. وَهُوَ قَلِيل نَحْو: صَاحب وَأَصْحَاب وَشَاهد وأشهاد، وَيُقَال أشهاد جمع شَهِيد مثل: شريك وأشراك، الأحقاء: جمع حقو وَهُوَ الْوسط"[1].

وَقَالَ: "قال جرير فَذكر طعنة: من الطَّوِيل ... أنفاذها تقطر الدما[2] ... وَهُوَ جمع نفذ"[3].

2- وزن **أَفْعِلَة:** قال ابن قتيبة: "قد ضرب الله على أسمختهم هَكَذَا رُوِيَ بِالسِّين وإنما هُوَ بالصَّاد. جمع: صِماخ الْأذن وَهُوَ الْخَرق الَّذِي يُفْضِي إلى الرَّأْس وَهُوَ المسمع. وإنما أَرَادَ أَنهم نَامُوا، وَمثله قَول الله جلّ وَعز: ﴿فَضَرَبْنَا عَلَى آذَانِهِمْ فِي الْكَهْفِ سِنِينَ عَدَدًا﴾[4]، الأسقية جمع سقِيّ وَهِي سحائب[5]، و﴿أَكِنَّةً﴾[6] جمع كِنَان. مثل: غِطاء وأغطية[7]... وآدمة جمع أَدِيم مثل: جريب وأجربة"[8].

3- وزن **أَفْعُل:** قال ابن قتيبة: "الأقرن جمع قرن وَهِي جعبة من جُلُود تكون للصيادين يشق جَانب مِنْهَا لتدخلها الرّيح وَلَا يفْسد الريش"[9]، وقال: "الأنفسُ: جمع نِفس مثل قِدْح وأَقْدُح وأَقْدَاح. أراد: غير مثل النِّفْس"[10]، وقال: "فلَان طلاع أنْجُد، وَهُوَ جمع نَجْد. والنجد: مَا ارْتَفع من الأَرْض"[11].

4- وزن **فِعْلَة:** قال ابن قتيبة: "القِلْبَة جمع قُلْب[12] ، وِنْيَبَه جمع نَاب"[13].

---

[1]. ابن قتيبة، غريب القرآن، ص 105، 169، 177، 217،248، 283، 388.

[2] – هذا الشطر الثاني من البيت، والشطر الأوّل هو: وعاوٍ عوى من غير شيءٍ رميته بقارعةٍ ... البيت لجرير الخَطَفى، وهو أبو حزْرَة جرير بن عطيّة بن حذيفة الملقّب بالخطفى، التميمي، شرح يوسف عيد، دار الجيل بيروت، ط1، سنة 1980، ص 684،

[3]. ابن قتيبة، غريب الحديث 2/ 278، وكذلك، 2/ 458، 2/ 490.

[4]. سورة الكهف، الآية 11.

[5]. ابن قتيبة، غريب الحديث 2/ 190، 3/ 671

[6]. سورة الأنعام، الآية 25.

[7]. ابن قتيبة، غريب القرآن، ص 255.

[8]. ابن قتيبة، غريب الحديث 2/ 55.

[9]. المرجع السابق، الصفحة نفسها.

[10]. ابن قتيبة، غريب القرآن، ص150، 249.

[11]. ابن قتيبة، غريب الحديث 3/ 698، 3/ 722.

[12]. ابن قتيبة، غريب الحديث، 1/ 595.

[13]. ابن قتيبة، المرجع السابق 1/ 622.

ثانيًا: جموع الكثرة:

ذكر ابن قتيبة أغلب أوزان جموع الكثرة وجدناها مبثوثة في كتبه، والتي ذكرها النحاة؛ نذكر منها نماذج على سبيل التمثيل لا الحصر، لنوضّح أنّ ابن قتيبة كان على علم ودراية بموضوع الدراسة.

1- **فُعْل:** بضم فسكون: قال ابن قتيبة: "بُسْل: جمع باسل وَهُوَ الشجاع، وعُزْل جمع أعزل وَهُوَ الَّذِي لَا سلَاح مَعَه[1]. و(اللُّدُّ) جمع أَلَدّ. وهو الخَصْمُ الجَدِل"[2].

2- **فُعُل:** بضم أوله وثانيه: قال ابن قتيبة: "﴿قُلُوبُنَا غُلْفٌ﴾[3] جمع أغْلَف. أي كأنّها في غِلاف لا تفهم عنك ولا تعقل شيئا مما تقول. وهو مثل قوله:﴿قُلُوبُنَا فِي أَكِنَّةٍ مِمَّا تَدْعُونَا إِلَيْهِ﴾[4] يقال: غَلَّفْتُ السيفَ: إذا جعلته في غلاف، فهو سيف أغْلَف. ومنه قيل لمن لم يُخْتَن: أغْلَف. ومن قَرَأه (غُلُفٌ) مُثَقَّل. أراد جمع غلاف. أي هي أوعية للعلم[5]. الرُدُح: جمع رَداح وَهِي الْعَظِيمَة وَيُقَال للكتيبة اذا عظمت رداح. وللمرأة الْعَظِيمَة العجيزة رداح" [6].

3- **فُعَل:** بضمّ ففتح: قال ابن قتيبة: "(زُبَرًا) بفتح الباء جمع زُبْرَة، وهي القطعة. ومن قرأ ﴿زُبُرًا﴾[7] فإنه جمع زَبُور، أي كُتُبًا[8]. قُبَص جمع قُبْصَة وَهُوَ من القَبْص، والقَبْص بأطراف الأَصَابِع، والقبص بالكف كلهَا"[9].

---

[1]. ابن قتيبة، غريب الحديث 2/ 87، 449، 600، 605.

[2]. ابن قتيبة، غريب القران، ص 25، 276، 413.

[3]. سورة البقرة، الآية 88.

[4]. سورة فصلت، الآية 5.

[5]. ابن قتيبة، غريب القران، ص 57، 164، 169، 243، 246، 399، 432، 449، 489.

[6]. ابن قتيبة، غريب الحديث 2/ 100، 152، 549، 623، 3/ 669، 705، 731.

[7]. سورة المؤمنون، الآية 53.

[8]. ابن قتيبة، غريب القران، ص 298، 344، 399، 497.

[9]. ابن قتيبة، غريب الحديث 1/ 412، 2/ 85، 127، 352.

4- **فِعَل:** بكسر ففتح: قال ابن قتيبة: "والنطق جمع نطاق وَهُوَ مَا انتطقت بِهِ الْمَرْأَة أَي شدته فِي وَسطهَا وانتطقت بِهِ وانتطق بِهِ الرجل أَيْضا، والحدأ جمع حدأة وَهِي الطَّائِر، ﴿كَأَنَّمَا أُغْشِيَتْ وُجُوهُهُمْ قِطَعًا مِنَ اللَّيْلِ﴾[1] جمع قِطْعَة"[2].

5- **فَعَلة:** بفتح أوله وثانيه: قال ابن قتيبة: "شببة جمع شَاب مثل كَاتب وكتبة وكاذب وكذبة، عَالَة أَي فُقَرَاء وَهُوَ جمع عائل يُقَال عَال الرجل يعيل اذا افْتقر"[3].

6- **فَعْلى:** بفتح فسكون: قال ابن قتيبة: "الضغطى جمع ضغيط وَهُوَ الرجل الضَّعِيف الرَّأْي الْجَاهِل يُقَال: رجل ضغيط بَين الضغاطة"[4].

7- **فُعَّل:** بضم أوله وتشديد ثانيه مفتوحا: قال ابن قتيبة: "﴿غُزًّى﴾[5] جمع غَازٍ. مثل صائم وصُوَّم. ونائم ونُوَّم. وعاف وعُفًّى"[6].

8- **فعّال:** بضم أوله وتشديد ثانيه: وَقَوله يدْخلُونَ رُوَّادًا وَهُوَ جمع رائد والرائد الَّذِي يبْعَث بِهِ الْقَوْم يطْلب لَهُم الْكلأ ومساقط الْغَيْث[7].

9- **فِعال:** بكسر ففتح من غير تشديد: قال ابن قتيبة: "والخِصَام جمع خَصْم. ويجمعُ على فُعُول وفِعَال. يقال: خَصْم وخِصَام وخُصُوم[8]. امرأة نُفَسَاء وجمعها نِفَاسٌ"[9].

[1]. سورة يونس، الآية 27.
[2]. ابن قتيبة، غريب القران، ص 196، 320، 490.
[3]. ابن قتيبة، غريب الحديث 1/ 344، 2/ 79.
[4]. ابن قتيبة، المرجع السابق، 607/1.
[5]. سورة آل عمران، الآية 156.
[6]. ابن قتيبة، غريب القرآن، ص 114، 174.
[7]. ابن قتيبة، غريب الحديث 1/ 505، 2/ 206.
[8]. ابن قتيبة، غريب القرآن، ص 80، 92، 100، 366، 439.
[9]. ابن قتيبة، غريب الحديث 1/ 276، 340 ، 361، 551، 552، 584، 2/ 323، 641.

10- **فُعُول:** بضم أوله وثانيه: قال **ابن قتيبة:** "﴿يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾[1] وهي الحِيَض: وهي: الأطهار أيضا. واحدها قُرْءٌ. ويُجمع على أقْرَاء أيضا[2]. وَقَوله مُرُوت الرَّعْي يُرِيد جمع مَرْت وَهِي الأَرْض الملساء الَّتِي لَا نَبَات فِيهَا"[3].

11- **فِعلان:** بكسر فسكون: قال **ابن قتيبة:** "(القِنْوَانُ) عُذوقُ النَّخْل. واحدها قِنْوٌ. جمع على لفظ تَثْنِيَتِهِ غير أن الحركات تلزم نونه في الجمع وهي في الاثنين مكسورة، مثل: صِنْو وصِنْوان في التَّثنية. وصِنْوانٌ في الجمع[4]، المصير: المِعَى. جمعه مصران، وجمع الجمع مصارين. الفرد، بفتحتين وبضمتين، وبفتح فضم، أو فكسر: المنفرد. وفسر المؤلف الفرد، بفتح فكسر، بأنه المسلول من غمده، ولم أجده في المعاجم"[5].

12- **فُعْلان:** بضم فسكون: قال **ابن قتيبة:** "القصران: جمع قصير نَحْو قضيب وقضبان وكثيب وكثبان. وَمثله فِي الصّفة: صَغِير وصغران. يكون القصران جمع قصر والعبدان جمعا لعبد. مثل: بطن وبطنان وَسمن وسمنان[6]. ﴿حُسْبَانًا مِنَ السَّمَاءِ﴾[7] أي مَرَامِيَ. واحدها: حُسْبَانَة[8]. ثُغْبَان: جمع ثَغَب، وَهُوَ الغدير. وَفِيه لُغَة أُخْرَى ثَغْب سَاكِنة الْغَيْن"[9].

13- **فَعائل:** قال **ابن قتيبة:** "الظهائر جمع ظهيرة وَهِي الهاجرة وَقت الزَّوَال[10]، الوذائل جمع وذيلة وَهِي السبيكة من الْفضة، الوصائل: ثِيَاب يَمَانِية. ويجوز أن يكون أَرَادَ بالوصائل الصلات

[1]. سورة البقرة، الآية 228.

[2]. ابن قتيبة، غريب القرآن، ص 86.

[3]. ابن قتيبة، غريب الحديث 1/ 568، 2/ 168، 445.

[4]. ابن قتيبة، غريب القرآن، ص 157.

[5]. ابن قتيبة، الشعر والشعراء، 169.

[6]. ابن قتيبة، غريب الحديث 2/ 576 . 577.

[7]. سورة الكهف، الآية 40.

[8]. ابن قتيبة، غريب القرآن، ص 267.

[9]. ابن قتيبة، غريب الحديث 2/ 244.

[10]. ابن قتيبة، المرجع نفسه 1/ 591.

جمع وصيلة، الحبائل: جمع حبالة الصَّائِد، الجعائل: جمع جعَالَة بِفَتْح الْجِيم، ترائك فِي خلقه. فانه جمع تريكة، سبائبه جمع سبيبة مثل: كتبية وكتائب والسبائب خصل الشّعْر وَقد تجمع أَيْضا: سبيب. و﴿خَلائِفَ الأَرْضِ﴾[1] أي سكان الأرض يخلف بعضكم بعضا: واحدهم خليفة"[2].

14- **فَعالِي:** بفتح أوله وثانيه وكسر ما قبل آخره: قال **ابن قتيبة:** "«المهاري» بكسر الراء وتخفيف الياء، ويجوز تشديدها، وهو الأصل، لأنه جمع «مهريّة» وهي الإبل المنسوبة إلى قبيلة «مهرة بن حيدان»، (الْجَوَابِي) : الحِياضُ. جمع جابِيَة"[3].

15- **فَعالى:** بفتح أوله وثانيه ورابعه: قال **ابن قتيبة:** "الثنايا: جمع ثنيّة. والثنية: الأَرْض ترتفع وتغلظ. «المهارى» ويجوز أيضا فى الجمع «مهارى» بفتح الراء. وفى بعض الروايات «على دهم المهارى»[4]. {أَوِ الْحَوَايَا} المَبَاعِر؛ واحدها حَاوِيَة وحَوِيّة"[5].

16- **فَعاليّ:** بفتح ففتح مع مد مع كسر مع ياء مشددة: قال **ابن قتيبة:** "الأثافي: جمع أثفية، بتشديد الياء، وقد تخفف في الجمع، والأثفيّة هي الحجارة التي تنصب وتجعل القدر عليها"[6].

17- **فَعالل:** بفتح أوله وثانيه وكسر رابعه: قال **ابن قتيبة:** "المجاسد: جمع مجسد وَهُوَ الْمَصْبُوغ المشبع بالزغفران، {أَرَاذِلُنَا} شِرَارُنَا. جمع أَرْذَل. يقال: رجُل رَذْل وقد رَذل رذَالة ورُذُولة. التنابلة: جمع «تنبل» و«تنبال» و«تنبالة» بكسر التاء فى الثلاثة، وهو الرجل القصير. وهذا الجمع

1. سورة الأنعام، الآية 165.
2. ابن قتيبة، غريب القرآن، ص 164، 267.
3. ابن قتيبة، غريب القرآن، ص 354.
4 – ابن قتيبة الشعر والشعراء، ص66.
5. ابن قتيبة، غريب القرآن، ص 163.
6. ابن قتيبة، الشعر والشعراء، ص 342.

لم يذكر في المعاجم، والذي في "اللسان" أن جمعها «تنابيل»،"المراضع": جمع "مُرْضِع"[1]. {أَسَاوِرَ} جمع: إسوار. حَزاوِرَة: جمع حَزْوَر. وَيُقَال أَيْضا: حَزَوّرَ إذا قَارب أَن يبلغ" [2].

18- **شبه فَعالل:** بفتح أوله وثانيه وكسر رابعه: قال **ابن قتيبة:** "والمراد به ما يماثل فَعَالِل بعدد الحروف في ضبطها بالسكون، أو بالحركة، ولو كانت مختلفة في نوعها بين الاثنين"[3].

19- **فَواعل:** قال **ابن قتيبة:** "العُثَّان جمعه عَوَائِنُ، ﴿وَأَرْسَلْنَا الرِّيَاحَ لَوَاقِحَ﴾[4] قال أبو عبيدة: "لواقح" إنما هي ملاقحُ، جمع ملقحة. يريد أنها تلقح الشجر وتلقح السحاب. كأنها تنتجه. و﴿الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ﴾[5] أسَاسَه. واحدها قاعدة"[6].

20- **فَعاليل:** قال **ابن قتيبة:** "الهنابير: رمال مشرفة واحدتها: هنبورة، وَهِي مِمَّا قلب. وَالْأَصْل: نهابير وَاحِدهَا: نهبور. وَقد ذكرتها فِي حَدِيث عَمْرو بن الْعَاصِ. وَيجوز أَن يكون هنابير أنابير جمع أنبار، ثمَّ تقلب الْهمزَة هَاء كَمَا يُقَال: هرقت وأرقت. وهبرية وأبرية[7]. وغَرابيبُ: جمع غِرْبِيبٍ وهو: الشديد السواد. يقال: أَسْودُ غِرْبِيبٌ"[8].

21- **مفاعيل:** قال **ابن قتيبة:** "﴿لَهُ مَقَالِيدُ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ﴾[9] أي مفاتيحُها. ومالك المفاتيح: مالك الخزائن. واحدها: "إقليد"؛ جُمِع على غير واحد كما قالوا: "مذاكير" جمع ذكَر. وقالوا: "محاسن" جمع حُسْنٍ[10]. والتفاريق: جمع تُفْرُوق"[11].

---

[1]. ابن قتيبة، غريب القرآن، ص: 203، 321، 329، 267.

[2]. ابن قتيبة، غريب الحديث، 3/ 758.

[3]- عبد العال، عبد المنعم سيّد: جموع التصحيح والتكسير في اللغة العربية، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط بلا، سنة بلا، ص67.

[4] – سورة الحجر، الآية 22.

[5] – سورة البقرة، الآية 127.

[6]. ابن قتيبة، غريب القرآن، ص: 63، 236.

[7]. ابن قتيبة، غريب الحديث، 2/ 506.

[8]. ابن قتيبة، غريب القرآن، ص 361، وانظر ص 101، 234.

[9] – سورة الزمر، الآية 63.

[10] . ابن قتيبة، غريب القرآن، ص: 391.

[11]. ابن قتيبة، غريب الحديث 2/ 594.

وجموع الكثرة آنفة الذكر جاءت متفرّقة في ثنايا كتبه، فمنها ما أسهب الكلام عليه حيث ذكر عدة أمثلة للجمع الواحد، ومنها ما أورد له مثالًا واحدًا، ويظهر ذلك جليًّا خلال حديثه عن معاني القرآن الكريم، أو معاني بعض الكلمات التي تظهر له في كتبه.

وهناك طائفة أخرى من جموع الكثرة التي لم يمثّل لها في كتبه؛ وهي:

1- **فُعَلة:** ضم ففتح.

2- **فِعَلة:** كسر ففتح.

3- **فُعلاء:** بضم ففتح.

4- **أَفْعِلاء:** بفتح فسكون فكسر ففتح.

5- **فَواعل:** بفتح ففتح.

ولعلّنا نلتمس العذر **لابن قتيبة** في أنّه لم يمثّل لبعض جموع الكثرة، بالرغم من ذيوعها، ونقول إنّ سياق الكلام ومناسبته لم تخدما ابن قتيبة في بعض الجموع، وهذا لا يعدّ منقصة ولا ضعفًا في منهجه، ولا نقصًا في الجهد الذي بذله لخدمة القرآن الكريم والسنّة النبويّة المطهّرة.

تلك بعض النماذج التي عُنِي **ابن قتيبة** ببيانها، وجاءت موافقة لأوزان جمع التكسير التي نصّ جلّ الصرفيين على أنّها قياسيّة، وقد زاد ابن قتيبة عليها بعض الأوزان التي قد يرد جمع التكسير عليها، ولكنه لم ينص على كونها قياسيّة، والذي يظهر أنه عدّها من الأوزان القياسيّة، لأنّه لم يدرج أيّا منها في البابين الذين خصّهما لذكر جموع التكسير القليلة النادرة السماعية، ويمكن عرض بعض نماذجها على الوجه الآتي:

1–"**فَعْلَاء**": قال **ابن قتيبة:** "نحو: الثمراء شجر وَيُقَال جبل وَيُقَال جمع ثَمَرَة كَمَا قيل شَجَرَة وشجراء وقصبة وقصباء" [1].

2–"**فَعْل**": قال **ابن قتيبة:** " نحو: الرَّضْم جمع رَضْمَة، وَهِي صخور أَمْثَال الجزر"[2].

3–"**فِعْل**": قال **ابن قتيبة:** "نحو: الرِّقْل جمع رِقْلة، وَهِي النَّخْلَة الطَّوِيلَة، وَأهل نجد يدعونها العيدانة إِذا طَالَتْ، وَهِي دون السجوف وَفَوق الجبارة الَّتِي فاقت الْيَد يُقَال نَخْلَة جبارَة وناقة جَبَّار بِلَا هَاء إِذا عظمت وسمنت والجميع جبابير"[3].

4–"**فُعال**": قال **ابن قتيبة:** "حَتَّى علاهُ الثمال وَهُوَ جمع ثمالة وَهِي الرغوة، **و**الظؤار جمع ظئر وَيُقَال: ان أصل هَذَا اللَّفْظ أَن النَّاقة تعقل للضراب فكنى عَنهُ بِهِ"[4].

5–"**فَعَل**": قال **ابن قتيبة:** "الجَلَب: جمع جَلَبَة وَهِي أصوات"[5].

6–"**أفعل**": قال **ابن قتيبة:** "الأضحى يذكر وَيُؤَنث. فَمن أنثه جعله جمع أضحاه وَهِي الذَّبِيحَة. وَمن ذكره ذهب إِلى الْيَوْم"[6].

7–"**مفاعل**": قال **ابن قتيبة:** "المكانِس: جمع مَكْنِس. وَأَصله مَوضِع الظبي من أصل الشَّجَرَة الَّذِي يقيل فِيهِ. يُقَال: كنس الظبي فَهُوَ كانس إِذا دخله وَيُقَال لَهُ: كِناس أَيْضا"[7]، وقال: "﴿وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ﴾[8] أي السُّجود لله. هو جمع "مَسجَد"؛ يقال: سجدت سجودًا ومَسجَدًا؛ كما يقال: ضربت

---

[1]. ابن قتيبة، غريب الحديث 1/ 315.
[2]. ابن قتيبة، المرجع السابق 1/ 397.
[3]. ابن قتيبة، المرجع السابق 1/ 615.
[4]. ابن قتيبة، غريب الحديث 1/ 468، 2/ 25.
[5]. المرجع السابق 2/ 157، 269، 410، 1/ 304، 485.
[6]. المرجع السابق 2/ 190.
[7]– المرجع السابق 2/ 573.
[8] – سورة الجن، الآية 18.

في البلاد ضربًا ومَضرَبًا. ثم يجمع فيقال: المساجدُ لله. كما يقال: المضاربُ في الأرض لطلب الرزق"[1].

وقال: "﴿كَأَنْ لَمْ يَغْنَوْا فِيهَا﴾[2] أي لم يقيموا فيها. يقال: غنينا بمكان كذا: أقمنا. ويقال للمنازل: مَغَانٍ. واحدها مغْنى"[3]. وقال: "﴿وَلِيَ فِيهَا مَآرِبُ أُخْرَى﴾[4] أي حوائج أخرى. واحدها: مَأْرُبَةٌ ومَأْرَبَةٌ"[5].

8-"**فَعَال**": قال **ابن قتيبة**: "المحَار جمع مَحارة الحنك الْأَعْلَى"[6].

9-"**فَعِل**": قال **ابن قتيبة**: "دَويّ: جمع دَاوِيَّة، وَهِي الفلاة. قَالَ بَعضهم إِنَّمَا قيل للفلاة دوية لِأَنَّهُ يسمع فِيهَا دوِي[7]. "﴿مِنْ حَمَإٍ﴾[8] جمع حَمْأَة. وتقديرها: حَلْقَة وَحَلَق. وبَكَرَةُ الدَّلْو وبَكَر. وهذا جمع قليل"[9].

نستنتج مما سبق أنّ معرفة مفرد الكلمة إن كانت جمعًا، أو جمعها إنْ كانت مفردة عند **ابن قتيبة** له أهمية كبيرة في بيان المعنى وتوضيحه، ولذا وظّف هذا الباب كثيرًا في مصنفاته لا سيما في بيان غريب الحديث، وغريب القرآن، وأدب الكاتب. ولا يمكن بحال من الأحوال إغفال هذا الجهد والتقليل من أهميته سواء من الناحية الصرفية في بيان المفرد والجمع أو من الناحية المعجمية في بيان المعنى؛ لأنّه يُعنى بالجانب الديني المتمثل في القرآن الكريم، والحديث الشريف،

[1] – ابن قتيبة، غريب القرآن، ص 491.
[2] – سورة الأعراف، الآية 92.
[3] – ابن قتيبة، غريب القرآن، ص 170.
[4] – سورة طه، الآية 18.
[5] – ابن قتيبة، غريب القرآن، ص 278
[6]. ابن قتيبة، غريب الحديث 2/ 622.
[7]. ابن قتيبة، غريب الحديث، 3/ 695.
[8] – سورة الحجر، الآية 26.
[9] – ابن قتيبة، غريب القرآن، ص 238.

فهما يحظيان بعناية تفوق العناية بغيرهما كالشعر والنثر عامة، فقد ترد بعض من الألفاظ غير المستعملة في بيت من الأبيات، أو في النثر ولا تكون هنالك ضرورة لمعرفتها إنْ كانت مفردة أو جمْعًا، لأنّها اندثرت وأصبحت من الكلمات المهجورة في اللغة، بخلاف تلك الكلمات الواردة في القرآن والحديث النبويّ. ومن هنا تبرز أهمية الإحاطة بهذا الباب عند **ابن قتيبة**.

باب ما يعرف واحده ويشكل جمعه

اهتم **ابن قتيبة** في هذا الباب بإيراد مجموعة من الألفاظ المفردة التي جاء جمع التكسير منها على النادر القليل المسموع غير المنضبط بوزن، فـ "لا يمكن بأية حال من الأحوال اتخاذها مقياسًا يُجْمع عليه مفرد آخر غير الذي ورد مسموعًا منها عن العرب"[1]، وفيما يلي ذكر لبعض النماذج:

1- قال **ابن قتيبة**: "وجمع رؤيا (رُؤًى) والدنيا (دُنًى) مثل الكبرى والصغرى تقول : الكُبَر وَالصُّغَر وكذلك الجُلَّى -وهو الأمر العظيم- جمعها (جُلَل) والكَرَوَان جمعه (كِرْوَان) والمِرْآة جمعها (مَرَاءٍ)"[2].

2- وقال: " وَالبَلَصُوص طائر وجمعه (البَلَنْصَى) على غير قياس"[3].

3- وقال في جمع الأيام والشهور: الأيام "سبت (سُبُوت) (وأَسْبُتٌ) (وأحد) (وآحاد) (والإثنان) لا يثنى ولا يجمع لأنه مثنى فإن أحببت أن تجمعه كأنه لفظ مبني للواحد قلت (أثانين) وَثَلاَثَاء (وثَلاَثَاوَات) وأربعاء (وأرْبعاوَات) وخميس (وأخْمِسَاء) (وأخْمِسَة) والشهور هوَ المحرَّم (والمحرَّمَات)... (وشهر رَبيع) (وشهور ربيع)... ورجب (وأرجاب)... وذو القعدة(وذوات القَعْدَة)."[4]

ويلاحظ مما سبق أنّ **ابن قتيبة** نصّ عند ذكر الجمع على أنّ هذا الجمع غير قياسيّ، فهي على هذا جموع سماعية، تحفظ ولا يقاس عليها. وأنّ هذه الألفاظ يكثر استعمالها مفردة ولذا كان أمر معرفة جمعها مشكلا، فحرص على بيانه.

---

[1]- إبراهيم، مجدي إبراهيم محمد، الظواهر اللغوية في أدب الكاتب، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ط1، سنة 2000، ص 289.

[2]- ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص 83.

[3]- المرجع السابق، الصفحة نفسها.

[4]- المرجع السابق، ص 84.

باب ما يعرف جمعه ويشكل واحده

ذكر **ابن قتيبة** في هذا الباب طائفة من الألفاظ التي كثر استعمالها على صيغة الجمع، وكان المفرد منها مشكلًا بعكس الباب السابق، ولكنّ الجمع فيها أيضًا جاء على غير القياس، ولذلك أشكل معرفة المفرد، ومن تلك الجموع التي ذكرها **ابن قتيبة** ما يلي:

1- المصارين: قال **ابن قتيبة:** "المصارين واحدها (مُصْرَان) بضم الميم، وواحد المُصْرَان مَصِيرٌ"[1] الذَّرَارِيح واحدها (ذُرُحْرُح) (وذُرَّاح) (وذُرُّوح)

2- الشمائل: قال: "واحدها (شِمَال) قال الشاعر وهو عبد يَغُوثَ بن وَقّاصٍ الحارثي:(أَلَمْ تَعْلَمَا أَنَّ الْمَلاَمَةَ نَفْعُهَا ... قَلِيلٌ وَمَا لَوْمِي أَخِي مِنْ شِمَالِيَا)"[2].

3- أَشُدّ جمعًا: قال: "(بلغ أَشُدَّه) واحدها (أشَد) ويقال: شَدٌّ وَأَشُدّ مثل قَدّ وأَقُدّ ويقال: لا واحد لها"[3].

4- سَوَاسِية: قال: "واحدها (سَوَاء) على غير قياس"[4].

ونستنتج مما سبق أنّ **ابن قتيبة** حرص في كلا البابين على بيان ما جاء من الجمع على غير القياس، وأن ما أورده من ألفاظ كان جمعها سماعيًّا، ولكنّ معيار الاستعمال أو الشيوع هو ما جعله يفصّل القول فيها على بابين، فما كان من الألفاظ كثير الاستعمال مفردًا بيّن جمعه السماعي، وما كان من الألفاظ كثير الاستعمال في الجمع مع عدم قياسيته بيّن المفرد منه.

وقد ظهر للباحث أنّ **ابن قتيبة** فصّل في موضوع المفرد والجمع، وبيّن المفرد والجمع لبعض الكلمات السماعيّة التي لا تنضوي تحت قاعدة مطّردة، ولا سمات مشتركة لما ذكره من أمثلة.

---

[1]- ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص 84.

[2]- المرجع السابق، ص 85.

[3]- المرجع السابق، ص85.

[4]. المرجع السابق، الصفحة نفسها.

المبحث الثالث: المشتقات

يعدّ الاشتقاق مظهرًا من مظاهر حيوية اللغة، وأحد الوسائل المهمة لنموّها[1]، فمن خلاله تتولد الألفاظ، وبه توجد وشائج الصلات بين الكلمات المختلفة.

فالاشتقاق لغة: "الأخذ في الكلام، وفي الخصومة الأخذ يمينًا وشمالًا، مع ترك القصد"[2]، وفي الاصطلاح: "أخذُ صيغةٍ من أخرى مع اتفاقهما معنًى ومادةً أصلية، وهيئة تركيب لها، ليدلّ بالثانية على معنى الأصل، بزيادة مفيدة لأجلها اختلفا حروفًا، أو هيئة؛ كضارب من ضَرَب، وحَذِرٌ من حَذر"[3]، فالاشتقاق بهذا عملية استخراج لفظ من لفظ، مع تغيّر في الصيغة، واتفاق في عدد الأحرف الأصلية وترتيبها، وتشابه في المعنى.

وللاشتقاق ضروب عدّة، وما يهمّ الباحث منها هو ما يُسمّى الاشتقاق الصغير، أو الأصغر، وهو "اشتراك كلمة مع أخرى في معناها العام، وفي نوع أحرفها الأصلية وترتيبها"[4]. وهذا النوع من الاشتقاق يشتمل على "اسمي الفاعل والمفعول، واسمي الزمان والمكان، وأسماء التفضيل والآلة والصفة المشبهة من الأسماء"[5]، وطريق معرفته يكون "بتقليب تصاريف الكلمة حتى يُرجَع بها إلى صيغة هي أصل الصيغ دلالة اطراد، أو حروفًا غالبًا، كضَرَب؛ فإنّه يدلّ على مطلق الضرب فقط، أو ضارب، ومضروب، ويضرب، وأضرب، فكلها أكثر دلالة، وأكثر حروفًا، وضَرَب الماضي مساوٍ حروفًا، وأكثر دلالة، وكلّها مشتركة في "ضرب"، وفي هيئة تركيبها"[6].

---

[1]. أنيس، إبراهيم، من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، ط6، سنة 1978، ص62.

[2]. الجوهري، إسماعيل بن حماد، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق، أحمد عبد الغفور عطّار، دار العلم للملايين، بيروت، ط2، سنة الطبع بلا، 4/ 1503، وانظر ابن منظور، لسان العرب 10/ 221.

[3]. ابن جني، المنصف، ص4، والسيوطي، المزهر، 1/ 275.عبد التواب، رمضان، فصول في فقه اللغة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط2، سنة الطبع بلا، ص291.

[4]. الحديثي، خديجة عبد الرزاق، أبنية الصرف في كتاب سيبويه، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط1، سنة 2003، ص175.

[5]. انظر: ابن جني، الخصائص، 2/ 132، وعباس حسن، النحو الوافي، دار المعارف، القاهرة، ط12، سنة 1998، 3/ 238، والسيّد، عبد الحميد مصطفى، المغني في علم الصرف، دار صفاء، عمّان، ط1، سنة 1998، ص 200.

[6]. السيوطي، المزهر 1/ 275.

وقد عرض **ابن قتيبة** في مصنفاته هذه المشتقات بأنواعها المختلفة، وأورد العديد من صيغها، ولكن في كثير من الأحيان لا ينصّ على ذلك بصريح العبارة، وجاءت متفرقة في ثنايا كتبه، وغير مصنّفة، فعمد الباحث إلى ترتيبها، وبيان القياسيّ منها، والسماعي.

فجاء الحديث عن المشتقات عند **ابن قتيبة** في كلّ الأبواب، وقد ارتأى الباحث اختيار بعض الأبواب، والأبواب هي: اسم الفاعل، وصيغ المبالغة، واسم الآلة؛ على سبيل التمثيل لا الحصر؛ لأنّ **ابن قتيبة** قد توسّع في موضوع المشتقات بحيث لم يترك ما يختصّ بالموضوع إلاّ وجاء به، وهذا يؤكّد أنّ **ابن قتيبة** قد نهل من علوم العربية وارتوى منها[1].

المطلب الأول: اسم الفاعل:

يعرّف اسم الفاعل بأنه: "اسم مشتق يدلّ على معنًى مجرّد حادث على فاعله "[2]، وقال ابن هشام: "هو ما دلّ على الحدث، والحدوث، وفاعله"[3].

وقد عرّف الجرجاني اسم الفاعل فقال: "ما دلّ على مُنْشِئ الفعل، غالبًا من (فعل) بفتح العين في الماضي، وكسرها، وضمها، وفتحها في المضارع على فاعل كـ: ضارب، وناصر، وواهب"[4].

[1] – وقد ارتأى الباحث أن يمثّل لموضوع المشتقات ببعض أنواعها، فقد توسّع ابن قتيبة في حديثه عنها، لذا اقتصر الباحث على بيان أضرب منها؛ وأمّا باقي المشتقات التي لم يقم الباحث بدراستها، فكانت على النحو التالي: اسما الزمان والمكان، جاءت في أدب الكاتب مثلاً بعنوان مَفعَل ومَفعِل وبالعكس، ص 367– 371. واسما المرة والهيئة، جاءت في أدب الكاتب، ما جاء على فعلة فيه لغتان، ص 358، واسم المفعول جاء في غريب القرآن مثلا في ص 363، فعيل بمعنى مفعول.

[2]. حسن عباس، النحو الوافي 3/ 238.

[3]. ابن هشام، أوضح المسالك 3/ 194.

[4]. الجرجاني، المفتاح في التصريف، ص 40.

صياغة اسم الفاعل:

يصاغ اسم الفاعل من الفعل المبني للمعلوم ويدل على معنى التجدد والحدوث نحو كاتب ومجتهد[1]، وتكون صياغته من الثلاثي، وغير الثلاثي، ويأتي من الثلاثي المجرد على وزن فاعل[2]، "وهو اسم مصوغ من المصدر للدلالة على الحدث والذات"[3].

وقد أورد **ابن قتيبة** أمثلة كثيرة على الثلاثي المصوغ على وزن "فاعل"، نذكر منها ما يلي:

قال **ابن قتيبة:** "يقال للرجل" تامِرٌ " إذا أطعم الناس التمر أو باعهم، ومنه قول الحطيئة:

وغَرَرْتَنِي وزَعَمْتَ أنَّ ... كَ لابِنٌ بالصَّيْفِ تامِرْ[4]

أي: تَسْقي الناس اللبنَ وتُطْعِمهم التَّمر، وغيره يقول: " لابِنٌ " ذو لَبَنٍ، و " تامِرٌ " ذو تمْرٍ"[5].

وقال: "يقال "شاحِمٌ لاحِمٌ" للذي يطعم الناس الشحم واللحم"[6].

وفي موضع آخر يقول **ابن قتيبة:** "يقال "بعير حامِض " يأكل الحَمْضَ، و"هارِمٌ " يأكل الهَرْمَ، وهو ضَرْبٌ من الحَمْض، و"آرِكٌ " يأكل الأراكَ، و"عاشِبٌ" يأكل العُشْبَ"[7].

ويصاغ اسم الفاعل من غير الثلاثي على وزن المضارع بعد زيادة ميم في أوله مضمومة، وبكسر ما قبل آخره مطلقًا؛ نحو: مُنطلِق، ومتعلِّم. [8]

وقد أورد **ابن قتيبة** أمثلة كثيرة على غير الثلاثي المصوغ على وزن "مُفْعِل"، ولا ضرورة لحصرها، ومن أمثلته: قال: "تقول "رجل مُلبِن"، و"قوم مُلْبِنون" إذا كثر عندهم اللّبن ...، وإذا كثر

---

[1]. ينظر الحديثي، أبنية الصرف في كتاب سيبويه، ص 179. والسامرائي، معاني الأبنية في العربية، ص46.

[2]. أنظر الجرجاني، المفتاح في التصريف، ص 40. وأبو حيان، محمد بن يوسف بن علي، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق: مصطفى أحمد النمّاس، مطبعة النسر الذهبي، ط1، سنة 1984، 1/ 233.

[3]. والحديثي، أبنية الصرف في كتاب سيبويه، ص 179. وانظر حسن، عباس، النحو الوافي، 3/ 240.

[4] – ورد في ديوان الحطيئة: أغَرَرْتَنِي وزَعَمْتَ أنَّ ...، ديوان الحطيئة، وهو جرول بن أوس، شرح، يوسف عيد، دار الجيل بيروت، ط1، سنة 1992، ص86.

[5]. ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص 218. 219.

[6]. المرجع السابق، ص 219.

[7]. ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص 220.

[8]. انظر: السيّد، المغني في علم الصرف، 202، والنحو الوافي 245/3، والجرجاني، المفتاح في الصرف، ص 58 .

عنده الشحم واللحم قلت: "مُشْحِم مُلْحِم"" [1]، ومنه أيضا قوله: ""شجر مُثْمِر" إذا طلع ثمرُه، ... وكذلك يقال "رجل مُتْمِرٌ" إذا كثر عِنْدَه التَّمْرُ وليسَ بتاجِرٍ"[2]، وقال: ""رَجُل مُقْطِعٌ" – بكسر الطاء – وهو الذي انقطعت حُجَّته، يقال: "أَقْطَعَ الرَّجلُ" إذا بَكَّتوهُ بالحقِّ فلم يُجِبْ"[3].

وأشار **ابن قتيبة** إلى أنّ هناك أوزانًا أخرى من الثلاثي لاسم الفاعل، ولم تكن على صيغة "فاعل"، ومنها بناء "فَعِل"، قال: "وأكثر ما تأتي الأسماء من فعل يفعل (على فعل) كقوله: وَجَل يَوْجَل فهو وَجِل، وفزع يفزع فهو فزع"[4].

ويظهر من قول **ابن قتيبة** السابق أنّ بناء اسم فاعل على صيغة "فَعِل" مقيس من اللازمِ في باب "فَعِل يَفْعَل"، وباب "فَعِل يَفْعِل".

ومما يعضد قوله ما نصّت عليه خديجة الحديثي في قولها: "يأتي اسم الفاعل على وزن (فَعِلَ) من فَعِلَ اللازم قياسًا في: "فَعِلَ يَفْعَلُ" نحو حَبِطَ فهو حَبِطٌ، وكَدِر فهو كَدِر، ووَجِع فهو وَجِع، ووَجِي فهو وَجٍ، ووَرِي فهو وَرٍ. و"فَعِلَ يَفْعِلُ" في وَحِرَ فهو وَحِرٌ"[5].

ويشير **ابن قتيبة** في السياق ذاته إلى أنّ وزن "فَعِل" اللازم قد يأتي على (فاعل) وهو قليل نادر، فقال: "وربما جاء على (فاعل) نحو علم يعلم فهو عالم. وربما جاء منه على (فعل) و (فاعل) نحو صدى يصدي فهو صد وصاد، كذلك تقول: عبد يعبد فهو عبد وعابد"[6].

ويرى الباحث أنّه مما يحسب **لابن قتيبة** علاوة على ما ذكر في هذا الباب أنّه حرص في مصنفاته على الإشارة إلى بعض الصيغ التي قد ترد على أوزان غير القياسية لاسم الفاعل،

---

1. ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص 219 (بتصرّف).
2. ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص 218، 236 (بتصرف).
3. المرجع السابق، ص 220.
4. ابن قتيبة، تأويل مشكل القرآن، ص 374.
5. الحديثي، أبنية الصرف في كتاب سيبويه، ص 182، والشيخ، أحمد محمد، أبنية الأسماء في اللغة العربية، جامعة السابع من أبريل، الزاوية، ليبيا، ط1، سنة 2000، ص 194.
6. ابن قتيبة، تأويل مشكل القرآن، ص 374.

كـ(فاعل) و(مُفْعِل) و(فَعِل)؛ وتكون تلك الأوزان بمعنى وزن (فاعل) ومنها: (فعيل) و(مُفْعَل) و(مِفعال) و(مُفتعل)؛ وقد عدها بعض العلماء المحدثين من قبيل التحول في الصيغ الصرفية[1].

ومن النماذج التي ذكرها ابن قتيبة؛ وأدرجها ضمن مواضيع متنوعة في ثنايا كتبه، ما يلي:

– ما يأتي على وزن "فَعِيل" وهو بمعنى فاعل: ومن أمثلته:

1– قال **ابن قتيبة:** "وَقَوله إِذْ أكل لبينا أَي مدرا للبن مكثرا لَهُ يُرِيد أَنه يلبن النعم إِذا رعته يَعْنِي البرير وَحمل السّلم وَهُوَ فعيل بِمَعْنى فَاعل كَمَا يُقَال قدير بِمَعْنى قَادر وحفيظ بِمَعْنى حَافظ وَكَذَلِكَ لبين بِمَعْنى لِابْنِ للنعم وَكَأَنَّهَا يُعْطِيهَا اللَّبن كَمَا يَقُول لبِنْت الْقَوْم وسمنتهم إِذا أدمتهم اللَّبن وَالسمن"[2].

2– قال **ابن قتيبة:** "وَمِنْه يُقَال: فلَان حريف فلَان إِذا عَامله فعيل فِي معنى فَاعل مثل جليس وأكيل وشريب"[3].

3– قال **ابن قتيبة:** "ومن صفاته ما جاء على "فَعِيلٍ" بمعنى "فاعِلٍ"؛ نحو: "قَديرٍ" بمعنى "قادرٍ"، و"بصيرٍ" بمعنى "باصِرٍ"، و"سَميعٍ" بمعنى "سامعٍ"، و"حَفيظٍ" بمعنى "حافِظٍ" و"بَدِيءٍ" بمعنى: "بادئ الخلق"، و"شَهِيدٍ" بمعنى "شاهِدٍ"، و"عَليمٍ" بمعنى "عالِمٍ"، و"رَقِيبٍ" بمعنى "راقِبٍ" – وهو: الحافظ – و"كَفِيلٍ" بمعنى "كافِلٍ"، و"خَبيرٍ" بمعنى "خابِرٍ"، و"حَكِيمٍ" بمعنى "حاكِمٍ"، و"مَجِيدٍ" بمعنى "ماجد" وهو: الشريف[4]. وبصير في هذا المعنى من بصر، وإن لم يستعمل منه فاعل إلا في موضع واحد، وهو قولهم: أَرَيْتُهُ لَمْحًا بَاصِرًا. أي نظرًا شديدًا باستقصاء وتَحْدِيق"[5].

فابن قتيبة يريد أن يقول إنّ وزن فعيل يكثر من الصفات، وهي تدل على معنى فاعل.

---

[1]. ياقوت، محمود سليمان، ظاهرة التحول في الصيغ الصرفية، دار المعرفة الجامعية، ط بلا، سنة 1985، ص 66.

[2]. ابن قتيبة، غريب الحديث، 1/ 546.

[3]. ابن قتيبة، المرجع السابق، 2/ 54. 55.

[4] . ابن قتيبة، غريب القرآن، ص 16.

[5]. ابن قتيبة، تأويل مشكل القرآن، ص 298.

– ما يأتي على وزن "مفعول" وهو في معنى "فاعل": ومن أمثلته:

– وقال **ابن قتيبة:** " ﴿إِنَّهُ كَانَ وَعْدُهُ مَأْتِيًّا﴾[1] أي آتيًا. مفعول في معنى فاعل"[2].

– ما يأتي على وزن "فُعَلة" وهو في معنى "فاعل":

– قال **ابن قتيبة:** "كلُّ حَرَفٍ على فُعَلةٍ وهو وصفٌ فهو للفاعل، نحو " هُذَرَة " و"تُكَحَة " و " طُلَقَة " و " سُخَرَة " إذا كانَ مِهذاراً نَكَّاحاً مِطلاقاً ساخِراً من الناس، فإن سَكَّنت العَيْنَ من فعلَةٍ وهو وَصْفٌ فهو للمفعول به، تقول " رجل لُعْنَةٌ " أي: يَلْعَنه الناسُ، فإن كان هو يَلْعَن الناسَ قلتَ " لُعَنَةٌ ". و " رجل سُبَّة " أي: يسبه الناسُ، فإن كان هو يَسُبُّ الناسَ قلت " سُبَبَة " وكذلك " هُزْءَةٌ وهُزَأَة "، و " سُخْرَةٌ وسُخَرَةٌ "، و " ضُحْكة وضُحَكةٌ "، و " خُدْعَةٌ وخُدَعَةٌ ""[3].

– ما يأتي على وزن "فَعِيل" وهو في معنى اسم الفاعل "مُفْعِل":

ومن أمثلته عند ابن قتيبة:

– قال **ابن قتيبة:** "نحو قوله: ﴿بَدِيعُ السَّماواتِ وَالْأَرْضِ﴾[4]، أي مبدعها. وكذلك: ﴿عَذابٌ أَلِيمٌ﴾[5]، أي مؤلم. وقال عمرو بن معد يكرب:

أَمِنْ ريحانَةَ الدّاعي السّميعُ ... يُؤَرِّقُنِي وأصحابي هُجُوعُ؟[6]

يريد الداعي المسمع"[7].

---

[1]– سورة مريم، الآية 61.

[2]. ابن قتيبة، غريب القرآن، ص 274.

[3]. ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص 221.

[4] . سورة البقرة، الآية 117.

[5] . سورة البقرة، الآية 10.

[6] – شعر عمرو بن معد يكرب الزبيدي، تحقيق، مطاع الطرابيشي، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، ط بلا، سنة 1974، ص 128.

[7] . ابن قتيبة، تأويل مشكل القرآن، 297.

– قال **ابن قتيبة:** "ومن صفاته ما جاء على "فَعِيلٍ" بمعنى "مُفْعِلٍ"؛ نحو: "بَصيرٍ" بمعنى "مُبْصِرٍ"، و "بَدِيعِ الخلْقِ" بمعنى "مُبْدِعِ الخلق". كما قالوا: "سميعٌ"؛ بمعنى مُسْمِعٍ،... و"عذابٌ أليمٌ" أي: مؤْلمٌ، و"ضرْبٌ وَجِيعٌ" أي: مُوجِعٌ"[1].

ويلاحظ الباحث أنّ **ابن قتيبة** أشار إلى هذا التعدّد في صيغ اسم الفاعل ضمن سياق محدّد، ولم يفردها تحت موضوع محدّد، وفي هذا إشارة إلى أنّ هذا التعدّد مرتهن بالسياق.

وفي هذا الصدد يقول عبد الحميد السيّد: "ويقتضي التحليل الصرفي لمثل هذه الصيغ النظر إلى المعنى، وما يكتنفه السياق من قرائن، للوقوف على حقيقة كلّ معنى ...، فكثيرًا ما تتعارض الصيغ، ويقع التبادل بينها لقرائن وأمارات في السياق توجب هذا التقارض والتبادل"[2]. وقد فطن **ابن قتيبة** إلى هذا قبل قرون.

أضف إلى ذلك أنّ توسّعه في عرض تلك الجوانب، والتنبيه عليها ينمّ عن سعة معرفته بدقائق التصريف، وإحاطته بها، وهذا يدحض ما اتُهم به من التقليد، والتكرار لما عند غيره.

وكذلك نرى من شيخنا **ابن قتيبة** أنّه يثير كثيرًا من القضايا التي تعدّ من القضايا الدقيقة، والتي يغفل عنها بعض أهل الاختصاص من اللغويين، النحويين منهم والصرفيين؛ وهذا يعدّ واضحًا عند **ابن قتيبة**.

[1] . ابن قتيبة، غريب القرآن، ص 17، 251، 290.

[2]. السيد، المغني في علم الصرف، ص 204.

المطلب الثاني: صيغ المبالغة

تشتق صيغ المبالغة للدلالة على الكثرة والمبالغة في اتصاف الذات بالحدث، قال عبد الحميد السيّد: "صيغ المبالغة: أسماء أو أبنية مخصوصة تفيد التنصيص على التكثير، أو المبالغة، في حدث اسم الفاعل، كمّا وكيفًا"[1].وتصاغ بتحويل بناء اسم الفاعل إلى أبنية متعددة؛ تقول الحديثي: "إذا أريد الدلالة على الكثرة والمبالغة في اتصاف الذات بالحدث حُوّلَ بناء اسم الفاعل إلى أبنية متعددة هي (صيغ المبالغة)"[2]، ويرى بعضهم أنّها لا تصاغ إلاّ من الثلاثي المتعدي، قال عبد الله درويش: "لا تجيء إلاّ من الثلاثي المتعدي، وأنّ ما جاء على أوزانها من اللازم إنما هو صفة مشبهة"[3].

أوزان صيغ المبالغة:

تأتي أبنية صيغ المبالغة على أوزان عديدة، أشهرها خمسة، وهي: **فَعَّال، مِفْعَال، فَعُول، فِعِّيل، فَعِل**[4].

وقد أتى **ابن قتيبة** في مصنفاته على ذكر بعض النماذج لهذه الأوزان في مواضع شتى، دون النصّ عليها، ويمكن عرضها كما يلي:

1- فَعَّال: بفتح الفاء وتشديد العين: وهي صيغة "تدل على الحرفة والصناعة، وتقتضي الاستمرار والتكرار، والإعادة والتجديد، والمعاناة والملازمة"[5]، وأشار **ابن قتيبة** إلى ذلك بقوله: "فإذا كان يبيعُهُما قلت "شَحَّام ولَحَّامٌ ""[6]؛ وقال: "أو على فَعَّالٍ نحو: "قَتَّال" و"ضَرَّاب""[7].

---

[1] . السيد، المغني في علم الصرف، ص 204.

[2]. الحديثي، أبنية الصرف في كتاب سيبويه، ص 185.

[3] . درويش، عبد الله، دراسات في علم الصرف، ص 18 وما بعدها.

[4]. أنظر ابن يعيش، شرح الملوكي في التصريف، تحقيق: فخر الدين قباوة، المكتبة العربية، حلب، ط1، سنة 1973، ص 91، 92، والأزهري، شرح التصريح، 2/ 14. المبرد، المقتضب، 113/2 وما بعدها، الأستراباذي، شرح الكافية، 3/ 490 وما بعدها.

[5] . السامرائي، فاضل صالح، معاني الأبنية في العربية، جامعة الكويت، الكويت، ط1، سنة 1981، ص 110.

[6] . ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص 219.

[7] . المرجع السابق، ص 220.

فابن قتيبة صرح بمعنى البيع، والبيع يدل على حرفة، وقتّال وضرّاب تدل على معنى الاستمرار، والتكرار، والملازمة.

2- مِفْعَال: بكسر الميم وسكون الفاء وفتح العين: نصّ **ابن قتيبة** على أنّ مفعالًا "يكونُ لِمَنْ دامَ منه الشيءُ أو جَرَى على عادةٍ فيه"[1]،

نجد أنّ **ابن قتيبة** عندما تكلّم على هذا الوزن، ذكر أنّ ما يدلّ على عادة فيه، أو من دام من الشيء؛ فإنّه يأتي على صيغة المبالغة.

وذهب بعضهم إلى أنّ الأصل في (مفعال) أن يكون للآلة، قال السامرائي: "فالأصل في (مفعال) أن يكون للآلة كالمفتاح، وهو آلة الفتح، والمنشار، وهو آلة النشر، والمحراث، وهو آلة الحرث، فاستعير إلى المبالغة، فعندما تقول: (هو مهذار) كان المعنى أنّه كأنه آلة للهذر، وحين تقول: (هي معطار) كان المعنى أنّها آلة للعطر، وهكذا"[2].

ومن أمثلته قول **ابن قتيبة:** "ويقال: " امرأة مِتْآمٌ " مثل مِفْعال إذا كان من عادتها أن تَلِدَ كل مرَّة تَوْأَمين، فإن أرَدْتَ أنها وضَعَت اثنين في بَطْنٍ قلت "مُتْئِم"، وكذلك "مِذْكارٌ" و"مَذْكِر"، و"مِحْماقٌ" إذا كان من عادتها أن تلدَ الحَمْقى، و"مَحْمِقٌ" إذا ولدَتْ أحْمَقَ، و"امرأة مِئْناثٌ"، و"مُؤْنِثٌ"، كذلك تقولُ: "رَجل مِضْحَاك"، و"مِهْذَار"، و"مِطْلاق" إذا كان مُديماً للضَّحك والهَذْرِ والطلاق"[3]. وقال أيضًا: ""مِبْطانٌ" إذا ضَخُم بَطْنُه من كثرة ما يأكُل"[4].

---

[1] . ابن قتيبة، المرجع السابق، ص 220.

[2] . السامرائي، معاني الأبنية في العربية، ص 112. وأنظر السيوطي، همع الهوامع، 6/ 60 ، وانظر الكفوي، أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني، الكليات، تحقيق: عدنان درويش، ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، سنة 1992، ص 1003.

[3] . ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص 220.

[4] . ابن قتيبة، المرجع نفسه، ص 218.

3- فَعُول: بفتح الفاء وضم العين: قال **ابن قتيبة:** "وهذه الصيغة تكون لمن دام منه الفعل وكثر"[1] وقال: "وكذلك كلُّ اسمٍ يكونُ على "فَعُولٍ" نحو "قَتُول للرجال" و"ضَروب بالسيف""[2].

فابن قتيبة يقرن لنا صيغة المبالغة بمعناها، فهذا الوزن يدل على ما يدوم منه الفعل ويكثر، وزاد ابن قتيبة إذا كان الاسم على وزن فُعُول فإنّه يدل على ما يدوم منه الفعل ويكثر.

4- فِعِّيل: بكسر الفاء وتشديد العين وسكون الياء:وتستعمل هذه الصيغة للدلالة على ديمومة الفعل، وأشار **ابن قتيبة** إلى ذلك، فقال: "وكذلك ما كان على " فِعِّيلٍ " فهو مكسورُ الأوَّلِ لا يُفتح منه شيءٌ، وهو لمن دام منه الفعلُ، نحو: " رجلٌ سِكِّير " كثيرُ السُّكرِ، و " خِمِّيرٌ " كثيرُ الشربِ للخَمْرِ، و " فِخِّيرٌ " كثير الفَخْر، و " عِشِّيقٌ " كثير العِشْق، و " سِكِّيت " دائمُ السكوت، و " ضِلِّيل " و " صِرِّيع " و " ظِلِّيم " ومثلُ ذلك كثير، ولا يقال ذلك لمن فَعَل الشيء مرة أو مرَّتين، حتى يكثرَ منهُ أو يكونَ له عادة"[3]، ووافقه في هذا السامرائي فقال: "يستعمل هذا الفعل [فِعِّيل] للمولع بالفعل فيديم العمل به، أو يكون له عادة"[4]

- وأنشد **ابن قتيبة** لابن المقبل

"*ضَرْبًا تَوَاصَى بِهِ الأبْطَالُ سِجِّينَا*[5].

وقال: يريد ضربا شديدا. وسجين في بيت ابن مقبل "فِعِّيلٌ" من سَجَنْتُ. أي حَبَسْت. كأنه قال: ضَرْبٌ يُثْبِتُ صَاحِبَه بمكانه. أي يحبسه مقتولا أو مُقَارِبًا للقتل. و"فِعِّيلٌ" لما دام منه العمل. كقولك:

---

[1] . السامرائي، معاني الأبنية في العربية، ص114.

[2] . ابن قتيبة، أدب الكاتب، 220.

[3] . ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص 220.

[4] . السامرائي، معاني الأبنية في العربية، ص 118.

[5] هذا عجز البيت، وصدره: *وَرَجْلَةً البَيْضَ عَنْ عُرُضٍ* ديوان تميم بن مقبل، شرح مجيد طراد، دار الجيل، بيروت، ط1، سنة 1998، ص 165.

رجل فِسِّيقٌ وَسِكِّيرٌ وسِكِّيتٌ: إذا أدام منه الفسق والسكر والسكوتَ. وكذلك ﴿سِجِّينٌ﴾[1]. هو ضرب يدوم منه الإثبات والْحَبْسُ. وبعض الرواة يرويه "سِخِّين" – من السُّخُونة – أي ضربا سُخْنا"[2].

فدلالة هذه الصيغة ثابتة، ذكرها **ابن قتيبة** وغيره، فهي تدلّ على من داوم على الفعل، أو أدام فعل الشيء، لكنّ **ابن قتيبة** ميّز هذه الصيغة بأنّها مكسورة لا يُفتح منها شيء.

5– فَعِل: بفتح الفاء وكسر العين: ويدل هذا البناء على التكثير في الفعل بحيث لا تصل إلى درجة الثبوت والدوام، قال السامرائي: "حين تقول: (هو حذر) كان المعنى أنّه كثر منه الفعل كثرةً لا ترقى إلى درجة الثبوت غير أنّه مصحوب بهيجان وخفة واندفاع"[3]، وقد جاءت أمثلة ابن قتيبة هذا الوزن دالة على هذا المعنى قال: " بَطِنٌ " إذا كان منهوماً نَهِما... و" رَجُلٌ ظَهِرٌ " إذا اشتكى ظَهْره، مثلُ " فَقِر " إذا اشتكى فَقَاره، قال طَرَفة:

وإذا تَلْسُنُني أَلْسُنُها إنَّني لَسْتُ بِمَوْهونٍ، فَقِرْ[4]"[5]

ومنها أيضا قوله: " (هذا رجُلٌ شَحِمٌ لَحِمٌ) إذا كان قَرِماً إلى الشّحْم واللحم وهو يشتهيهما... و(رجل لَبِنٌ) إذا كان يَعَام إلى اللّبنَ و " مَحِضٌ " إذا كان يحبُّ المحْضَ، وهو الحليبُ"[6].

ويعدّ **ابن قتيبة** ممن أولوا صيغة المبالغة عناية خاصّة، فقد فصّل فيه بحيث لم يترك في الموضوع أيّ حيثيّة إلاّ وقد ذكرها مستشهدًا بما في القرآن الكريم، والسنّة النبويّة المطهّرة؛ وكعادة شيخنا أولى اهتمامه الواضح بذكر النماذج التي تخصّ موضوعه؛ واقفًا على دقائق موضوعه، ويلاحظ عليه أيضًا ما استوثق به موضوعه من كثرة الاستدلالات التي خدمت الموضوع، وميّزته.

---

[1] – سورة المطففين، الآية 7، 8.

[2] . ابن قتيبة، غريب القرآن، ص 208، 305.

[3] . المرجع السابق، ص 117.

[4] – ديوان طرفة بن العبد، دار صادر، بيروت، ط بلا، سنة 1961، ص 53.

[5] . ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص218.

[6] . ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص219.

المطلب الثالث: اسم الآلة:

تعريفه:

وسماه بعضهم "ما يعالج به"[1]، أو "اسم ما يعالج به"[2]، وعرّفه سيبويه بقوله: "كلّ شيء يُعالج به، فهو مكسور الأوّل كانت فيه هاء أو لم تكن، وذلك قولك: مِحْلَب، مِنْجَل، ومِكْسَحَة، ومِسَلّة ..."[3]، وقد وضّحته الحديثي بجلاء حين عرّفته بقولها: "اسم مبدوء بميم زائدة للدلالة على ما حصل به الفعل بواسطته" [4].

صياغته:

ويصاغ اسم الآلة غالبًا من الثلاثي المجرّد، نحو مِبْرد، ومِنْشار، ومِكْنَسَة. وقد يصاغ من الفعل غير الثلاثي، ومن الاسم الجامد كما يصاغ من الفعل اللازم، والفعل الثلاثي المتعدي [5].

– **أوزان اسم الآلة:**

يبنى اسم الآلة من الثلاثي على ثلاثة أوزان قياسية، هي: (مِفْعل)، و(مِفْعلة)، و(مفعال)، قال الرضي: "الآلة على (مِفْعَل) و(مِفْعال) و(مِفْعَلَة) كالمحلب، والمفتاح، والمِكسحة"[6]، وقال السيوطي:

1 . سيبويه، الكتاب، 4/ 94.

2 . ابن يعيش، شرح المفصَّل، 4/ 152.

3. سيبويه، الكتاب، 4/ 94. 95.

4. الحديثي، أبنية الصرف في كتاب سيبويه، ص 199.

5. الحديثي، أبنية الصرف في كتاب سيبويه، ص199. أنظر: ترزي، فؤاد حنا، الاشتقاق، دار الكتب، بيروت، ط بلا، سنة 1986، ص 236.

6 . الرضي، شرح الشافية، 1/ 186.

"بناء الآلة مطرد على (مِفْعَل) بكسر الميم، وفتح العين، و(مِفْعال)، و(مِفْعَلَة) كمِشْفَر، ومِجْدَح، ومِفْتاح، ومِنْقاش، ومِكْسَحَة"[1].

وقد أورد **ابن قتيبة** أمثلة على هذه الأوزان جاءت متفرقة في كتبه، وفيما يلي ذكر لبعض منها:

– **مِفْعل:** بكسر الميم وسكون الفاء وفتح العين، قال **ابن قتيبة:** "قَوله: حوَّلناها عَنْك بمِحْوَل يُرِيد: حولنا عَنْك هَذِه الحفرة إِلى غَيْرك. والْمِحْوَل: مِفْعَل، من التَّحَوُّل كَأَنَّهُ آلَة، وأداة لَهُ"[2].

فابن قتيبة أورد لنا مثالًا، ووضّح معناه، ثمّ ذكر أنها للآلة وأداة لها؛ وهذا القول يجلي ما في نفس **ابن قتيبة** من علم بالصرف، ودراية واطلاع بموضوع الدراسة، وليس هذا بغريب من **ابن قتيبة** العالم الجليل ذي القدر العالي والعلم الكثير.

– **مُفْعَل ومِفْعَل:** بضم الميم وبكسرها، مع فتح العين فيهما، قال **ابن قتيبة:** ""مُصْحَف ومِصْحَف"، و"مُغْزَل ومِغْزَل"، و"مُخْدَع ومِخْدَع"، و "مُطْرَف ومِطْرَف"، و"مُجْسَد ومِجْسَد""[3]. وقال أيضًا: "ومما يُعتمل أيضاً "مِقْطَعٌ"، و"مِجَرٌّ"، و"مِخْرَزٌ "للإشْفَى"[4].

وقال: "وأكثر ما جاء– مما يستعمل مكسور الميم – نحو "مِقْطَع"، و"مِخْرَز"، و"مِحْلَب" للقَدَح الذي يُحْلَب فيه؛ فإن جعلت شيئاً من هذا مكاناً فتحت الميم؛ فالمَقْطَع: الموضع الذي يقطع فيه، والمِقْطَع: الشيء الذي يقطع به، و"المَقَصُّ": الموضع الذي يُقَصُّ فيه، والمِقَصُّ: المِقْرَاض،

[1] . السيوطي، همع الهوامع، 6/ 56.
[2] – ابن قتيبة، غريب الحديث، 2/ 654.
[3] – ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص 369.
[4] – ابن قتيبة، المرجع السابق، ص 256.

و"المَفْتَح": الموضع الذي يفتح فيه، والمِفْتَح: المفتاح، وكذلك إن جعلت شيئاً من هذا مصدراً فهو مفتوح"[1].

فوزن اسم الآلة هنا ذكره **ابن قتيبة** بقوله: إنّ أكثر ما جاء مكسور الميم، ولم ينصّ على ضمّ الميم؛ إلاّ أنّه جاء بأمثلة على الرفع.

– **مِفْعَلة:** قال **ابن قتيبة:** "(المِنْسَأَةُ) : العصا. وهي مِفْعَلَة من نسأتُ الدابة: إذا سُقتها"[2].

– قال **ابن قتيبة:** "قَالَ المرقش وَذكر امْرَأَة:

فِي كل يَوْمٍ لَهَا مِقطَرَةٌ ذَاتَ كباءٍ معد وحميم[3]

مقطرة: مجمرة. وَهِي مفعلة من الْقطر وَهُوَ الْعود الَّذِي يتبخر بِهِ"[4].

وقال **ابن قتيبة:** ""هي المِطرقة"، و"المِكنسة"، و"المِغرفة"، و"المِقدحة"، و"المِروحة"، و"المِصدغة" من الصُّدغ – بالصاد – لأنها توضع تحته. وكذلك "المِخَدَّة" من الخَدِّ؛ لأنها توضع تحته، و"المِظَلَّة"، و"المِسَلَّة"، و"المِطْهَرَة" بكسر الميم فيهنَّ"[5]. وقال في موضع آخر: "قال الفراء: يقال: "مَرْقَاة ومِرْقَاة" والفتح أكثر، وكذلك "مَسْقَاة ومِسْقَاة" من جعلهما آلة تُسْتعمل كَسَرَ، مثل: "مِغْرَفة"، و"مِقْدَحَة"، و"مِصْدَغَة"، ومن جعلهما موضعًا للارتقاء وللسقي نَصَبَ"[6].

من الملاحظ على **ابن قتيبة** أنّه لا يضع أبوابًا محدّدة تجمع تحتها أفرع موضوعه، بل نراه يذكرها على عمومها، ويتكلّم على موضوعه حين تعرض عليه كلمة في القرآن، أو في الحديث يريد

---

[1] – ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص 371.

[2] – ابن قتيبة، غريب القرآن، ص 354.

[3] – ورد هذا البيت في ديوان المرقشين وفيه اختلاف بسيط في بعض الكلمات، فِي كلِّ مُمْسًى لَهَا مِقْطَرَةٌ فيها كِباءٌ مُعَدّ، وحَمِيمْ. ديوان المرقشين، المرقش الأكبر عمرو بن سعد، والمرقش الأصغر عمرو بن حرملة، تحقيق، كارين صادر، دار صادر بيروت، ط1، سنة 1998، ص 95.

[4] – ابن قتيبة، غريب الحديث، 2/ 319.

[5] – ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص 256

[6] – المرجع السابق، ص 256، 372.

شرحها، وتوضيح ما فيها؛ ويرى الباحث أيضًا أنّ **ابن قتيبة** يأخذ بكلام أستاذه الفرّاء دونما حديث عليه أو توضيح، وكأنّما هذا الكلام الذي ذكره الفرّاء من المسلّمات التي لا يجوز الخوض فيها، وهذا ملمح نراه عند **ابن قتيبة**.

- مِفْعَال:

مِفْعَل ومِفْعَال

قال **ابن قتيبة:** "قالوا: "مِفْتَح ومِفْتَاح" وأصله مِفتَح، وكذلك "مِضْرَب ومِضْرَاب"، "ومِقْرَضٌ ومِقْرَاض"، و"مِصْبَح ومِصْبَاح"، و"مِنْسَج ومِنْسَاج"، و"مِقْوَل ومِقْوَال""[1].

يشير صاحبنا **ابن قتيبة** إلى أنّ وزن مِفْعَل أصلٌ لوزن مِفْعالٌ، وأنّ كلاً من الوزنين اسم للآلة، هذا الوزن من الأوزان التي اتفق عليها العلماء قديمًا وحديثًا، ولم يقل أحد بخلافها.

ولم يكتف **ابن قتيبة** بذكر نماذج لهذه الأوزان القياسية، بل أشار إلى ما قد يخرج من اسم الآلة في الاستخدام عن القياس، ولم ينص **ابن قتيبة** على ذلك بصراحة، وإنما أشار إليه ببعض النماذج التي أوردها، فتبيّن من خلالها أنّ اللفظة الواحدة، أو الوزن قد يرد بصيغتين مختلفتين، ومثاله ما جاء في باب "مِفْعل ومفْعال" قال: "أو بصيغة واحدة مع اختلاف في لفظها بالكسر أو الضم أو الفتح، نحو قوله: "مُصْحَف ومِصْحَف"، و "مُغْزَل ومِغْزَل"، و"مُخْدَع ومِخْدَع".

والظاهر أنّ ما ذكره **ابن قتيبة** وعرضه من نماذج لا يعدّ تلك الأوزان من الأوزان غير القياسية لاسم الآلة، وأنّها في حقيقتها لا تخرج عن كون أحدها أصلا للآخر، كما في مِفْعَل ومِفْعال، أو كونها وزْنًا آخر لأحد المشتقات اشترك مع وزن من أوزان الآلة نحو مَفْعل، اسم للمكان، وهذا ظاهر من قوله: "نحو: "مِقطع، ومِبْضع، ومِخْرز... فإنْ جعلت شيئا من هذا مكانًا فتحت الميم"[2]، أو كونه لهجة من اللهجات، ويظهر من هذا ما أورده من أمثلة تحت مسمى باب "ما جاء مكسورًا

[1] - ابن قتيبة، أدب الكاتب ، ص 371.

[2]- المرجع السابق، ص 371.

والعامة تفتحه"[1]، ومن الأمثلة التي أوردها تحت هذا الباب، قال: "المِخَدَّة، من الخدِّ،... والمِظَلَّة، والمِسَلَّة، والمِطْهرة، بكسر الميم فيهنّ"[2] فعلى هذا يرى أنّ وزن "مَفْعَلة" لغة في مِفْعلة.

فابن قتيبة يوضّح لنا أنّ بعض أوزان اسم الآلة يختلف وزنه من الفصحى إلى العامّية وهذا لا ينبغي أن يثبط من عزائمنا، وينبغي على الكتّاب وطلاب العربية أن ينشروا الفصحى من خلال كتاباتهم، ومجالسهم، وأن يعرفوا مواطن الضعف ويقوموا بتقويتها، ومعالجتها.

[1] – ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص 256.

[2] – المرجع السابق، والصفحة نفسها.

المبحث الرابع: أبنية النسب

اختلف مصطلح (النسب) عند سيبويه ما بين الإضافة والنسبة، حيث كانت الإضافة غير مختصة بأمر النسبة فقط، بل انطوت تحتها ثلاثة مفاهيم، وهي:

- مدلول النسبة.
- مدلول الإضافة.
- مدلول الحروف الخافضة.[1]

فعند سيبويه أمر النسبة والإضافة بينهما عموم وخصوص، فالإضافة عنده أعم وأشمل؛ والنسبة أخص.

وقد سمى **ابن قتيبة** هذا الباب بباب "النسب". ونص عليه صراحة، حيث عقد له في أدب الكاتب بابًا سماه "باب ما يستعمل كثيرًا من النسب..."[2]، وكذلك في كتابه تلقين المتعلم سماه "باب النسب"[3].

تعريف النسب:

يعرف النسب بأنّه إلحاق آخر الاسم ياءً مشددة مكسور ما قبلها، للدلالة على نسبة شيء إلى آخر، (لتدل على نسبته إلى المجرد منها) كمصريّ، وعراقيّ[4].

كيفية النسب:

وعند إجراء النسب تحدث تغييرات على بنية الكلمة تتمثل في:

1- إضافة ياء مشددة في آخر الاسم مكسور ما قبلها.

---

1. انظر: سيبويه، الكتاب، مثلا: 1/ 38. 381، و 3/ 335، وما بعدها.
2. ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص 192.
3. ابن قتيبة، تلقين المتعلم في النحو، ص152-154.
4. انظر: ابن جني، اللمع في العربية، ص 203، والأستراباذي،شرح الشافية، 2/ 4. والمبرد، المقتضب، 3/ 133. وابن عقيل، شرح ابن عقيل، 4/ 152. الأزهري، شرح التصريح، 2/ 587.

2- صيرورة الاسم اسمًا لما لم يكن له (أي للمنسوب).

3- معاملته معاملة الصفة المشتقة في رفعه الظاهر والمضمر باطراد كقولك: زيد قرشيٌّ أبوه[1].

وقد عرض ابن قتيبة كيفية النسب بقوله: "إذا نسبت رجلًا إلى قرية، أو كورة، أو بلد، أو قبيلة، فزد في آخره ياءً ثقيلة، نحو: رجلٌ قَرَشيٌّ، وقيسيّ، وكوفيّ، وبصرِيّ، شامِيّ، ومكِيّ، وبكرِيّ، وثوب بغدادِيّ، وما أشبه ذلك"[2].

فيظهر من قول ابن قتيبة أنّه يرى أنّ النسب يتحقق بزيادة ياء مشدّدة آخر الاسم، وأما غيرها من التغييرات فتأتي تبعًا للزيادة، نحو كسر ما قبلها، لأن الياء تستجلب الكسرة، وكذا صيرورة الاسم لما لم يكن له، لا يكون إلا بعد الزيادة كذلك، وهكذا.

وأورد ابن قتيبة العديد من المسائل المدرجة ضمن هذا الباب، وعمد الباحث إلى جمعها وترتيبها، وفيما يلي بيانها:

أولًا النسب إلى المفرد:

يقصد الباحث بالمفرد هنا ما ليس بمثنى ولا جمع، وبهذا نُدرِج تحته المسائل الآتية:

1- النسب إلى الاسم الثلاثي محذوف اللام

قال ابن قتيبة:" تنسب إلى مثل "عَمٍ" و "شَجٍ" عَمَويٌّ، وشَجَويٌّ، وإلى "اسْمٍ" و "ابْنٍ"، و"امْرِيء"، و"اسْتٍ" سَمَوِيّ، وبَنَوِيّ، وسَتَهيّ، ومَرَئيّ، وإلى "اثنين" ثَنَوي، وإلى "أخت"، و"بنت" أَخَوِيّ، وبَنَوِيّ، ويقال أيضاً: أُخْتِيٌّ، وبِنْتِيٌّ، وإلى " سَنَةٍ " سَنَوِيّ"[3].

ومفاد قول ابن قتيبة السابق إنّ الأصل في النسب إلى الثلاثي المحذوف اللام أنْ تردّ الأم عند النسب، سواء عوّض عنها نحو: "اسْمٍ" و "ابْنٍ"، و"امْرِيء"، و"أسْتٍ"، فتقول حين النسب إليها

---

[1]. الأزهري، شرح التصريح، 2/ 587.

[2]. ابن قتيبة، تلقين المتعلم في النحو، ص325.

[3]. ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص 193.

"سَمَوِيّ"، و"بَنَوِيّ"، و"سَتَهِيّ"، و"مَرَئِيّ"، أو لم يعوّض عنها نحو "عم" و"شج"، فتقول: "عمَوِيّ" و"شَجَوِيّ". ويستثنى من ذلك ما لا تردّ لامه في التثنية أو الجمع، أو الإضافة، نحو: "أخت"، و"بنت"، فلها أمران؛ إمّا أن تُردّ اللام عند النسب مع حذف التاء، فتقول: حين النسب: أَخَوِيّ، وبَنَوِيّ، وإمّا أن تنسب إليها على لفظها، دون ردّ المحذوف، فتقول: أُخْتِيٌّ، وبِنْتِيٌّ، وكأنّ التاء هنا قامت مقام الأصل، لأنها قامت مقامه في التعويض، والمحل معًا؛ فلم يستلزم ردّها.

وقال سيبويه في هذا الصدد: "فإن شئت تركته في الإضافة على حاله قبل أن يضيف، وذلك: ابنٌ واسمٌ واستٌ، واثنان واثنتان وابنةٌ. فإذا تركته على حالة قلت: اسميٌّ واستيٌّ وابنيٌّ واثنيٌّ في اثنين واثنتين. وإن شئت حذفت الزوائد التي في الاسم ورددته إلى أصله، فقلت: سمويٌّ وبنويٌّ وستهيٌّ"[1].

وقال المبرد: "واعلم أنّ ما كان من بنات الحرفين فحذفت منه حرفًا مزيدًا تجعل عدّته ثلاثة فلا بدّ من الرد؛ لأنك لمّا حذفت ما ليس منه لزمك أن تردّ ما هو منه؛ إن كنت تردّ فيما لا تحذف منه شيئًا؛ لأنّه له في الحقيقة. وذلك قولك في النسب إلى ابن: ابنيّ إذا اتبعت اللفظ، فإن حذفت ألف الوصل رددت موضع اللام فقلت: بنَوِيّ"[2].

وقال الأزهري: "تقول في: "ابن، واسم" مما حذف لامه، وعوض منه همزة الوصل "ابني"، و"اسمي" بعدم رد اللام، فإن رددت اللام حذفت الهمزة، وقلت: "بنوي"، و"سمويّ"، بإسقاط الهمزة، ولا تقول: "ابنوي"، و"اسمويّ" بالهمزة ورد اللام؛ لئلا يجمع بين العوض وهو الهمزة، والمعوض منه وهو الواو"[3].

---

1. سيبويه، الكتاب، 3/361.

2. المبرد، المقتضب، 3/ 154.

3. الأزهري، شرح التصريح، 2/ 605، وانظر: السيوطي، همع الهوامع، 6/ 167.

أمّا النسب إلى "أخت"، و"بنت" فقد اختلف العلماء في النسب إليهما، بين من يوجب ردّ المحذوف، ومن يجوّز الردّ وعدمه؛ فسيبويه مثلًا يقول بوجوب ردّ المحذوف مع حذف التاء، قال: "وأمَّا "بنتٌ" فإنك تقول: "بنويٌّ" من قبل أن هذه التاء التي هي للتأنيث لا تثبت في الإضافة، كما لا تثبت في الجمع بالتاء. وذلك لأنهم شبَّهوها بـ"هاء التأنيث"، فلمَّا حذفوا، وكانت زيادة في الاسم؛ كـ"تاء" "سنبتةٍ"، وتاء "عفريتٍ"، ولم تكن مضمومة إلى الاسم كالهاء، يدلك على ذلك سكون ما قبلها، جعلناها بمنزلة "ابنٍ""[1].

وتابع المبرد سيبويه في مقالته سالفة الذكر حيث قال: "ولا تقول في "أُخت" إلاّ "أَخوِيّ"؛ لأنّ التاء تحذف كما تحذف الهاء في النسب، لأنّها تلك في الحقيقة. وذلك قولك في "طلحة": طلحِيّ"، وفي "عَمْرة: عَمرِيّ"، فإذا حذفت التاء من "أخت" لم تقل إلاّ "أَخوِيّ"، وكذلك "بنت: بنوِيّ"؛ لأن التاء تذهب"[2].

وأمّا يونس فقد ذهب مذهبًا مخالفًا لما ذهب إليه بعض العلماء كسيبويه، والمبرد، فهو "يوافق على حذف التاء في الجمع، فيجريها مجرى تاء التأنيث ويحذفها، ويخالف النسب فلا يحذف التاء، ويجمع بينها وبين ياء النسب فيجريها مجرى الملحق به، ويبقي أولهما على حركته، ويقول فيهما: "أختيّ"، و"بنتيّ"، محتجًّا، بأن التاء لغير التأنيث لأن ما قبلها ساكن صحيح". وتاء التأنيث إن كان ما قبلها صحيحًا يجب فتحه نحو: "قصعة، وصنيعة"[3].

وعلل السيوطي أنّ النسب إلى أخت وبنت "على لفظيهما بإبقاء التاء، فيقال: بنْتِيّ، وأُختِيّ... فرارًا من اللبس"[4].

---

1. سيبويه، الكتاب، 3/ 362.
2. المبرد، المقتضب، 3/ 154.
3. الأزهري، شرح التصريح، 2 / 603.
4. السيوطي، همع الهوامع، 6/ 170.

وبناءً على ما سبق ذكره من آراء للعلماء لا سيّما في مسألة النسب إلى "أخت" و"بنت"، يتبين أنّ ابن قتيبة قد وقف موقفًا وسطًا، فجمع بين الرأيين، وهو بهذا أبرز مذهبًا آخر، أو رأيًا في النسب إلى هاتين اللفظتين، ولاشك أنّ هذا القول يفضي بنا إلى أنّ ابن قتيبة لم يكن مقلدا، بل اختطّ لنفسه مذهبًا متزنًا جمع فيه الآراء في هذه المسألة.

2- النسب إلى الاسم المقصور

قال ابن قتيبة: "كل مقصور على ثلاثة أحرف نَسَبْتَ إليه فإنك تقلب ألفه واواً، نحو قَفاً وعَصاً ونَداً، تقول: قَفَوِيٌّ، وعَصَوِيٌّ، ونَدَوِيٌّ"[1].

وهذا القول يعدّ من القواعد الثابتة، في النسب، فقد نصّ جمع من الصرفيين على ذلك، قال ابن يعيش: "فما كان على ثلاثة أحرف، والثالث منها ألف، فلا تكون إلا منقلبة كالألف في "عصا"، و"رحى"، و"منًا"، و"حَصًى" ...، فإذا نسبت إلى شيء من ذلك كان كلّه بالواو سواء كانت من الواو أو من الياء"[2].

وقال الأزهري: "وليس في الثالث من ألف المقصور" المنقلبة عن ياء، أو واو "ك: فتى، وعصا، و" من "ياء المنقوص" الثالثة "ك: عم" بفتح العين المهملة، من عمي عليه الأمر إذا التبس، ورجل علمي القلب أي جاهل. "و: شج" بالشين المعجمة. والجيم من شجي أي حزن، "إلا القلب واوًا" فتقول: "فتويّ، وعصويّ، وعمويّ، وشجويّ"[3].

---

[1]. ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص 192.

[2]. ابن يعيش، شرح المفصّل، 3/ 450.

[3]. الأزهري، شرح التصريح، 592/2.

وقال المبرد: "واعلم أنّ النسب إلى ما كان من الياء كالنسب إلى ما كان من الواو. وذلك أنّك تقلب هذه الألف واوًا من أيّ البابين كانت. تقول في قفًا: قفويّ، وفي عصًا: عصويّ، وكذلك حصى، ورحى، تقول: حصويّ، ورحويّ"[1].

وعُلل السبب في قلب الألف التي أصلها ياء واوًا لكراهية اجتماع ثلاث ياءات متتالية، قال سيبويه: "باب الإضافة إلى كل شيءٍ من بنات الياء والواو التي الياءات والواوات لاماتهنَّ، إذا كان على ثلاثة أحرف وكان منقوصاً للفتحة قبل اللام تقول في هدىً: هدويٌّ، وفي رجل اسمه حصىً: حصويٌّ، وفي رجل اسمه رحى: رحويٌّ. وإنما منعهم من الياء إذا كانت مبدلة استثقالاً لإظهارها أنهم لم يكونوا ليظهروها إلى ما يستخفُّون، إنما كانوا يظهرونها إلى توالي الياءات والحركات وكسرتها، فيصير قريبا من أميٍّ؛ فلم يكونوا ليردُّوا الياء إلى ما يستثقلون إذ كانت معتلَّة مبدلة فراراً ممّا يستثقلون"[2]، وقال المبرد: "وإنّما قلبت الألف المنقلبة من الياء واوًا؛ لكراهيتك اجتماع الياءات والكسرات، فصار اللفظ في النسب إلى المقصور على ثلاثة أحرف واحدًا"[3].

وتحدّث ابن قتيبة عن النسب إلى المقصور الرباعي، فقال: "إذا كان المقصور على أربعة أحرف وألفه لغير التأنيث فأكثرهم يقلبها واواً فتقول في " مَرْمًى ": مَرْمَوِي، وفي " أَحْوَى ": أَحْوَوِيّ، ومنهم من يحذف فيقول: مَرْمِيٌّ، وأَحْوِيٌّ"[4]

ومما يؤيد كلام ابن قتيبة هذا "باب الإضافة إلى كل اسم آخره ألف مبدلة من حرف من نفس الكلمة على أربعة أحرف وذلك نحو ملهى ومرمىً، وأعشى وأعمى وأعيا، فهذا يجري مجرى ما كان على ثلاثة أحرف وكان آخره ألفاً مبدلة من حرف من نفس الكلمة نحو حصًى ورحىً...، وسمعنا

[1]. المبرد، المقتضب، 136/3.

[2]. سيبويه، الكتاب،3/ 342.

[3]. المبرد، المقتضب، 3/ 136، وانظر: الأزهري، شرح التصريح، 2/ 592، والأنباري، أسرار العربية، ص374.

[4]. ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص 192.

العرب يقولون في أعيا: أعيويٌّ. بنو أعيا: حيٌّ من العرب من جرمٍ. وتقول في أحوى: أحوويٌّ."[1]، وقول ابن جني: "فَإِن كَانَ الْمَقْصُور رباعيا وألفه بدل غير زَائِدَة كَانَ الْوَجْه قَلبهَا واوا تَقول فِي مغزى مغزويٌّ وَفِي مرمى مرمويٌّ وَيجوز الْحَذف تَقول فيهمَا مغزيٌّ ومَرْمِيٌّ"[2]، وقال الرضي: "وأما الألف الرابعة فإن كانت منقلبة، أَو للإلحاق، أَو أَصلية، فالأشهر الأجود قلبها واواً دون الحذف، لكونها أَصلاً، أَو عوضاً من الأصل، أَو ملحقةً بالأصل" [3].

وقال أبو العباس المبرد: "أمّا إذا كانت ألفه أصلًا، أو مُلْحِقة بالأصل منصرفةً في النكرة فإنّ الوجه فيه، والحدّ إثبات الألف، وقلبها واوًا ... نحو: ملهى: مَلْهَوِيّ، وإلى مغزى: مَغْزَوِيّ"[4].

وبناء على ما سبق يمكن القول إنّ ألف المقصور إذا كانت رابعة لغير التأنيث، فالأكثر قلبها واوا في النسب.

قال ابن قتيبة: "وتَنْسبُ إلى فُعْلى مثل بُشرى وحُبْلَى: بُشْرَوِيٌّ، وحُبْلَوِيٌّ"[5].

قال أبو حيان الأندلسي إذا كان: "رباعيًّا ساكن الثاني، وألفه للتأنيث فتحذف، تقول في حُبلى: حُبلِيّ، أو تقلب واوًا حُبلَوِيّ، أو تفصل حُبلاوِيّ ... والأفصح الحذف"[6]

وقال الزجاجي: "وإن كانت الألف في التانيث قلبتها واوًا، فقلت في (حُبلى، وسَكرى، وغَضْبى: حُبْلَوِيّ، وسَكروِيّ)، وإن شئت حذفتها، فقلت: (حُبلِيّ، وسَكرِيّ) ..."[7]

---

[1]. سيبويه، الكتاب، 3/ 352.

[2]. ابن جني، اللمع في العربية، 205.

[3]. الرضي الأستراباذي، شرح الشافية، 2/ 39.

[4]. المبرد، المقتضب، 3/ 147. 148.

[5]. ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص 192.

[6]. أبو حيان، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان الغرناطي أثير الدين، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق، مصطفى احمد النمّاس، دار النشر بلا، ط1، سنة 1984، ص 281.

[7]. الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن اسحاق، الجمل في النحو، تحقيق، علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ودار الأمل، إربد، الأردن، ط1، سنة 1984، ص 254.

وقال ابن جني في اللمع: "فإن كانت ألفه زائدة، فالوجه الحذف، تقول في (سَكرَى: سَكْرِيّ)، وفي (حُبلى: حُبلِيّ). ويجوز البدل، تقول: سَكرَوِيّ وحُبْلَوِيّ"[1].

ويظهر من كلام ابن قتيبة السابق، وكلام غيره من العلماء؛ أنّ النسب إلى ما كانت ألفه (الألف المقصورة) زائدة، له ثلاث حالات، لكن نجد ابن قتيبة قد اختار القلب على غيره من الحالات التي يمكن أن تكون عليها؛ وذلك ليسهل فهمها، ويرسخ في الذهن حفظها.

ويتابع ابن قتيبة حديثه عن النسب إلى المقصور بقوله: "فإذا جاوز المقصورُ أربعةَ أحرفٍ فكل العرب يحذف الألف؛ فيقول في جُمادَى " جُمادِيٌّ "، وفي " حُبارَى " حُبارِيٌّ"[2].

ويؤيد كلام ابن قتيبة جمع من العلماء، قال ابن يعيش: "فأمّا إذا كانت الألف خامسة فصاعدًا، ... فلا يجوز إلاّ حذف الألف"[3]، وقال السيوطي: "فَإِن وَقعت الْألف خَامِسَة وَهِي منقلبة عَن أصل بعد مشدد نَحْو مصلّى ومثنّى فمذهب سِيبَوَيْهٍ، وَالْجُمْهُور الْحَذف كحالها إِذا وَقعت خَامِسَة منقلبة عَن أصل وَلَيْسَ قبلهَا مشدد كمشترى فَإِنَّهُ لَا خلاف فِي حذفهَا، وَمذهب يُونُس جعله، مثل: معطى، وملهى، فيجيز فِيهِ الْقلب كَمَا يُجِيز الْحَذف"[4].

وعلل الأنباري سبب الحذف بقوله: "فإن قيل: فَلِمَ وجب حذف الألف، والياء إذا كان الاسم على خمسة أحرف؛ نحو قولهم في النَّسب إلى "مُرتجى: مُرتَجِيّ" وإلى "مُشتري: مشتريّ" قيل: إنَّما وجب حذف الألف والياء في الاسم إذا كان على خمسة أحرف؛ لطول الكلمة، وإذا جاز الحذف في ما كان على أربعة أحرف؛ لزم في ما زاد على ذلك"[5].

---

[1]. ابن جني، اللمع في العربية، ص 205.

[2]. ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص 192.

[3]. ابن يعيش، شرح المفصل 3/ 451، وانظر سيبويه، الكتاب، 3/354. 355.

[4]. السيوطي، همع الهوامع 6/ 161.

[5]. ابن الأنباري، أسرار العربية، ص 375.

ونخلص مما سبق إلى أنّ ابن قتيبة اختار مذهب الجمهور في قوله بحذف ألف المقصور فيما جاوز أربعة أحرف في النسب، وأهمل ما ذهب إليه يونس من جواز القلب واوا، واحتج بما ذهب إليه بأنّ الحذف هو الوارد والمسموع عن العرب أجمعهم، ولم يرد عنهم خلافه، وهذا ظاهر من قوله: "فكلّ العرب يحذف الألف". وهذا الأمر ينمّ عن مدى دقّة ابن قتيبة في مفاضلته بين الأقوال، ويظهر مدى حرصه على الفصل في المسائل التي وردت فيها أقوال متباينة، وأنّه لم يتعصّب لرأي على رأي لمجرد الأكثرية.

3- النسب إلى الاسم الممدود

قال ابن قتيبة في كيفية النسب إلى الممدود: "وكل ممدود نسبت إليه مثل كِسَاء ورداء فإنك تقول فيه: كِسَائيّ ورِدَائيٌّ، وتَنْسُب إلى السماء سمائيٌّ"[1]

فالظاهر من كلام ابن قتيبة أنّ الأصل في النسب إلى الاسم الممدود المنصرف أن تنسب إليه على لفظه، أي بإبقاء الهمزة؛ سواء كانت الهمزة أصلية أو منقلبة عن أصل. ويعضده قول سيبويه: "واعلم أنك إذا أضفت إلى ممدود منصرف فإن القياس والوجه أن تقره على حاله؛ لأن الياءات لم تبلغ غاية الاستثقال، ولأنَّ الهمزة تجري على وجوه العربية غير معتلة مبدلة"[2]؛ وقال المبرد: "فإن كان مُنصرفًا، وحروفه أصل فالوجه إقرار الهمزة، ... نحو قُرّاءٍ: قُرّائيّ، فالهمزة أصل، وفي رِداءٍ: رِدائيّ. فالهمزة منقلبة وحالها كحال تلك. وكذلك الملحقة نحو: عِلباءٍ، وحِرباءٍ، وقد يجوز القلب في هذا المنصرف؛ نحو: عِلباوِيّ، وحِرباوِيّ، فهو في هذا الحيّز أصلح، لأنّ الهمزة زائدة"[3].

إلا أنّ سيبويه عندما فصّل في المسألة ذهب إلى قلب الهمزة واوًا رجوعًا إلى الأصل، قال: "وقالوا في غداء: غداويٌّ، وفي رداء: رداويٌّ، فلما كان من كلامهم قياساً مستمراً أن يبدلوا الواو

---

[1]. ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص 192.
[2]. سيبويه، الكتاب، 3/ 351.
[3]. المبرد، المقتضب، 3/ 149.

مكان هذه الهمزة في هذه الأسماء استثقالاً لها صارت الواو إذا كانت في الاسم أولى؛ لأنَّهم قد يبدلونها وليست في الاسم فراراً إليها، فإذا قدروا عليها في الاسم لم يخرجوها، ولا يفرُّون إلى الياء لأنَّهم لو فعلوا ذلك صاروا إلى نحو ما كانوا فيه؛ لأنَّ الياء تشبه الألف فيصير بمنزلة ما اجتمع فيه أربع ياءات؛ لأنَّ فيها حينئذٍ ثلاث ياءات، والألف شبيهة بالياء فتضارع أميِّ؛ فكرهوا أن يفروا لإلى ما هو أثقل ممَّا هم فيه، فكرهوا الياء كما كرهوا في حصًى ورحًى... وقد أبدلها ناسٌ من العرب كثيرٌ على ما فسَّرنا، يجعل مكان الهمزة واواً. وإذا كانت الهمزة من أصل الحرف، فالإبدال فيها جائز " [1].

وقد تابعه في ذلك جمع من العلماء، قال الورّاق: "واعلم أنّ جميع ما ذكرنا من الممدود [ما كانت همزته أصلية، أو منقلبة]؛ سوى الممدود الذي ينصرف يجوز أن تقلب همزته واوًا، فتقول: قُرّاوِيّ، وكِساوِيّ، وعِلْباوِيّ"[2].

وقال الأزهري في شرحه: "أو كانت بدلا من أصل" نحو: "كساء" أصله، "كساو" قلبت الواو همزة لوقوعها طرفًا إثر ألف زائدة، "فالوجهان" السلامة والقلب فيهما، "فتقول: "كسائي" بالتصحيح، "وكساوي" بالقلب واوًا رجوعًا إلى الأصل"[3].

ونستنتج من هذا أنّ ابن قتيبة أخذ بالأصل في النسب إلى الممدود، وأعرض عن الفصل فيما كانت همزته أصلية أو منقلبة، ولعلّ السبب في ذلك التسهيل على طالب العربية في تلقي القواعد، واستيعابها.

---

[1]. سيبويه، الكتاب، 3/ 349، 351.

[2] . الورّاق، أبو الحسن محمد بن عبد الله، علل النحو، تحقيق، محمود جاسم الدّرويش، مكتبة الرشد، الرياض، ط1، سنة 1999، ص540.

[3] . الأزهري، شرح التصريح، 2/ 598، وانظر: سالم، أمين عبد الله، النسب في العربية، مطبعة الأمانة، مصر، ط1، سنة 1980، ص: 105، وما بعدها.

وتابع ابن قتيبة حديثه عن النسب للممدود، فقال: " فإذا كان الممدود على فَعْلاء مثل حَمْراء، قلت: صَفراوِيّ، وحَمراوِيّ، وكذلك كل ممدود لا ينصرف نحو زكرياء؛ تقول: زكرياوِيّ، وأَربعاوِيّ، وثَلاثاوِيّ"[1].

وقد تابع الزجاجي ابن قتيبة في حديثه عن الممدود الذي جاء على وزن فعلاء، حيث قال: "وإذا نسبت إلى الممدود، وكانت همزته للتأنيث، قلبتها واوًا، فقلتَ في [حمراء: حمراوِيّ]، و[بيضاء: بيضاوِيّ]، و[صفراء: صفراوِيّ]"[2].

وقال الرضي: "اعلم أَن الهمزة المتطرفة بعد الألف ... إما أَن تكون زائدة مَحْضَة وهي للتأَنيث، ويجب قلبها في النسب واواً، لأنهم قصدوا الفرق بين الأصلي المحض والزائد المحض، فكان الزائد بالتغيير أَولى،... والواو أَنسب إلى الياء من بين الحروف، وأَكثرُ ما يقلب إليه الحرف المستثقل قبل ياء النسب قُلبت إليه الهمزةُ"[3].

وقال ابن هشام الأنصاري: "وحكم همزة الممدود في النسب، كحكمها في التثنية، فإذا كانت للتأنيث، قلبت واوًا، كصحراوِيّ"[4].

وقال المبرد: "فإن كان الاسم ممدودًا لم يحذف منه شيءٌ، وانقلبت المدّة واوًا، لأنّها حرف حيٌّ فلا يحذف، ولأنّها للتأنيث تنقلب، ولا تكون كحرف الأصل، وذلك قولك في حَمراء: حمراوِيّ، وفي خُنفُساء: خنفساوِيّ"[5].

ونستنتج مما سبق أنّ ما جاء من الممدود على وزن "فعلاء"، وكانت همزته للتأنيث، حين النسب إليه يجب قلبها واوًا.

---

[1]. ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص 192.

[2]. الزجاجي، الجمل في النحو، ص 254.

[3]. الرضي الأستراباذي، شرح الشافية، 2/ 54 . 55.

[4]. ابن هشام، أوضح المسالك، ص 302.

[5]. المبرد، المقتضب، 3/ 149.

وذكر ابن قتيبة أنّ الممدود غير المنصرف ما كان من الممدود على وزن "فعلاء" وكانت همزته للتأنيث؛ ومما يقوي هذا الرأي، قول سيبويه في هذا الصدد: "هذا باب الإضافة إلى كل اسم ممدود لا يدخله التنوين كثير العدد كان أو قليله فلإضافة إليه أن لا يحذف منه شيء، وتبدل الواو مكان الهمزة ليفرقوا بينه وبين المنوّن الذي هو من نفس الحرف وما جعل بمنزلتة، وذلك قولك في زكريَّاء: زكريّاويٌّ، وفي بروكاء: بروكاويٌّ"[1].

وختم ابن قتيبة حديثه عن النسب إلى الممدود بذكر بعض ما شذّ عن القياس في هذا الباب، قال: " وإلى " صَنْعاء " و " بَهْراء " صَنْعانِيّ وبَهْرانِيّ، والقياس أن تكون بالواو"[2].

وَعَدّ ابن السرّاج قولهم: (صَنعانِيّ، وبَهرانِيّ) من (صنعاء، وبهراء)، من شواذ النسب التي تجيء على غير قياس[3].

وقال ابن يعيش: "وأمّا (صنعانِيّ) في النسب إلى (صنعاء)، فمثله (بَهرانِيّ) في النسب إلى (بهراء)، وهي قبيلة من قضاعة، فهو شاذ، والقياس: (صنعاوي)، و(بهراوي)"[4].

وأمّا الرضي فقال: "صنعاء: بلد من اليمن، وبهراء: قبيلة من قضاعة ...، وقالوا في دَستُواء: دَستُوانِيّ، ووجه قلب الهمزة نونًا وإن كان شاذًّا مشابهة ألفي التانيث الألف والنون"[5].

ويتضح من كلام ابن قتيبة السابق أنّ النسب إلى الممدود قد يأتي منه الشاذ وهو قليل، لكن أحيانًا قد يرد استعماله، فينبغي التّنبّه إليه وخصوصًا عند المشتغلين باللغة، ويعدّ هذا مما يحفظ ولا يقاس عليه لأنّه لا يرد في اللغة إلاّ قليلًا، وقال ابن قتيبة إنّ القياس فيه يكون بالواو.

---

[1]. سيبويه، الكتاب، 357/3.

[2]. ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص 193.

[3]. ابن السراج النحوي البغدادي، أبو بكر محمد بن سهل، الصول في النحو، تحقيق، عبد رب الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط3، سنة 1988، 3/ 81.

[4]. ابن يعيش، شرح المفصل، 3/ 477.

[5]. الرضي الأستراباذي، شرح الشافية، 2/ 58.

النسب إلى المنقوص أو ما يعامل معاملته:

لم يعرض ابن قتيبة في حديثه عن النسب إلى المنقوص، وإنّما خصّ منه بيان بعض الألفاظ غير المنقوصة التي تعامل عند النسب إليها معاملة المنقوص، فقال في هذا: "وتنسب إلى " اليَمَن " وإلى " شام " و " تِهامَة " يَمانٍ، وشآمٍ، وتَهامٍ"[1].

وقد أتى سيبويه على بيان كيفية النسب إلى هذه الألفاظ، فقال: "ومما جاء محدوداً عن بنائه محذوفة منه إحدى الياءين ياءي الإضافة قولك في الشَّأم: شآم، وفي تهامة: تهامٍ، ومن كسر التاء قال: تهاميٌّ، وفي اليمن يمانٍ"[2].

وزعم الخليل أنهم ألحقوا هذه الألفات عِوَضاً من ذهاب إحدى الياءَين، وكأنَّ الذين حذفوا الياءَ من ثقيفٍ وأشباهه جعلوا الياءَين عوضاً منها. فقلت: أرأَيتَ تِهَامةَ، أليس فيها الألف؟ فقال: إنَّهم كسَّروا الاسم على أن يجعلوه فَعَلِيّاً أو فَعْلِيّاً، فلمَّا كان من شأنهم أن يحذفوا إحدى الياءين ردوا الألف، كأنَّهم بنوه تهميٌّ أو تهميٌّ، وكأنَّ الذين قالوا: تهامٍ، هذا البناء كان عندهم في الأصل، وفتحتهم التاء في تهامة حيث قالوا: تهامٍ يدُّلك على أنَّهم لم يَدَعوا على بنائه. ومنهم من يقول: تهاميٌّ ويمانيٌّ وشآميٌّ، فهذا كبحراني وأشباهه مما غُيِّر بناؤه في الإضافة. وإن شئت قلت: يمنيٌّ"[3].

وقال المبرد في باب "ما يقع في النسب بزيادة لما فيه من المعنى الزائد على معنى النسب" وأردف القول: "ومن ذلك قولهم في النسب إلى الشام، واليمن: يمانٍ يا فتى، وشآمٍ يا فتى، فجعلوا الألف بدلا من إحدى الياءين. والوجه يَمَنِيّ، وشاميّ... وقالوا في النسب إلى تِهامة: تِهاميّ فاعلم،

---

[1]. ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص 193.

[2] – سيبويه، الكتاب، 3 / 337.

[3]. سيبويه، الكتاب، 3، 337. 338.

ومن أراد العِوَض غيّر، ففتح التاء، وجعل تهامة على وزن يَمَن؛ فتقديره: تَهَم فاعلم، ويقال في النسب إليه تَهامٍ فاعلم. ففتحة التاء تُبيّن لك أنّ الاسم قد غُيِّر عن حَدِّه"[1].

ويفهم مما سبق أنّ الأصل في النسب إلى كلّ من "اليمن"، و"الشام"، و"تهامة"، يكون بإضافة ياء النسب دون تغيير، إلّا أنّه لمّا حُذفت إحدى الياءين، عوملت معاملة الاسم المنقوص.

النسب إلى ما فيه ياء مشددة:

إذا وقعت الياء المشددة في آخر الاسم، أو ما قبل آخره، فلها أحكام عند النسب.وقد عرض **ابن قتيبة** لهذه الأحكام، وقال في كيفية النسب إلى ما كان في آخره يا مشددة : "وإذا نسبت إلى مثل عَلِيٍّ وعَدِيٍّ وبَلِيٍّ حذَفْتَ الياء فقلت: عَلَوِيّ، وعَدَوِيّ، وبَلَوِيّ، وكذلك قُصَيٌّ وأُمَيَّةَ، تقول: قُصَوِي، وأُمَوِي"[2].

قال أبو حيان: "وإن كان آخره ياء مشددة بعد حرف، نحو: حيّ، وحيّة، قلت: حيوِيّ وشذّ حيّيّ ... ، أو بعد حرفين كعليّ وأميّة وتحيّة ... حذفت أولى اليائين، وقلبت الثانية واوًا، فقلت: عَلَوِيّ، وأُمَوِيّ، وتَحوِيّ"[3].

وقال ابن جني في النسب إلى ما آخره يا مشددة: مثل أبو حيان[4].

وقال الزجاجي مقالة مَن ذكرنا من العلماء[5].

وبناء على ما سبق، إذا نسبنا إلى ما كان آخره ياء مشدّدة، وجب حذف إحدى الياءين، وقلب الياء الأخرى واوًا، وإضافة ياء النسب المشدّدة.

---

[1]. المبرد، المقتضب، 3/ 145.

[2]. ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص 192.

[3]. أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ص282.

[4]. ابن جني، اللمع في العربية، ص 206.

[5]. الزجاجي، الجمل في النحو، ص 254.

والملاحظ أنّ **ابن قتيبة** قال بمثل ما قال به العلماء من قبله، وأنّ النسب إلى مثل هذا له حالة واحدة.

أمّا النسب إلى ما كان ما قبل آخره ياء مضعّفة فقد قال **ابن قتيبة:** "وإن نسبت إلى اسم قبل آخره ياء ثقيلة خففتها فتقول في " سَيِّد " سَيْدِيٌّ، و " حُمَيِّر " حُمَيْرِيٌّ، و " طَيِّب " طَيْبِيٌّ""[1].

وفي معنى هذا القول، يقول ابن جني: "فإن كانت الياء المشددة قبل الطرف، حذفت المتحركة. تقول: في (أُسَيِّدٍ: أُسَيْدِيٌّ)، وفي (حُمَيِّرٍ: حُمَيْرِيٌّ)"[2].

قال الأستراباذي: "اعلم أنّه إذا كان قبل الحرف الأخير الصحيح ياء مشددة مكسورة، فألحقت ياء النسب به، وجب حذف الثانية المكسورة، على أيّ بنية كان الاسم"[3].

وعلل ابن يعيش حذف الياء المتحركة عند النسب إلى ما قبل آخره ياء مشددة، حيث قال: "وإنّما حذفوا الياء، لثقل الاسم باجتماع ياءين وكسرتين بعدهما ياء الإضافة، فثقل عليهم اجتماعُ هذه المتجانسات، فحذفوا الياء تخفيفًا، وخصوا المتحركة بالحذف، لأنّه أبلغ في التخفيف، لأنّ الاسم يُنقِص ياء فَيخِفّ. ولو حذفوا الياء الساكنة، لبقيت الياء المكسورة، فتتوالى الكسرتان، ولأنّهم يقولون في النسبة (مَيّتٌ)، و(مَيْتٌ)، و(هَيّنٌ) و(هَيْنٌ)، فيخففون بحذف الياء استثقالًا، فإذا نسبوا وجاؤوا بياء النسبة، لزموا التخفيف على ذلك المنهاج"[4].

وملخّص القول إنّ النسب إلى ما كان قبل آخره ياء مشددة، يكون بحذف الياء الثانية المكسورة، وإبقاء الياء الساكنة، ثمّ النسب إلى الكلمة مباشرة. والملاحظ على أنّ ابن قتيبة قد فصّل في النسب إلى ما كان آخره ياء مشددة، وما قبل آخره ياء مشددة؛ وهذا يدلّنا على سعة اطلاع **ابن**

---

1. ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص 193.
2. ابن جني، اللمع في العربية، ص 206.
3. الرضي الأستراباذي، شرح الشافية، 2/ 32.
4. ابن يعيش، شرح المفصل، 3/ 446.

قتيبة، وأنّه يوصل المعلومة بإيجاز بعيدًا عن التعقيد، والتطويل الممل الذي يجعل مِن المتعلمين مَن يأنف من المعلومة التي يكون – في أغلب الأحيان – في أمس الحاجة إليها.

النسب إلى فَعيل وفَعيلَة

قال **ابن قتيبة:** "وكذلك إذا نسبت إلى فَعيل أو فَعيلة من أسماء القبائل والبلدان وكان مشهوراً ألقيت منه الياء، مثل: رَبيعة وبَجيلة، تقول: رَبَعِيٌّ، وبَجَليٌّ، وحَنيفَةَ حَنَفِيٌّ، وثقيف ثَقَفِيٌّ، وعَتَيك عَتَكي، وإن لم يكن الاسم مشهوراً لم تحذف الياء في الأول ولا الثاني"[1].

قال سيبويه: "وذلك قولك في ربيعة: ربعيٌّ، وفي حنيفة: حنفيٌّ، ... وذلك لأن هذه الحروف قد يحذفونها من الأسماء لما أحدثوا في آخرها لتغييرهم منتهى الاسم، فلما اجتمع في آخر الاسم تغييره وحذف لازم، لزمه حذف هذه الحروف؛ إذ كان من كلامهم أن يحذف لأمرٍ واحد، فكلما ازداد التغيير كان الحذف ألزم، إذ كان من كلامهم أن يحذفوا لتغييرٍ واحد"[2].

وقد نصّ ابن هشام على هذا المعنى بقوله: "ياء فَعيلة، كحنيفة وصحيفة، تحذف منه تاء التأنيث أوّلًا، ثمّ تحذف الياء ، ثمّ تقلب الكسرة فتحةً؛ فتقول:حَنَفِيّ، وصَحَفِيّ"[3].وقال الزجاجي مثل ما قاله غيره من النحاة[4]. وقال الأزهري في شرح التصريح مثلهم[5].

إلاّ أنّ **ابن قتيبة** نراه قد فصّل في توضيح مسألة الشذوذ؛ فقال: " وإن لم يكن الاسم مشهوراً لم تحذف الياء في الأول ولا الثاني"[6]، بحيث لا تحذف الياء من وزن (فَعيل)، و(فَعيلة)، إذا لم يكن الاسم مشهورًا؛ بحيث إن اشتهر الاسم سار على القاعدة التي تقول: بحذف ياء (فَعيل) و(فَعيلة)

---

1. ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص 193.
2. سيبويه، الكتاب، 339/3.
3. ابن هشام، أوضح المسالك، 301/4.
4. الزجاجي، الجمل في النحو، ص 252، 253.
5. الأزهري، شرح التصريح، 2/ 595.
6. ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص 193.

عند النسب، وهذا ظاهر من كلامه؛ وهذا ملمح بارز من الملامح التي يتميّز بها صاحبنا **ابن قتيبة**، فنراه يصف ثمّ يحدّ المسألة بحدود لم نعهدها عند غيره في أحيان كثيرة.

النسب إلى مصغّر فَعيل وفَعيلة

قال **ابن قتيبة:** "وإذا نسبت إلى اسم مصغر – كانت فيه الهاء أو لم تكن – وكان مشهوراً أُلقيت الياء منه، تقول في " جُهَيْنَة " و " مُزَيْنَة ": جُهَنِيٌّ ومُزَنِيٌّ، وفي " قُرَيش ": قُرَشيّ، وفي " هُذَيْل ": هُذَلِيٌّ، وفي " سُلَيْم ": سُلَميٌّ، هذا هو القياس"[1].

قال الأزهري في شرح التصريح: " مما يحذف لياء النسب "ياء: فعيلة" بضم أوله وفتح ثانيه. بشرط ألا تكون العين مضعفة، "ك: جهينة وقريظة" بالمسألة، "تحذف تاء التأنيث أولا، ثم تحذف الياء" كما مرّ، "فتقول: جهنِيّ وقرظِيّ"[2].

وكان كلام السيوطي مثل الأزهري[3].

وذكر ابن يعيش أنّ حذف الياء؛ إنما كان لطلب الخفّة، أشار إلى هذا بقوله: "وأمّا حذفُ الياء فلأنّها مستثقلة مع كونها زائدة، وقد حصل في الكلمة أسباب أوجبت ثقلها، وهو أنّه اجتمع فيها ياء (فُعيلة)، ... ويائي النسبة، وكلّ ذلك من جنس واحد، فاستُثقل اجتماعها. والنسب باب التغيير، فحذفوا الياء تخفيفًا، وذلك لأنّهم حذفوها من (فُعيل)، نحو: (سُلمِيّ) وليس في الاسم إلاّ تغيير واحد..."[4].

والظاهر من قول ابن يعيش أنّ حذف ياء "فُعيل" يكون في المشهور من الأسماء، وغير المشهور منها، لأنّ الثقل الذي تحدثه الياء، وأوجب حذفها، يكون في النسب إلى وزن "فُعيل"

---

1 . ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص 193.
2 . الأزهري، شرح التصريح، 2/ 596.
3 . السيوطي، همع الهوامع، 162/6.
4 . ابن يعيش، شرح المفصّل، 3/ 445.

عامة، لكنّ **ابن قتيبة** خصّ الأسماء المشهورة دون غيرها، أمّا غير المشهورة فظاهر كلامه أنّ القياس عدم حذف يائها عند النسب.

وبناءً عليه يمكن القول إنّ حذف ياء فُعيل، وفُعيلة ممّا اشتهر من الأسماء عند النسب إليها راجع لكثرة الاستعمال، وعدم اللبس، وليس لثقل الياء، كما ذكر ابن يعيش، ولذا أبقوا الياء في النسب إلى غير المشهور من الأسماء.

ثانيًا: النسب إلى المثنى

قال **ابن قتيبة:** "وإذا نسبت إلى اثنين فهو بمنزلة الواحد، فتنسب إلى " رامَتَيْنِ " رامِيٌّ، وإلى " قَنَوَيْن " قَنَوي، إلا ثلاثة أحرف: نسبوا إلى " البَحْرَيْن " بَحْرانِيٌّ، وإلى " الحِصْنَيْن " حِصْنانِيٌّ، وإلى " النَّهْرَين " نَهْرانِيّ، للفرق بين النسب إلى البحر والبحرين، والحصن والحصنين، والنهر والنهرين" [1].

يفهم من كلام **ابن قتيبة** أنّ القياس حين النسب إلى المثنى ، أنْ تحذف علامتي التثنية (الألف والنون، والياء والنون)، وتنسب إلى لفظ المفرد، بإضافة الياء المشدّدة الدالة على النسب في آخر الاسم؛ واستثنى من ذلك ثلاثة ألفاظ، وهي: (البحرين)، و(الحصنين)، و(النهرين)؛ إذ سمع النسب إليها على لفظ المثنى؛ فقالوا: (بحرانّي)، و(حصنانِيّ)، و(نهرانِيّ).

ويؤيّد كلام **ابن قتيبة** السابق الذكر، ما قاله سيبويه في كيفية النسب إلى المثنى والجمع، قال: "باب ما لحقته الزائدتان للجمع، والتثنية؛ وذلك قولك: مسلمون، ورجلان ونحوهما؛ فإذا كان شيءٌ من هذا اسم رجل فأضفت إليه حذفت الزائدتين الواو والنون، والألف والنون، والياء والنون لأنَّه لا يكون في الاسم رفعان ونصبان وجران، فتذهب الياء لأنَّها حرف الإعراب، ولأنه لا تثبت النون إذا ذهب ما قبلها لأنَّهما زيدتا معاً ولا تثبتان إلا معاً. وذلك قولك رجليٌّ ومسلميٌّ"[2].

---

[1] ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص 192.

[2] . سيبويه، الكتاب، 3/ 372.

وقال الأشموني في شرحه: "فتقول: في النسب إلى (مُسْلِمَينَ، ومُسلِمِينَ، ومُسلِماتٍ): (مُسْلِمِيّ)..."[1].

وتابع السيوطي مقالة من ذكرنا من العلماء عند حديثه عمّا يحذف لياء النسب[2].

وقد علل الأزهري حذف علامة التثنية، والجمع بقوله: "حذف علامة التثنية، وعلامة الجمع، لئلّا يجتمع على الاسم الواحد إعرابان، إعراب بالحروف، وإعراب بالحركات في ياء النسب، وحذفت النون تبعًا لما قبلها، لأنهما زيادتان زيدتا معًا، فتحذفان معًا"[3].

وخلاصة القول أنّ **ابن قتيبة** أشار إلى أنّ النسب إلى المثنى إذا كان دالاً في حقيقته على اثنين، فإن النسب إليه يكون بحذف علامة التثنية، أمّا إذا دلّ لفظ المثنى على مفرد، كأن يسمى به، فيعامل عند النسب إليه معاملة المفرد، فيُنسب إليه على لفظه.

النسب إلى الجمع

قال **ابن قتيبة:** "وإذا نسبت إلى الجمع إذا لم تُسَمِّ به رددته إلى واحده، تنسب إلى " المساجد " مَسْجِديّ، وإلى " العُرَفاء " عَريفيٌّ، وإلى " القَلانِس " قَلَنْسِيّ، فإن سميت به لم ترُدَّهُ إلى واحده، تنسب إلى" كِلابٍ " كِلابيٌّ، وإلى " أنمار " أنمَاريّ"[4].

وقد نص على هذا جمع من الصرفيين في هذا السياق، قال ابن يعيش: "إذا نُسب الشيء إلى جمع، فهو على ضربين: أحدهما أنْ يكون جمْعًا صحيحًا مكسَّرًا عليه الواحد، والآخر أنْ يكون الجمع اسمًا لواحد أو لجمع. فما كان من الأوّل ونسبْت إليه مَن يلزَمه ويُمارسه، فالباب أنْ تنسب إلى واحده، كرجل يلزم المساجد...، قيل فيه: "مسْجِدِيّ"... أمّا الضرب الثاني، وهو ما كان اسمًا

---

[1]. الأشموني، أبو الحسن علي نور الدين بن محمد ، شرح الأشموني لألفية ابن مالك، تحقيق، عبد الحميد السيّد، المكتبة الأزهرية للتراث، مصر، ط بلا، سنة 1998، 320/4.

[2]. السيوطي، همع الهوامع، 6/ 155. وابن عقيل، شرح ابن عقيل، 4/ 158.

[3]. الأزهري، شرح التصريح، 2/ 593.

[4]. ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص 193.

لواحد أو لجمع؛ فإنّك تنسب إليه على لفظه من غير تغيير، فتقول في "أنمار": "أنمارِيّ"؛ لأنّه اسم لواحد. وقالوا في "كلاب": "كلابيّ"، وقالوا في "الضباب": "ضِبَابِيّ"؛ لأنّه اسم لقبيلة"[1].

وقال السيوطي: "إذا نسب إِلَى اسْم الْجمع أَو الْجمع الْمُسَمّى بِهِ أَو الْجمع الْغَالِب أَو الْجمع الَّذِي واحده مهمل نسب إِلَيْهِ على لَفظه كَمَا ينْسب إِلَى الْوَاحِد فَيُقَال فِي قوم، وتمر؛ قومِيّ، وتمريّ؛ وَفِي كلاب، وضباب، وأنمار، أَسمَاء قبائل كلابيّ، وضبابيّ، وأنماريّ، لِأَنَّهَا بالعلمية لم يبْق يلحظ بهَا مُفْرد أصلا... أما الْجمع الْبَاقِي على جمعيته وَله وَاحِد مُسْتَعْمل فَإِنَّهُ ينْسب إِلَى الْوَاحِد مِنْهُ فَيُقَال فِي الْفَرَائِض فَرضِيّ وَفِي الحُمْس أحمسيّ وَفِي الْفُرع أفرعيّ"[2]. وقال الرضيّ مثل من سبقه[3]. وقال ابن عقيل مثل قولهم، وتبعهم في مقالتهم السابقة[4] .

فالملاحظ من كلام صاحبنا **ابن قتيبة** السالف الذكر أنّه يجعل من الاسم المجموع في حال النسب إليه، كون الاسم مسمًى به أم غير مسمًى به؛ فإن لم يكن مسمًى به لا بُدّ من ردّه إلى مفرده، ثمّ ننسب إليه (وهو على حال المفرد)؛ أمّا إذا سُمّي به (أي الاسم المجموع) فإنّه في النسب يبقى على حاله؛ هذا وإنّ كلام صاحبنا **ابن قتيبة** كان من الجلاء والوضوح بحيث يسهل حفظ القاعدة والعمل بها.

ونخلص مما سبق إلى أنّ جمع التكسير عند النسب إليه له حالتان، وضحهما **ابن قتيبة** بقوله: "إذا لم تُسَمِّ به"، و"فإن سميت به"، الأولى: إذا كان مسمّى به، فنُسب إليه على لفظ الجمع دون تغيير، والثانية: إذا لم يسمّ به؛ فينسب إلى الواحد منه، ولا يجوز النسب إلى لفظه. وهذا الكلام يظهر لنا مدى براعة عالمنا في إيراد الكلمات التي تؤدّي المعنى في جلاء.

---

1. ابن يعيش، شرح المفصّل، 3/ 473. 474.
2. السيوطي، همع الهوامع، 6/ 170. 171.
3. الرضي الأستراباذي، شرح الشافية، 2/ 80.
4. ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 4/ 167.

النسب السماعي

قال **ابن قتيبة:** " وتنسبُ العربُ إلى ما في الجسد من الأعضاء فيخالفون النسب إلى الأب والبلد؛ فيقولون للعظيم الرأس: رُؤَاسِيٌّ، وللعظيم الشفة: شُفَاهي، ويقولون: رَقَبانِيّ، وشَعْرانِيّ"[1].

يشير **ابن قتيبة** في قوله السابق إلى أنّ الزيادة عند النسب إلى مثل تيك الألفاظ ناتج عن معنى زائد (دلالتها على العِظم والطول) على المعنى الأصلي لها. وهذا لم يشر **ابن قتيبة** على قياسيّة هذا النوع من النسب.

وما يقوّي كلام **ابن قتيبة** السابق، قول سيبويه في باب الإضافة على غير طريقته ...: "فمن ذلك قولهم في طويل الجُمّة: جُمّاني، وفي الطَّويل اللَّحية: اللحيانيِّ، وفي الغليظ الرقبة: الرقبانيِّ. فإن سميت، برقبة أو جمة أو لحية قلت: رقبيٌّ ولحيٌّ وجمَّيٌّ ولحويٌّ، وذلك لأن المعنى، قد تحول، إنما أردت حيث قلت: جمانيٌّ الطويل الجمَّة، وحيث قلت: اللِّحياني الطَّويل اللِّحية، فلما لم تعن ذلك أجري مجرى نظائره التي ليس فيها ذلك المعنى"[2].

وذكر المبرد في باب، ما يقع في النسب بزيادة ... مثل ما ذكر سيبويه وغيره من العلماء[3].

وقال السيوطي بمثل ما قال به من سبقه من العلماء؛ غير أنّه أضاف أنّه في حال النسب إلى مثل هذا أنّه: " لَا يُقَاس عَلَيْهِ بِحَيْثُ يُقَال فِي الْعَظِيم الرَّأْس، رأساني"[4].

وخلاصة القول أنّ **ابن قتيبة** عند حديثه عن النسب السماعي لم يصرّح على كون هذا النسب من القياسي الذي تضبطه القاعدة، بل ذكر أنّ هذا النسب ممّا تقوله العرب، وهذا إشعار منه بكونه سماعيًّا، ولا ينضبط بقاعدة، ولهذا جاء كلامه مفصّلًا، وأمثلته متنوعة.

---

[1]. ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص 193.وابن قتيبة، غريب الحديث، 2/ 367 368.

[2]. سيبويه، الكتاب، 3/ 380.

[3]. المبرد، المقتضب، 3/ 144.

[4]. السيوطي، همع الهوامع، 3/ 407.

وبناء على ما سبق يمكن القول إنّ القياس في النسب زيادة ياء مشدّدة في آخر الاسم، وما جاء من الألفاظ منسوبا إليها بغير هذه الزيادة، فيقتصر بابها على السماع، ولا يقاس عليها.

ويمكننا أن نجمل القول في أنّ **ابن قتيبة** في حديثه عن باب النسب، عدل عن النواحي النظرية للنسب، كالتعريف به، والغرض منه، واختصاص الياء دون غيرها؛ وركّز اهتمامه على النواحي التطبيقية التي يفتقر إليها بعض المشتغلين بالعربية، والناطقين بها، وجعلها ميسّرة واضحة.

المبحث الخامس: المقصور والممدود والمنقوص

أوّلًا: الاسم المقصور

عرّف **ابن قتيبة** المقصور بقوله: "المقصور من الأسماء كلّ ما لا يعمل فيه الإعراب لا الرفع ولا النصب ولا الجرّ، ولا يلزمه التنوين في كلّ وجه من وجوه الإعراب، نحو ماذا؟ نحو: هدى، وفتى، ورحا، وقفا، وما أشبهه"[1].

ويظهر لنا من تعريف **ابن قتيبة** السابق أنّه ركّز في بيانه للمقصور على الجانب النحوي، أكثر من تركيزه على الجانب الصرفي (وصف بنية المقصور)؛ فعرض لحكمه من ناحية تقدير الإعراب على آخره، وعدم لزومه التنوين؛ في حين أعرض عن ذكر ما يميّز آخره، وهو انتهاء بنيته بالألف، مفتوحا ما قبلها. واكتفى بالإشارة إلى ذلك بعدم ظهور الإعراب، أي حركات الإعراب وذكر الضمّة، والفتحة، والكسرة، ومثّل ببعض الأمثلة التي توضّح ذلك. ولعل السبب في ذلك هو مكانة النحو، وأهميته في زمن ابن قتيبة، وأنّ بنية الكلمة في المقصور ثابتة، لا تتغيّر، إذ قُدّم تلقيه (النحو) في دور العلم، ومجالس العلماء على الصرف، وعُدّ النحو مدخلا للصرف. لذا عمد في تعريفه للمقصور إلى بيانه من منظور نحوي خالص.

ولم يكن **ابن قتيبة** بدعًا في تعريفه للمقصور إذ نلحظ هذا الأمر في تعريفات بعض الصرفيين، فمثلا عرّف ابن جني المقصور بأنّه: "كلّ اسم وقعت في آخره ألف مفردة، مفتوح ما قبلها؛ نحو: عصا، ورحا، والمقصور كلّه لا يدخله شيء من الإعراب، لأنّ في آخره ألفًا، والألف لا تكون إلاّ ساكنة" [2].

---

[1]. ابن قتيبة، تلقين المتعلم في النحو، ص 171

[2] . ابن جني، اللمع في العربية، ص 16، والزجاجي، الجمل في النحو، ص 283.

وقال ابن هشام: "الْمَقْصُور وَهُوَ الِاسْم المعرب الَّذِي فِي آخِره ألف لَازِمَة كـ (الْفَتى والعصا) تَقول (جَاءَ الْفَتى وَرَأَيْت الْفَتى ومررت بالفتى)، فَتكون الْألف سَاكِنة على كل حَال، وتقدّر فِيهَا الحركات الثَّلَاث لتعذر تحركها "[1].

وقال أبو عليّ القاليّ: "المقصور كلّ حرف من بنات الياء والواو، وقعت ياؤه أو واوه بعد حرف مفتوح فأبدل الألف مكانها، ولم يدخله نصب، ولا جرّ، ولا رفع"[2].

ونستنتج مما سبق أنّ شيخنا **ابن قتيبة** لم يُعْنَ بالبنية الشكليّة للكلمة (عند المقصور)، إنّما ركّز اهتمامه بعدم ظهور الحركات الإعرابيّة الثلاث والتنوين، لأنّ الحركات عوارض على الكلمات، وبنية الكلمات قد لا تتغيّر بتغيّر حركات الإعراب والتنوين.

- سبب تسمية المقصور بهذا الاسم:

ذهب جلّ العلماء إلى أنّ المقصور سمي بهذا الاسم؛ لأنّه قُصر عن الإعراب كلّه، أي حبس عنه، فلم يدخله رفعٌ، ولا نصبٌ، ولا جرٌّ، فتقول في الرفع: هذه عصا، ورحى، ويا فتى؛ وفي الجر: مررت بعصا، ورحى، ويا فتى؛ وتقول في النصب: رأيت عصا، ورحى، ويا فتى؛ ...[3].

أما **ابن قتيبة** فذهب إلى أنّ سبب تسميته بالمقصور "أنهم قصروا المدة التي تكون في الأسماء الممدودة، وإنّما قصروها، لأنّه كان في آخرها ياء أو واو، وما قبلها مفتوح، ولا يكون ذلك التنوين

[1] . ابن هشام، شرح شذور الذهب، 1/ 84، 85.

[2] . القالي، أبو عليّ إسماعيل بن القاسم، المقصور والممدود، تحقيق: أحمد عبد المجيد هريدي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط 1، سنة 1999، ص 13.

[3] . انظر، ابن الأنباري، أسرار العربية، ص 40، وابن يعيش، شرح المفصّل، 1/ 163، والأستراباذي، شرح الشافية، 2/ 326، والسيوطي، همع الهوامع، 6/ 83.

ليكون علامة الانصراف، فقالوا: فتى، ورحا، وعصا، وما أشبهه، وكان الأصل فيه: فتو، ورحو، وعصو"[1].

وإذا ما وازنا بين ما ذكره **ابن قتيبة** وما ذكره العلماء نجد أن هناك تباينا واضحا بين الرأيين؛ **فابن قتيبة** نحا في تعليله للتسمية بالمقصور منحًا صوتيا؛ وهو قصر مدّة النطق بالحرف (الألف)، إذا ما قُورنت بمدة نطقها حينما تكون ممدودة، في حين ذهب غيره إلى أن علة التسمية علة نحوية، وهي عدم ظهور علامات الإعراب على آخره، فكأنّه قصر عنها، وأبعد.

ويرى الباحث أن ما ذكره **ابن قتيبة** هو الأقرب للصواب، والأكثر استحسانا؛ لأنّ القصر في الأسماء يكون ملازما للكلمة دائما سواء وُظّفتْ داخل سياق لغوي تعرِض فيه للإعراب، أو كانت مفردة خارجة عن السياق. وبذا يكون ابن قتيبة أول من نبّه على دور الصوت، وأهميته في تسمية المقصور بهذا الاسم.

أنواع الاسم المقصور

يقسّم الاسم المقصور، إلى قسمين:

1- **المقصور القياسي:** وهو ما له نظير من الصحيح ويجب فتح ما قبل آخره، ويكون له وزن قياسيّ، ومن أمثلته:كونه مصدر فَعِلَ اللازم؛ نحو: جوَى جَوًى، وهَوِي هَوًى، وعَمِيَ عَمًى، فإنّ نظيرها من الصحيح فَرِح فَرَحًا، أَشِرَ أَشَرًا.

2- **المقصور السماعي:** وهو ما لا نظير له من الصحيح، وإنّما يدرك بالسماع؛ وذلك نحو: الفتى واحد الفتيان، والسنا الضوء، والثرى التراب[2].

---

[1]. ابن قتيبة، تلقين المتعلم من النحو، ص 369.

[2] . انظر، الأستراباذي، شرح الشافية، 2/ 325، وابن هشام، أوضح المسالك، 4/ 263 وما بعدها.

وقد تحدّث **ابن قتيبة** عن المقصور في بعض مصنفاته، لا سيما في أدب الكاتب، إذ عقد له أربعة أبواب، وهي: "باب ما يكتب بالألف والياء من الأسماء" [1]، و"باب ما يستعمل في الكتب والألفاظ من الحروف المقصورة" [2]، و"باب أسماء يتفق لفظها، وتختلف معانيها" [3]، و"باب ما يمدّ ويقصر" [4].

وبنظرة فاحصة فيما ذكره **ابن قتيبة** من أمثلة للمقصور تبيّن، أنّه ركّز جلّ اهتمامه على بيان كيفية كتابة الأسماء المقصورة كتابةً صحيحةً، ولم يشر إلى ما درج عليه الصرفيون المحدثون من التفريق بين المقصور القياسي، والمقصور السماعي، وفيما يلي أمثلة توضّح ذلك:

– قال **ابن قتيبة:** "الوَعى الصَّوْت وَهُوَ مَقْصُور"[5].

– وقال **ابن قتيبة:** "الفَحا مَقْصُور وَجَمعهَا: أفحاء وَهِي التوابل الَّتِي تلقى فِي الْقدر نَحْو: الثوم والبصل وَأَشْبَاه ذَلِك. يُقَال: فحيت الْقدر اذا بزرتها"[6].

– وقال **ابن قتيبة:** "الوَنى مَقْصُور الفتور. يُقَال: ونى يني وونى يونا"[7].

– وقال **ابن قتيبة:** "ومما يكتب بالألف: العَصا، وقَفا الإنسان، والقَرا الظَّهْر،..."[8].

وقال **ابن قتيبة:** "هَوى النفس مقصور بالياء،... ورَجا البئر مقصور بالألف،... والصَّفا الصخر مقصور بالألف،... والفَتى واحد الفتيان مقصور بالياء"[9].

---

[1] . ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص 179.

[2] . المرجع السابق، ص 201.

[3] . المرجع السابق، ص 202.

[4] . المرجع السابق، ص 205.

[5] . ابن قتيبة، غريب الحديث، 2/ 392.

[6] . المرجع السابق، ، 2/ 408.

[7] . المرجع السابق، 2/ 477، وكذا ص 2/ 289، 310، 505.

[8] . ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص 202.

[9] . المرجع السابق، ص 202.

تثنية الاسم المقصور

من المعلوم أن علامة التثنية في الأسماء الصحيحة الآخر تكون بزيادة ألف ونون مكسورة على مفرده (في الآخر)؛ أمّا الاسم المقصور فعند تثنيته يجتمع ألفان (ألف المقصور، وألف التثنية)، فتقلب ألف المقصور عند التثنية واوًا أو ياء، كما يلي:

1- فتقلب واوًا إذا كانت ألف المقصور ثالثة وأصلها واو: وقد قال بهذا **ابن قتيبة** صراحةً، حين ذكر: " إذا ثنيت مقصوراً على ثلاثة أحرفٍ؛ فإن كان بالواو ثَنَّيته بالواو، نحو: قَفاً قَفَوان"[1]، ومما يؤيد هذا الكلام ويقويه، قول المبرد: "فإذا ثنّيت اسمًا هي فيه (الألف المقصورة)، والاسم على ثلاثة أحرف؛ أبدلت منها ما كان أصلَها، فتظهر الواو أو الياء؛ لأنّها في موضع حركة، والألف لا تتحرك. تقول في تثنية قفا: قفوان"[2].

وقال ابن يعيش في تثنية المقصور الثلاثي: "إذا كانت الألف منقلبة عن واو، رددتها في التثنية إلى الواو، نحو: (قفا) و(عصا) و (رجا) ....، قالوا (قفوان)، ....، (عصوان)، ....، (رجوان)"[3].

وقال الخضري في حاشيته، عند حديثه عن تثنية المقصور الثلاثي مثل حديث من سبقه[4]؛ وتابعهم في ذلك السيوطي[5].

2- وتقلب ياءً، إذا كانت ألف المقصور ثالثة، وأصلها ياء.

قال **ابن قتيبة:** "إذا ثنيت مقصوراً على ثلاثة أحرفٍ؛... وإن كان بالياء ثَنَّيته بالياء، نحو: مَدًى مَدَيان"[6].

---

[1] . ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص 191.

[2] . المبرد، المقتضب، 1/ 258.

[3] . ابن يعيش، شرح المفصّل، 3/ 197.

[4] . الخضري، محمد الدمياطي الشافعي ، حاشية الخضري على ابن عقيل، دار إحياء الكتب العلمية، 1940، 2/ 151.

[5] . السيوطي، همع الهوامع، 1/ 147.

[6] . ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص 191.

وقال أبو حيان في ارتشاف الضرب: "والثلاثي: إن كانت أَلِفُه منقلبة عن واو أو ياء انقلبت لأصلها، نحو: عصوان، ورحيان"[1].

وقال ابن السرّاج في باب تثنية المقصور: "ما كان على ثلاثة أحرف فصاعدًا، فالألف بدل غير زائدة، فإن كان من بنات الواو أظهرت الواو، وإن كان ياء أظهرت الياء، ...وبنات الياء مثل: رَحَى،وعَمى، وهُدى، وفتى،لأنّهم يقولون: فتيان، ورَحيان"[2].

وقال ابن هشام في المقصور الذي يجب أن تقلب ألفه ياء: "أن تكون ثالثة مُبْدلة من ياءٍ كفتى"[3].

ويتضح لنا مما سبق أنّ **ابن قتيبة** قد وافق غيره من النحاة في مسألة النسب إلى الاسم الثلاثي المقصور، فالقاعدة تقول: لا بُدّ من النظر في أصل الألف إذا كان أصلها واوًا أو ياء، فتُرجع إلى أصلها؛ وهذه مسألة لا خلاف فيها بين النحاة.

أمّا إذا زاد المقصور على ثلاثة أحرف فإنّ الألف فيه تقلب ياءً مطلقًا دون النظر في أصل الألف أأصلها واوًا أو ياء.

وفي هذا الصدد قال **ابن قتيبة:** " وإن كان المقصور على أربعة أَحْرُف ثنيته بالياء على كل حال، نحو: مِدْرًى مِدْرَيان، ومِقْلَى مِقْلَيان، وهو من قَلَوْت البُسرَ، فأما قولهم " مِذْرَوان "، فإنهم تركوا الواو؛ لأنهم لا يُفْرِدون الواحدَ منه فيقولون مِذْرًى، إنَّما هو للفظ جاء مُثَنَّى لا يُفْرَد واحِدُه"[4].

وبهذا الكلام قال السيوطي: "وَأما الْمَقْصُور فتقلب أَلفه يَاء إن كَانَت زَائِدَة على ثَلَاثَة كمَلْهَى ومُعْطَى ومُسْتَدْعَى"[5].

---

[1]. أبو حيان، ارتشاف الضرب، 260/1.

[2] . ابن السرّاج، الأصول في النحو،2/ 417. 418.

[3] . ابن هشام، أوضح المسالك، 4/ 279. وعباس حسن، النحو الوافي، 4/ 615.

[4] . ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص 191.

[5] . السيوطي، همع الهوامع، 1/ 147.

وقال الأشموني في تثنية المقصور ما فوق الثلاثي: في حال تثنية الاسم المقصور ما فوق الثلاثي فإن الألف فيه تقلب ياءً مطلقةً كان أصل الألف ياء أو واو، رباعي كان كحبلى، أو خماسي كمصطفى، أو سداسي كمُستدعى، تقول: حُبليان، مُصطفيان، مستدعيان[1].

وقال عباس حسن في المقصور ما فوق الثلاثي مِثل قول **ابن قتيبة**[2].

ويردف الأستراباذي أثناء حديثه عن تثنية المقصور إذا كان زائدًا على ثلاثة أحرف، قال بوجوب قلب الألف ياء مطلقًا ...كالأعلى، والمرتَمَى، والحبلى، والأرطى، والكمّثرى. فتقول: الأعليان، والحبليان...[3].

ويفصّل القول الأزهري في شرح التصريح في تثنية المقصور: " يجب قلب ألفه ياء" في التثنية، "وذلك في ثلاث مسائل:

إحداها: أن تتجاوز [ألفه] ثلاثة أحرف[4].

وذكر أبو حيّان أنّ: "المقصور الزائد على ثلاثة أحرف، لا خلاف بين النحويين في أنّه لا يثنّى إلاّ بالياء"[5].

نجد أنّ **ابن قتيبة** عند حديثه عن النسب إلى الاسم المقصور فوق الثلاثي قال بقلب الألف ياءً مطلقًابغض النظر عن أصل الألف "على كل حال".

وبالنظر إلى ما سبق يتبيّن أنّ **ابن قتيبة** يأتي بالمسألة ونراه يفصّل فيها في موطن التفصيل ويجمل في موطن الإجمال، ويمثّل لما يقول، تارةً بالمثال، وتارةً بالمثالين.

[1] . انظر الأشموني، شرح الأشموني، 4/ 205.

[2] . عباس حسن، النحو الوافي، 4/ 615.

[3] . انظر الأستراباذي، شرح كافية ابن الحاجب، 3/ 420. 421.

[4] . الأزهري، شرح التصريح، 2/ 507.

[5] . أبو حيّان، ارتشاف الضرب، 1/ 260.

جمع الاسم المقصور

وينبغي الإشارة إلى أنّ **ابن قتيبة** قصر حديثه في جمع المقصور على جمع المذكّر السالم ولم يتطرّق إلى كيفية جمع الاسم المقصور جمع مؤنّث سالم. فقال: "وإذا جمعت مقصوراً بالواو والنون حذفت الألف، فيبقى ما قبل الواو والياء مفتوحاً، نحو قولك: مُصْطَفَوْن، ومُثَنَّوْن، ومُعَلَّوْن، ومُعْطَون، وكذلك النصبُ مُصْطَفَيْنَ ومُعْطَيْنَ"[1].

قال سيبويه في باب جمع المنقوص بالواو والنون في الرفع، وبالياء والنون في الجر والنصب: "اعلم أنَّك تحذف الياء وتدع الفتحة التي كانت قبل الألف على حالها، وإنما حذفت لأنه لا يلتقي ساكنان، ولم يحركا كراهية الياءين مع الكسرة والياء مع الضمة والواو حيث كانت معتلة، وإنما كرهوا ذا كما كرهوا في الإضافة إلى حصى حصيٌّ. وإن جمعت قفاً اسم رجل قلت: قفون، حذفت كراهية الواوين مع الضمَّة وتوالي الحركات. وأما ما كان على أربعة ففيه ما ذكرنا مع عدة الحروف وتوالي حركتين لازماً، فلما كان معتلاً كرهوا أن يحرّكوه على ما يستثقلون إذ كان التحريك مستثقلاً، وذلك قولك: رأيت مصطفين، وهؤلاء مصطفون؛ ورأيت حبنطين؛ وهؤلاء خبنطون؛ ورأيت قفين؛ وهؤلاء قفون"[2].

وقال أبو حيّان مثل قول من ذكرنا[3].

وتابعهم ابن عقيل في قولهم فذكر مثل من سبقه من النحاة الذين ذكروا آنفًا[4]؛ وقال عباس حسن في باب جمع المقصور جمع مذكر سالمًا مثل من سبق[5].

[1]. ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص191.

[2]. سيبويه، الكتاب، 3/390، 391.

[3]. أبو حيّان، ارتشاف الضرب، 1/ 268.

[4]. ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 4/ 109.

[5]. عباس حسن، النحو الوافي، 4/ 618.

وعلّل المبرّد اختيار الفتحة دون الضمة أو الكسرة بقوله: "لمْ يجز أنْ تردّ إلى ضمّة، ولا إلى كسرة لعلّتين: إحداهما: استثقال الضمّة والكسرة في الموضع الذي تنقلب الواو والياء فيه ألفين للفتحة قبلهما. والثانية: أنّه لا نظير له فيخرج عن حدّ الأسماء والأفعال"[1].

وخلاصة القول أنّ **ابن قتيبة** كان على دراية واسعة بما كتب حول الاسم المقصور، فقد فصّل فيه، ومثّل، بما لا يدع مجالًا للشك في أنّ **ابن قتيبة** قد برع في اللغة بعمومها، والصرف بشكل خاص؛ والملاحظ على **ابن قتيبة** تركيزه على العموميات في المواضيع التي يتناولها في الدراسة، واهتمامه بالدقائق التي يتميّز بها العالم من غيره.

ثانيًا: الاسم الممدود

يعرّف ابن جنّي الاسم الممدود بأنّه: "كلّ اسم وقعت في آخره همزة قبلها ألف؛ نحو: كساء، ورداء. والإعراب جارٍ عليه، تقول: هذا كساءٌ ورداءٌ، ورأيتُ كساءً ورِداءً، ومررتُ بكساءٍ ورداءٍ" [2]

وعرّفه ابن السراج بقوله: "أما الممدود فكلّ شيء ياؤه أو واوه بعد ألف" [3]

وقد نصّ بعض العلماء في تعريف الممدود على أن تكون الألف "زائدة"؛ فبهذا القيد "خرج ما آخره همزة بعد ألف بدل عن أصل؛ نحو: ماء أصله موه، قلبت الواو ألفًا، والهاء همزة، فإنّه لا يسمى ممدودًا...؛ لعروض المد فيه؛ لأنّ ألفه واو في الأصل"[4].

ولم يجد الباحث تعريفًا للاسم الممدود عند **ابن قتيبة**، مع أنّه أفرد له بابًا مع المقصور في أحد مصنّفاته "تلقين المتعلّم من النحو"، وأشار المحقق إلى أنّ الناسخ لم يأت على ذكر الممدود؛ على الرغم من النصّ عليه في تسمية الباب، ولعلّ سبب ذلك ضياع أو تلف في صفحات المخطوط، لا

---

[1] . المبرّد، المقتضب، 1/ 259.

[2] . ابن جني، اللمع، ص 17. والصيمَري، أبو محمد عبد الله بن عليّ، التبصرة والتذكرة، تحقيق: فتحي أحمد مصطفى، دار الفكر، دمشق، ط 1، سنة 1982، 2/ 608.

[3] . ابن السراج، الأصول، ص 416.

[4] . الصبّان، محمد بن علي، حاشية الصبّان على شرح الأشموني، دار إحياء الكتب العربية، دار المنار، ط بلا، سنة الطبع بلا، 4/ 106.

سيّما أنّ هذا الباب كان آخر أبواب المخطوط[1]. إلّا أنّ ذلك لا يعني أنّ **ابن قتيبة** لم يعرض للممدود في بقيّة مصنّفاته، فقد بدا للباحث أنّ **ابن قتيبة** كان حريصًا على بيان ما جاء من الأسماء ممدودا، وذلك من خلال النصّ على ذلك بعد الاسم، ومن أمثلة ذلك:

– قوله: "وَأجر جمع جرو، وَيجمع أَيْضا أجراء مَمْدُود، وجرو القثاء، وَالرُّمَّان، والحنظل صغاره"[2].

– وقوله: "سواء– مفتوحة الأول ممدود– بمعنى: وسط. قال: ﴿فَاطَّلَعَ فَرَآهُ فِي سَواءِ الْجَحِيمِ﴾[3]، أي في وسطه" 4.

– وقال **ابن قتيبة:** "السافي: التُّرَاب أَيْضا إذا حَملته الرّيح. وَهُوَ السافياء مَمْدُود"[5].

– وقال **ابن قتيبة:** "الغِناء من الصوت ممدود...، والخَلاءُ من الخَلْوَة ممدود...، والعَشاءُ والغَداء ممدودان...، والعَراء المكان الخالي ممدود"[6].

وقد قسّم **ابن قتيبة** الاسم الممدود بحسب حركة أوّله إلى ثلاثة أقسام هي:

المكسور الأوّل: نحو: " الرِّداء، وسِلاء السَّمْنِ، والحِذاء من النعال والمحاذاة، ورِثاء الناس وهجاء الحروف والشِّعرِ، والسِّقاء، والرِّشاء: الحَبْل..." [7].

المفتوح الأول: نحو: "العَطاءُ، والغَنَاءُ، والسَّماءُ، والثَّناءُ، والفَناءُ، والبَقاءُ، والنَّماءُ، والهَباءُ، وبَرِحَ الخَفاءُ، والعَلاءُ، وداءٌ عَيَاءٌ والبَذاء، والبَهاء..."[8].

---

[1] . انظر: ابن قتيبة، تلقين المتعلم من النحو، تحقيق، جمال عبد العاطي مخيمر، ص 369.
[2] . ابن قتيبة، غريب الحديث، 1/ 271.
[3] – سورة الصافات، الآية 55.
[4] . ابن قتيبة، تأويل مشكل القرآن، ص 521.
[5] . ابن قتيبة، غريب الحديث، 2/ 505.
[6] . وللاستزادة انظر: ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص 202. 203.
[7] . ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص 203. 204.
[8] . المصدر نفسه، ص204.

المضموم الأول: نحو: "الدُّعاء، والحُدَاء، والرُّغاء، والبُكاء، والمُكاء: الصفير، والمُكّاء – مشدد – طائر، والثُّغاء، والصُّغاء والعُواء كل الأصوات ممدود مضموم الأول"[1].

وإذا أنعمنا النظر في كلام **ابن قتيبة** عن الاسم الممدود وجدناه كالمقصور لم يوضّح ما هو قياسي، وما هو سماعي؛ والسبب في ذلك يرجع إلى أنّ غرضه لم يك التقعيد، وإنّما التنبيه والتوضيح لما قد يقع فيه المشتغل في اللغة من خلط بين الممدود والمقصور.

تثنية الاسم الممدود

قسّم **ابن قتيبة** الاسم الممدود عند تثنيته بحسب أصالة همزته، وعدمها إلى قسمين:

1- ما كانت همزته أصلية: عند التثنية تبقى الهمزة على حالها؛ وقد نصّ **ابن قتيبة** على هذا بقوله: "وإذا ثنيت ممدوداً غير مؤنث تركت الهمزة على حالها؛ فتقول: كِسَاءان، ورِدَاءَانِ، فأما قولهم " عَقَلَه بِثِنايَيْنِ " بياء غير مَهْموزَة؛ فإن هذا أيضاً لفظ مثنى لا يفرد واحده؛ فيقال: ثِنَاءٌ، فتركوا الياء في وسط الكلمة على الأصل على حسب ما فعلوا في " مِذْرَوَيْنْ " ولو قيل: ثِنَاءٌ فَأفرد، لقيل في التثنية: ثِناءَانِ، وأصل الهمزة في ثِناءٍ لو قيل مفرداً ياء؛ لأنه فِعال من ثَنَيْت"[2].

الظاهر من كلام **ابن قتيبة** أنّ همزة الممدود تبقى على حالها عند التثنية إذا كانت أصلية، أو مبدلة من أصل، وإذا ما نظرنا في أقوال العلماء في كيفية تثنية الممدود، وكانت همزته أصلية أو مبدلة من أصل، نجد أنّهم أجازوا فيها الوجين: إبقاء الهمزة، وقلبها واوا؛ وإبقاؤها أولى؛ لكنّ شيخنا **ابن قتيبة** انتخب الوجه الأوّل، وأغفل الكلام عن الوجه الثاني، حتّى كأنّه لا يوجد إلاّ وجه واحد لا غير.

قال أبو علي القالي: "اعلم أنّ كلّ منصرف من الممدود عند أصحابنا، فتثنيته بالألف والنون في حال الرفع، والياء والنون في حال النصب والجر، بمنزلة ما آخره غير معتل من غير الممدود،

[1] . ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص204.

[2] المصدر السابق، ص 191.

وذلك قولك: رداءان، وكساءان، وعِلباءان، فهذا الأجود، والأكثر في كلام العرب. وناس كثير من العرب يقولون: عِلباوان، وحِرباوان"[1]

وقال الإسفراييني (ت 347هـ): "وإن كان ممدودًا، وهمزته أصليّة ثبتت"[2].

وقال السيوطي: "وَإِن كَانَت مبدلة من أصل نَحْو كسَاء ورداء جَازَ فِيهَا الْوَجْهَانِ، والتصحيح أولى، نَحْو: كساءان وكساوان، هَذَا مَذْهَب الْجُمْهُور ... فِي أَنّ الأولى إِقْرَار الْهَمْز"[3].

ونستنتج مما سبق أنّ **ابن قتيبة** حين نصّ على إبقاء الهمزة المبدلة من أصل، كان ذلك استحسان منه لهذا الوجه، وهو بذلك وافق ما اختاره جمهور العلماء في هذا الموضع؛ وترك عن قصد منه الوجه الثاني الذي يقول بإبدال الهمزة واوًا؛ لأنه ليس مشهورًا .

2- أمّا إذا كانت الألف (ألف التأنيث الممدودة)، فالحكم فيها واحد، وهو قلب الهمزة واوًا، قولًا واحدًا.

قال **ابن قتيبة:** "وإذا ثنَّيت ممدوداً مؤنثاً قَلَبْتَ الهمزة واواً، فقلت: حَمْراوَان، وثَلاثاوَانِ، وأرْبَعاوَانِ، وعُشَراوَانِ"[4].

ومما يعضد قول صاحبنا ويقوّيها، قول سيبويه: "فإن كان الممدود لا ينصرف وآخره زيادةٌ جاءت علامةً للتأنيث فإنك إذا ثنيته أبدلت واواً كما تفعل ذلك في قولك: حنفاويٌّ"[5].

وقال المبرد: "وإن كان الممدود إنّما مَدّتُه للتأنيث لم يكن في التثنية إلاّ بالواو: نحو قولك: حمراوان، وخُنْفُساوان، وصحراوان، ورأيت خُنفساوَين، وصحراوَين"[6].

---

[1] . أبو علي القاليّ، المقصور والممدود، ص 308. وسيبويه، الكتاب، 3/ 391.

[2] . الإسفراييني، تاج الدين محمد بن محمد بن أحمد، لباب الإعراب، تحقيق، بهاء الدين عبد الوهّاب عبد الرحمن، دار الرفاعي، الرياض، ط1، سنة 1984، ص129.

[3] . السيوطي، همع الهوامع، 1/ 148.

[4] . ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص 191.

[5] . سيبويه، الكتاب، 3/ 391.

[6] . المبرد، المقتضب، 3/ 39.

وقال صاحب شرح المفصّل مثل من سبقه في مقالتهم[1]. وقال السيوطي مثل ذلك[2].وكذلك فعل ابن السرّاج عند حديثه عن ألف التأنيث الممدودة[3].

وقد علّل ابن يعيش قلب الهمزة واوا بقوله: "وإنّما قلبوها هنا، ولم يُقرّوها على لفظها، حملًا لها على الجمع المؤنّث السالم، والنسب من نحو: "صحْراوات"، و"خُنْفساوات"، و"صحراوِيّ"، و"حمراوِيّ"؛ لاجتماعهنّ في سلامة الواحد وزيادة الزائدتين في الآخر منهنّ للمعنى" [4].

فقلب الهمزة في الممدود واوًا مطلقًا في كلام **ابن قتيبة** وكلام غيره من العلماء، كسيبويه، والمبرد، وابن يعيش، وغيرهم؛ فهذا دليل آخر على إلمام **ابن قتيبة** بما يقول ويكتب، وهو يدحض كون **ابن قتيبة** من المغمورين المقلّدين، ويبرهن مدى علوّ كعب صاحبنا ورسوخه في علم العربية بعمومها، والصرف بخصوصه.

ـ مسألة مدّ المقصور، وقصر الممدود

تعدّ مسألة مد المقصور، و قصر الممدود، من المسائل الخلافيّة التي كانت فيها آراء العلماء متباينة، وحصر ابن الأنباري هذا الخلاف بين نحاة البصرة ونحاة الكوفة، إذ ذهب البصريون إلى أنّه لا يجوز مدّ المقصور [5]، وحجّتهم في ذلك أنّ "المقصور هو الأصل، والذي يدلّ على أنّ المقصور هو الأصل أنّ الألف تكون فيه أصليّة وزائدة، والألف لا تكون في الممدود إلاّ زائدة، والذي يدل على ذلك أيضا أنه لو لم يعلم الاسم هل هو مقصور أو ممدود لوجب أن يلحق بالمقصور دون الممدود؛ فدلّ على أنه الأصل، وإذا ثبت أن المقصور هو الأصل فلو جوّزنا مدّ المقصور لأدّى ذلك إلى أن نردّه إلى غير أصل، وذلك لا يجوز، وعلى هذا يخرج قصر الممدود؛

---

[1] ابن يعيش، شرح المفصّل، 3/ 202.

[2]. السيوطي، همع الهوامع، 1/ 148.

[3]. ابن السراج، الأصول، ص 418.

[4] . ابن يعيش، شرح المفصّل، 3/ 202.

[5] . ابن الأنباري، الإنصاف، 2/ 247.

فإنه إنما جاز لأنه رَدٌّ إلى أصل، بخلاف مد المقصور؛ لأنه ردٌّ إلى غير أصل، وليس من ضرورة أن يجوز الردّ إلى أصل أنه يجوز الردّ إلى غير أصل، وهذا لا إشكال فيه"[1]. وذهب في المقابل نحاة الكوفة إلى جواز مدّه في الضرورة.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: الدليل على جواز مد المقصور أنه قد جاء ذلك عن العرب في أشعارهم، ... والسعلاءُ والخواءُ واللهاءُ كله مقصور في الأصل، ومده لضرورة الشعر؛ فدل على جوازه،...؛ وأما من جهة القياس فإنما قلنا إنه يجوز مد المقصور لأنا أجمعنا على أنه يجوز في ضرورة الشعر إشباع الحركات التي هي الضمة والكسرة والفتحة فينشأ عنها الواو والياء والألف؛ ... فإذا كان هذا جائزا في ضرورة الشعر بالإجماع جاز أن يشبع الفتحة قبل الألف المقصورة فتنشأ عنها الألف فيلتحق بالممدود"[2].

وقال أبو الطيّب الوشّاء(325هـ): "وقد يجوز قصر الممدود، ولا يجوز مدّ المقصور؛ وإنّما يمدّ لعلّة، فإذا قُصر رُدّ إلى أصله"[3].

أمّا قصر الممدود فقد نصّ أبو حيّان على أنّ جمهور النحاة يجيزون قصر الممدود في الضرورة، قال: "الجمهور يجوز قصر الممدود في الضرورة مطلقًا"[4].

وذكر أبو الطيّب الوشّاء أنّه يجوز قصر الممدود إذا وقع في موضع نصب فقط، قال: "وزعم الكسائي أنّ العرب تقصر الممدود في النصب، ولا تقصره في الرفع والخفض؛ فيقولون: "طلبتُ وفاك، وصفاك"، ولا يقولون: "أعجبني وفاك"، ولا: "ملتُ إلى وفاك". فاعرف ذلك، وقس عليه"[5].

---

1. ابن الأنباري، الإنصاف، 2/ 250، 251.
2. المصدر السابق، 2/ 248، 250.
3. الوشّاء، أبو الطيّب، الممدود والمقصور، تحقيق: رمضان عبد التوّاب، مكتبة الخانجي، مصر، ط بلا، سنة 1979، ص 31.
4. أبو حيّان، ارتشاف الضرب،237/1.
5. الوشّاء، الممدود والمقصور، ص 31.

أمّا رأي **ابن قتيبة** في هذه المسألة، فيتبيّن من خلال الألفاظ التي أوردها في باب "ما يمدّ ويقصر"[1]، وباب "ما يُقصر، فإذا غُيّر بعض حركات بنائه مُدّ" [2]، أنّه يرى بجواز قصر الممدود مطلقا، ومدّ المقصور بشرط تغيّر بعض حركات البناء. وتمثّل النماذج التي أدرجها تحت ذانك البابين حجّة بيّنة على صحّة ما ذهب إليه؛ وفيما يلي عرض لبعض تلك الكلمات:

أوّلًا: ما يمدّ ويقصر:

قال **ابن قتيبة:** ""الزِّناء" يمد ويقصر، وإذا قصر كتب بالياء. و"الشِّرَاء" يمد ويقصر وإذا قصر كتب بالياء. و"الوَنَاء" يمد ويقصر، وإذا قصر كتب بالياء. "الشَّقاء" يمد ويقصر، وإذا قصر كتب بالألف. و"الدَّهْناءُ" تمد وتقصر، وإذا قصرت كتبت بالألف. و"الهَيْجاءُ" كذلك"[3].

ثانيًا: ما يقصر، فإذا غُيِّرَ بعضُ حركات بنائه مُدَّ:

– قال **ابن قتيبة:** "الْغَدَاء ضحاء باسم الْوَقْت والضحاء مَفْتُوح الأول مَمْدُود فَإِذا أَنْت ضممت أَوله قصرت فَقلت الضُّحَى" [4]. "والرواء المَاء الْكثير وَهُوَ مَمْدُود. فاذا كسرت أَوله قصرت فَقلت: روى" [5].

– وقال كذلك: " البِلَى " بلى الثَّوب، و " الإنى " من الساعات، و " سِوَى "، و " القِلَى " البغضُ، و " ماءٌ رِوَى "، كل ذلك إذا كسر أوله قُصر وكُتب بالياء، وإذا فُتح أولُه مُدَّ. و" اللّقاءُ "، و " البِناءُ " إذا كسر أولهما مُدًّا، وإذا ضُم أولهما قصرا وكتبا بالياء"[6].

---

[1] . ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص 204.
[2] . المرجع السابق، ص 205.
[3] . المرجع السابق، ص 204. 205.
[4] . ابن قتيبة، غريب الحديث، 1/ 348.
[5] . المرجع السابق، 2/ 464.
[6] . ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص 205.

وممّا يؤيّد ما ذهب إليه **ابن قتيبة** ما درج عليه بعض العلماء من إيراد لبعض المفردات في مصنفات المقصور والممدود تحت أبواب بمسميّات تحمل المعنى نفسه الذي ذكره **ابن قتيبة**، نذكر منها:

– قال أبو عليّ القالي: "هذا باب ما يمدّ ويقصر، وهو على لفظ واحد ومعنى واحد"[1]، و"ما يمدّ ويقصر" [2].

– وأورد ابن السكيت أبوابا، ومنها: "باب ما يفتح أوله فيمدّ، فإذا كسر قصر" ، "باب ما يفتح أوله فيقصر، ويكسر فيمدّ"، "باب ما يقصر ويمدّ وأوّله على صورة واحدة"[3].

– وخصّ الفرّاء في كتابه (المقصور والممدود)، خمسة أبواب حول ما يمدّ ويقصر، باختلاف حركات البناء.[4]

– وأورد الوشّاء في كتابه المقصور والممدود، ألفاظًا ترد ممدودة ومقصورة، ولكن معناها يختلف في المدّ والقصر؛ وأدرجها ضمن خمسة أبواب.[5]

---

[1] . القالي، المقصور والممدود، ص 283.

[2] . المرجع السابق، ص 291.

[3] . ابن السكّيت، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق، المقصور والممدود، تحقيق محمد محمد سعيد، مطبعة الأمانة، مصر، ط1، سنة 1985، ص 97، 101.

[4]. انظر، الفرّاء، أبو زكرياء يحيى بن زياد، المقصور والممدود، تحقيق ماجد الذهبي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، سنة 1983، ص 16، 30، 36، 40، 42.

[5] . الوشاء، الممدود والمقصور، ص 42، 47، 49، 51، 52.

المبحث السادس: القلب المكاني

اهتم علماء العربية قديمًا بظاهرة القلب المكاني؛ وذلك لشيوعها في اللغة، وقد عدّها ابن فارس من سُنن العرب في كلامهم، قال: "ومن سنن العرب القلب، وذلك يكون في الكلمة، ويكون في القصّة، ... وهو كثير قد صنّفه علماء اللغة"[1].

وعُرّف القلب بأنّه" تقديم بعض حروف الكلمة على بعض، وأكثرُ ما يتفق القلب في المعتل والمهموز، وقد جاء في غيرهما قليلاً، نحو امْضَحَلَّ واكْرَهَفَّ؛ في اضْمَحَلَّ واكْفَهَرَّ "[2].

وقال أبو حيّان: "القلب تصيير حرف مكان حرف بالتقديم والتأخير،...؛ فلا يطّرد شيء منه، إنّما يحفظ حفظًا؛ لأنّه لم يجيء منه في باب ما يصلح أن يقاس عليه"[3].

وقد أرجع علماء اللغة المحدثون السبب في شيوع هذه الظاهرة اللغوية إلى الميل إلى التخفيف، وتحقيق الانسجام الصوتي، قال جورجي زيدان: "القلب في الغالب الميل لتخفيف اللفظ أو التفنّن فيه، ويحدث في الغالب اعتباطًا من غير قصدٍ، ومثل ذلك كثير الحدوث في عاميتنا"[4].

ويمكن التعرّف على القلب المكاني في الكلمة بأشياء، حصرها السيوطي في ثلاثة أمور، هي: "أحدها: الأصل بأن يكثر استعمال أحد النظمين، فيكون الأقل هو المقلوب كما في: لعمري، ورعملي.

---

[1] . ابن فارس، أبو الحسن أحمد، الصاحبي في فقه اللغة، تحقيق، مصطفى الشويمي، مؤسسة بدران، بيروت لبنان، ط بلا، سنة 1963، ص202. والثعالبي، أبو منصور عبد الملك بن محمد، فقه اللغة وسرّ العربية، تحقيق: محمد صالح موسى حسين، مؤسسة الرسالة ناشرون، دمشق، ط 1، سنة 2010، ص 373.

[2] . الأستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، ص21.

[3] . السيوطي، همع الهوامع،6/ 276.

[4] . جرجي زيدان، الفلسفة اللغويّة والألفاظ العربية، راجعها مراد كامل، دار الهلال، القاهرة، ط2، سنة 1904، ص 59- 60.

الثاني: الِاشْتِقَاق بِأَن يَجِيء التصريف على أحد النظمين دون الآخر كَمَا تقدم فِي الحوباء وكما فِي شوايع وشواعي فَإِنَّهُ يُقَال شاع يشيع فَهُوَ شَائِع وَلَا يُقَال شعى يشعى فَهُوَ شاع فَعلم أَن شوائع هُوَ الأَصْل وشواعي مقلوب مِنْهُ.

الثَّالِث: الصِّحَّة وَعدم الإعلال كَمَا فِي أيس إِذْ لَو لم يكن مقلوبا من يئس لوَجَبَ إعلاله، وَأَن يُقَال آس لتحرك الْيَاء وانفتاح مَا قبلهَا فتصحيحه دَلِيل على قلبه"[1].

أنّ ما ذكره السيوطي من أنّه قد تأتي كلمتين الأولى تستعمل أكثر من الثانية المقلوبة عنها، وأورد لها مثالًا لعمري ثمّ قلب منها رعملي؛ فالأولى تستعمل أكثر من الثانية، وإن كان استعمال الثانية قليل جدًّا، لا يذكر.

وقد عرض **ابن قتيبة** لظاهرة القلب المكاني، وحرص على بيانها في مصنّفاته، فأورد لها نماذج عدّة نذكر بعضًا منها:

– قال **ابن قتيبة:** "القَائِف: الذي يعرف الآثار ويتبعها. وكأنه مَقْلوب عن القافي"[2].

– وقال **ابن قتيبة:** "يُقَال: اعتام فلَان يعتام واعتمى يعتمي مقلوب. وعيمة المَال: خِيَاره. والغذرمة كيل فِيهِ زِيَادَة على الْوَفَاء يُقَال: غذرم لَهُ يغذرم وَفِي لُغَة أُخْرَى غمذر يغمذر وَهُوَ مقلوب"[3].

ـ وقال: "الأفوق: المكسور الفوق، وإنفاق السهم انكسر فوقه، فإن كسرته أنت قلت: فقت السهم أفوقه، فإن عملت له فوقاً قلت: فوقته تفويقاً فإن وضع السهم في الوتر ليرمى به قلت: أفقت السهم [وأوفقته]، ويقال أفقت بالسهم بالباء، وجمع الفوق أفواق وفوق وفقاً مقلوب"[4].

---

[1] . السيوطي، همع الهوامع، 6/ 278. 279. وانظر: الأستراباذي، شرح الشافية، 1/ 23. 24.

[2] . ابن قتيبة، غريب القرآن، ص 255.

[3] . ابن قتيبة، غريب الحديث، 2/ 42، 103.

[4] . ابن قتيبة، الجراثيم، 2/ 156.

- وقال: "حَمُتَ يومُنا ومَحُتَ" إذا اشتد حره، "شَفَنْت وشَنَفْت" أي: نظرت، "صَعِقَ الرجل وصَقِعَ" وهي "الصَّاعقة والصَّاقعة"، و"عُقاب عَقَنْباةٌ وعَبَنْقاةٌ وبَعَنْقاةٌ" وهي ذات المخالب،"أشاف" الرجل على الشيء و"أشْفَى" إذا أشرف، "اعْتامَ واعْتَمَى" إذا اختار، "اعْتَاقَ الأمرُ فلاناً واعْتَقَاه" إذا حبسه"[1].

يلاحظ مما سبق مدى اهتمام **ابن قتيبة** بتوضيح هذه الظاهرة، وحرصه على الإشارة إليها كلّما عرضت في حديثه، وحرص أيضًا على بيان الكلمة الأصل، والمقلوب منها، وأنّها ظاهرة شائعة في اللغة لا تخضع لقياس.

وممّا لا شكّ فيه أنّ النحويين والصرفيين يكادون يجمعون على إجازة القلب المكاني في العربية [2]، إلّا أنّهم اختلفوا في تحديده؛ وقد تمثّل هذا الخلاف وبرز جليًّا في قولهم: "جذب، وجبذ"، فذهب البصريون إلى أنّ كلا منهما أصل، ولا قلب فيها، قال السيوطي: "إذا قلبوا لم يجعلوا للفرع مصدرا لئلّا يلْتَبس بالأصل بل يُقْتَصر على مصدر الأصل ليكون شاهدا للأصالة نحو يئس يأساً، وأيس مقلوب منه ولا مَصْدَرَ له فإذا وُجِد المصدران حَكَم النُّحَاة بأن كلَّ واحد من الفعلين أصلٌ وليس بمقلوب من الآخر. نحو جبذ وَجَذب. وأهلُ اللغة يقولون: إن ذلك كلَّه مقلوب"[3].

وقال الأسترباذي: "ويصح أن يقال: إن جميع ما ذكر من المقلوبات يُعْرَف بأصله، فالجاه والحادي والقسيّ عرف قلبها بأصولها وهي الوجه والوحدة والقوس، وكذا أيس يأيس باليأس، وآرام وآدر برِئْمٍ وَدَارٍ، فإن ثبت لغتان بمعنًى يُتَوَهَّمُ فيهما القلب، ولكل واحدة منهما أصل كجذب جَذْبَاً وجبذ جَبْذاً، لم يحكم بكون إحداهما مقلوبة من الأخرى" [4]

---

[1] . ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص 322.

[2] . انظر: الحموز، عبد الفتاح، ظاهرة القلب المكاني في العربية، دار عمّار، عمّان . الأردن، ط 1، سنة 1986، ص 14.

[3] . السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلميّة، بيروت،،ط2، سنة 2009، 1/ 371.

[4] . الأسترأباذي، شرح الشافية، 1/ 24.

وقال ابن جني: " اعلم أن كل لفظين وجد فيهما تقديم وتأخير فأمكن أن يكونا جميعًا أصلين ليس أحدهما مقلوبًا عن صاحبه فهو القياس الذي لا يجوز غيره، وإن لم يمكن ذلك حكمت بأن أحدهما مقلوب عن صاحبه، ثم أريت أيهما الأصل وأيهما الفرع..."[1].

وذهب الكوفيون إلى أنّ كل لفظتين بينهما تقديم وتأخير ففيهما قلب، سواء كان لكلّ منهما أصلا أو كان لهما أصل واحد، وهم على هذا يعدّون ما جاء على باب "جذب، وجبذ" من القلب المكاني [2].

وقال السيوطي: "القلبُ الصحيح عند البصريين مثل شَاكي السلاح وشائك وجرف هارٍ وهائِر؛ أما ما يسميه الكوفيون القلب نحو جَبَذ وجَذَب فليس هذا بقَلْب عند البصريين، وإنما هما لغتان، وليس بمنزلة شاك وشائك ألا ترى أنه قد أُخِّرت الياء في شاكي السلاح"[3]

وممن ذهب مذهب الكوفيين، ابن دريد إذ أفرد له بابًا في كتابه جمهرة اللغة، بمسمّى: "بَاب الْحُرُوف الَّتِي قُلبت وَزعم قوم من النَّحْويين أَنَّهَا لُغَات... يُقَال: جَذَبَ وجَبَذَ. وَمَا أطيبَه وأيطبَه. ورَبَضَ ورَضَبَ الشاةُ ..."[4].

وقال ابن فارس: "ومن سنن العرب القلب؛ وذلك يكون في الكلمة، ويكون في القصّة، فأمّا الكلمة؛ فقولهم: جبذ وجذب، وبكل ولبك"[5].

ويظهر من دراسة الأمثلة التي ذكرها **ابن قتيبة،** أنّه يوافق الكوفيين في هذه المسألة، فلا يرى أنّ وجود مصدر مستقلّ لكلّ كلمة من الكلمتين وجهًا للحكم بعدم وجود القلب؛ بل يعدّ كلّ ذلك قلْبًا، ويمكن أن نستشف ذلك من قوله: ومن المقلوب " جَذَبَ وجَبَذَ "، " اضمحلَّ الشيء وامضحلَّ

---

1 . ابن جني، الخصائص، 2/ 71.

2 . انظر: الحموز، ظاهرة القلب المكاني في العربية، ص 29.

3 . السيوطي، المزهر، 1/ 371.

4 . ابن دريد، أبو بكر محمد بن الحسن الأزدي البصري، جمهرة اللغة، مؤسسة الحلبي وشركاه، القاهرة، ط1، سنة 1345هـ ، 431/3.

5 . ابن فارس، الصاحبي في فقه اللغة، ص 202.

"، " أَحْجَمْت عن الأمر " و "أَجْحَمْت"، " طَمَسَ الطريق وطَسَمَ " إذا دَرَسَ، " ثَنِتَ اللحم ونَثِتَ " إذا أنتن، ... " شَاكي السَّلاَح وشَائِك "، و " لاثٍ ولائث "، " هارٍ وهائر "، وعاقني عنه " عائق وعاقٍ " و " عاثٍ وعائث " و " آنٍ وآئِن "..." [1].

فالمقلوب من وجهة نظر شيخنا **ابن قتيبة** يتّفق مع ما قال به الكوفيُّون إلى حدّ التطابق، فهو يرى وجود القلب في العربية دون حدود، وهذا الكلام يبرهن لنا مدى تشرّب **عالمنا** لتأويلات الكوفيين واستنباطاتهم وتوسّعهم في القاعدة.

[1] . ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص 322. 323.

الفصل الثاني: الجانب النحوي

وضمّ المباحث الآتية:

1-الممنوع من الصرف.

2-حروف الجر:

3-الحذف والاختصار

4-المذكر والمؤنث

5-مسائل مختارة

الفصل الثاني:

الجانب النحوي

ابن قتيبة ومكانته في النحو

تعددت الاهتمامات التي نبغ فيها ابن قتيبة؛ فنراه قد أجاد في علوم القرآن وغريبه، كذلك اشتغل بالحديث الشريف وغريبه، والأنساب، والشعر والشعراء، ونرى منه الاهتمام باللغة عموماً، حيث عُدّ من اللغويين المعروفين، ومؤلفاته يغلب عليها طابع الدلالة والمعجمية حتى أنّ أصحاب المعاجم استفادوا من المادة العلمية التي ضمنها أغلب كتبه، وكذلك نرى بعض اللغويين مَن يصفون **ابن قتيبة** بالنحوي البارز، والصرفي المجيد، حيث عده غير واحد ممن عُرف بصنعة النحو، أو الصرف، من النحويين والصرفيين المعروفين؛ فقد قال عنه صاحب شذرات الذهب ابن العماد الحنبلي: "الإمام النحوي اللغوي"[1]، وقد ذكر القفطي في كتابه إنباه الرواة أنه: كان "عالماً باللغة والنحو"[2]، وتحدّث عنه بطرس البستاني في دائرة المعارف بقوله: "النحوي اللغوي"[3]، وذكره ابن كثير في كتابه البداية والنهاية، حيث قال:"النحوي اللغوي"[4]، وقد أورد ابن النديم أنّ ابن قتيبة كان: "عالماً باللغة والنحو"[5]، وابن الأنباري قال عنه في نزهة الألباء: "كان فاضلاً في اللغة والنحو والشعر"[6].

1 . ابن العماد الحنبلي، أبو الفلاح عبد الحي، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، دار المسيرة بيروت، ط2، 1979،2/ 169.

2. القفطي، جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف، إنباه الرواة على أنباه النحاة، تحقيق، محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة، ط3، 2007، 147/2.

3 . بطرس البستاني، دائرة المعارف، دار المعرفة، بيروت لبنان، ط بلا، 1/ 645.

4 . ابن كثير القرشي الدمشقي، عماد الدين أبو الفداء إسماعيل بن عمر، البداية والنهاية في التاريخ، مكتبة السعادة بجوار محافظة مصر، ط بلا، 11/ 48، وابن خلكان، وفيات الأعيان، 3/ 42.

5 . ابن النديم، الفهرست، 1/ 236.

6 . ابن الأنباري، نزهة الألباء، ص160.

وقال عنه القفطي:"كان يغالي في مذهب البصريين، إلاّ أنه خلط المذهبين، وحكى في كتبه عن الكوفيين"[1]

والمتأمل فيما أُثِر عن ابن قتيبة من اشتغاله في التأليف في النحو، التي جعلت من ابن قتيبة يأخذ من هذا العلم بسبب، ويكن له فيه رأي، فمما ألفه في النحو، جامع النحو الصغير، والكبير، فهي خير دليل على علو كعب ابن قتيبة في النحو، إلاّ أنها فقدت مع جملة ما فقد من التراث العربي الكبير، إلاّ أنّ ما يشحذ من عزيمتنا، ويرفع من هممنا وجود آراء واجتهادات نحوية، وصرفية لابن قتيبة متناثرة في بعض كتبه التي وصلت إلينا، وهذا ما شجعنا لأن نبحث في هذا التراث الذي لم يهتم به دارسو اللغة العربية ظناً منهم أنّ من لم يك في عصر الأولين من النحويين من أمثال سيبويه وأقرانه ليس موضع اهتمام، ومتابعة، وتقصي.

[1]. القفطي، إنباه الرواة، 2 /147، إميل بديع يعقوب، المعجم المفصل في اللغويين العرب، 1/ 364.

المبحث الأول: الممنوع من الصرف

الصرف في اللغة: هو ردّ الشيء عن وجهه. والصرف: أن تصرف إنسانًا عن وجه يريده إلى مصرف غير ذلك، وصرّف الشيء: أعمله على غير وجه، كأنه يصرفه عن وجهه إلى وجه آخر[1].

وفي الاصطلاح: "هو التنوين الدّال على أمْكَنِيّةِ الاسمِ في باب الاسمية"[2]، وبناءً على ذلك فإنّ الاسم المنصرف هو ما دخله "الكسرة والتنوين للضرورة، أو الخفّة، أو التناسب"[3].

يعد الممنوع من الصرف من المواضيع الهامة التي شُغِل بها النحويون منذ أن بدأ تقعيد النحو، ومن المعلوم أنّ الاسم المنصرف هو الاسم الذي تظهر عليه علامات الإعراب كلها، الرفع، والنصب، والجرّ، ويظهر كذلك التنوين؛ وقد قال سيبويه: "التنوين علامة للأمكن عندهم، والأخفَّ عليهم، وتركُه علامةٌ لما يستثقلون"[4] ، وهذا القول يشير فيه سيبويه إلى كون الاسم المتمكّن هو الأخف، وهو الذي تظهر عليه علامات الإعراب كلّها، والتنوين، وإذا لم تظهر بعض علامات الإعراب، أو التنوين فإنّه يعتبر ممنوعًا من الصرف.

ذكر ابن الأنباري في حديثه عن العلل التي تمنع من الصرف أنّها: "تسع؛ وهي: وزن الفعل، والوصف، والتأنيث، والألف والنون الزائدتان، والتعريف، والعجمة، والعدل، والتركيب، والجمع"[5].

والعلّة في منع الاسم من الصرف مشابهته الفعل، قال سيبويه: "فجميع ما يتْرَكُ صرفهُ مضارَعٌ به الفعل، لأنّه إنما فُعِل ذلك به لأنه ليس له تمكُّنُ غيره، كما أنَّ الفعل ليس له تمكّنُ الاسم"[6].

---

[1]. لسان العرب (صرف)، 9/ 189 وما بعدها.

[2]. الدقر، عبد الغني، معجم النحو، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط 3، سنة 1986، ص 367

[3] . التّهانوي، المولودي محمد أعلى بن علي، موسوعة اصطلاحات العلوم الإسلامية المعروف بكشّاف اصطلاحات الفنون، منشورات مكتبة خيّاط، بيروت، ط بلا، سنة 1966، 4/ 839

[4]. سيبويه، الكتاب، 1/ 22.

[5] . ابن الأنباري، أسرار العربية، ص 307.

[6] . سيبويه، الكتاب، 1/ 22، 23.

وقال ابن السرّاج عند كلامه عن الاسم غير المنصرف مثل قول سيبويه[1]؛ وكذلك قال الأزهري[2].

وعلل ابن الأنباري جرّ الممنوع من الصرف بالكسرة بقوله: " إنما مُنع من التنوين؛ لأنَّه علامة التصرف فلمَّا وجد ما يوجب منع التصرف وجب أن يحذف، ومنع الجر تبعًا له"[3].

وقد علل ابن الأنباري السبب من المنع من الصرف بوجود علّة واحدة قال: "لأنَّ الأصل في الأسماء الصرف، ولا تمتنع من الصرف بعلة واحدةٍ؛ لأنها لا تقوى على نقله عن أصله، إلا أن تكون العلَّة تقوم مقام علتين؛ فحينئذٍ تمنع من الصرف بعلة واحدة؛ لقيام علة مقام علتين"[4].

ويمنع الاسم من الصرف وجود علّة واحدة تقوم مقام علّتين، كألف التأنيث الممدودة، وصيغة منتهى الجموع. أو لوجود علّتين معًا، فلا تكفي واحدة منهما.

وقد حرص ابن قتيبة في مصنّفاته على بيان الممنوع من الصرف، وبيانه للقارئ، كلّما تهيّأ له ذلك؛ ومن ذلك مثلا قوله: "وقوله: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ أَكَابِرَ مُجْرِمِيهَا﴾[5] أي: جعلنا في كل قرية مجرميها أكابر. وأكابر لا ينصرف. وهم العظماء"[6]. إضافة إلى ما خصّه لهذا الموضوع من بيان، ولما أولاه من أهميّة تتجلى في عقده بابًا خاصّا له[7]، بيّن فيه العلل المانعة من الصرف، وفصّل فيما كان حولها من خلاف، وعزّزها بالأمثلة الموضّحة؛ وفيما يلي عرض نماذج منها:

---

1 . ابن السرّاج، الأصول في النحو، 2/ 79.

2 . الأزهري، شرح التصريح، 2/ 315.

3 . ابن الأنباري، أسرار العربية، 309.

4 . المرجع السابق، 308، 309.

5 – سورة الأنعام، الآية 123. قال ابن قتيبة: "اليعقوب: ذكر الحَجَل، واسم الرجل أعجميٌّ وافق هذا الاسم من العربي، إلا أنه لا ينصرف، وما كان على هذا المثال من العربي فإنه ينصرف، نحو يَرْبوع ويَعْسوب؛ لأنه وإن كان مزيداً في أوله فإنه لا يضارع الفعل وهو غير مختلف في صرفه إذا كان معرفة" أدب الكاتب باب المسمون بأسماء الطير ، ص58، وقال:"كل ممدود لا ينصرف نحو زكريّاء" أدب الكاتب باب ما يستعمل كثيرًا من النسب في الكتب، ص 192، وغيرها.

6 . ابن قتيبة، غريب القرآن، 1/ 159.

7 – ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص 193.

الأسماء المؤنّثة وعلّة منعها من الصرف

قال **ابن قتيبة:** "كل أسماء المؤنث لا تنصرف في المعرفة، وتنصرف في النكرة، إلا أن تكون في آخره ألف التأنيث، مقصورةً كانت أو ممدوة، نحو صَفْرَاء، وحَمْرَاء، وحُبْلَى، وبُشْرَى، وحُبارى، فإن ذلك لا ينصرف في معرفة ولا نكرة"[1].

يشير **ابن قتيبة** بقوله هذا إلى علّة التأنيث، فهي تمنع من الصرف لوحدها، فتقوم مقام علّتين إذا كان التأنيث بالألف مقصورة كانت أو ممدودة، كما تمنع من الصرف بوجود علّة أخرى مساندة لها إذا كان التأنيث بالتاء، سواء كان التأنيث لفظًا، أو معنى، فإذا كان نكرة صُرِف.

وقد أشار جمع من النحاة إلى هذا المعنى في حديثهم عن علل المنع من الصرف، فما يقوم فيه التأنيث مقام علّتين.

قال ابن يعيش: "فأمّا ألف التأنيث المقصورة والممدودة، نحو: "حُبلى"، و"بُشرى"، و"سَكْرَى"، و"حمراء"، و"صفراء"، فإنّ كلّ واحدة منهما مانعة من الصرف بانفرادها، من غير احتياج إلى سبب آخر، فلا يُنوّن شيء من ذلك في النكرة. فإذا لم ينصرف في النكرة، فأحرى أنْ لا ينصرف في المعرفة؛ لأنّ المانع باقٍ بعد التعريف، والتعريف ممّا يزيده ثقلا"[2].

وقال ابن جني: "فكلّ اسم وقعت فيه واحدة من ألفي التأنيث، فإنّه لا ينصرف: معرفة ولا نكرة، وإنّما لم ينصرف نكرة؛ لأنّه مؤنّث، وتأنيثه لازم، فكأنّه فيه تأنيثين"[3].

وعلّل الصبّان منع الاسم من الصرف لوجود ألف التأنيث بقوله: "وإنما استقلت بالمنع؛ لأنها قائمة مقام شيئين؛ وذلك لأنها لازمة لما هي فيه، بخلاف التاء فإنها في الغالب مقدرة الانفصال، ففي المؤنث بالألف فرعية من جهة التأنيث وفرعية من جهة لزوم علامته"[4].

---

[1] . ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص 193- 196.

[2] . ابن يعيش، شرح المفصّل، 1/ 168.

[3] . ابن جني، اللمع، ص 152.

[4] . الصبّان، حاشية الصبّان، 3/ 230.

وعلى هذا فإنّ ألف التأنيث تمنع الاسم من الصرف مطلقًا، مقصورة كانت أو ممدودة، وسواء كان الاسم علمًا أو غير علم.

أمّا ما كان مؤنّثًا بالتاء، فلا يمنع من الصرف إلا بوجود علّة مساندة، وهي العلميّة، قال سيبويه: "اعلم أن كل هاء كانت في اسم للتأنيث فإن ذلك الاسم لا ينصرف في المعرفة وينصرف في النكرة"[1]، وقال الأستراباذي: "والتأنيث بالتاء على ضربين: أحدهما أنْ يكون التاء فيه ظاهرًا، فشرطه العلميّة، سواءً كان مذكّرًا حقيقيًا كـ "حمزة"، أو مؤنّثًا حقيقيًا كـ "عزّة"، أو لا هذا ولا ذاك كـ "غُرّة"، فالعلميّة شرط تأثيره متحتّمًا، فلا يؤثّر من دون العلميّة... وثانيهما: أنْ يكون التاء مقدّرًا، وهو الذي سمّه المصنّف بالمعنويّ، سواء كان حقيقيًا، كـ "هند"، و"زينب"، أو غير حقيقيّ كـ "حلب"، و"مصر"، ...، ولا تؤثّر التاء المقدّرة إلا مع العلميّة"[2].

وقال ابن عقيل: "فإن كان العلم مؤنثا بالهاء امتنع من الصرف مطلقا أي سواء كان علما لمذكر كـ "طلحة" أو لمؤنث كـ "فاطمة""[3].

وبناء على ما سبق فإنّ ألف التأنيث تقوم مقام علّتين في منع الاسم من الصرف، أمّا التاء فلابدّ من انضمام علّة أخرى لها، وهي العلميّة، لمنع الاسم من الصرف، وإلّا صرف الاسم معها.

ويلاحظ من كلام **ابن قتيبة** أنّه ركّز في حديثه عن التأنيث المانع من الصرف على المؤنّث بالألف، فأشار إلى نوعيه (المقصور، والممدود)، وعزّز ذلك بالأمثلة التي توضّحه، ولعلّ سبب ذلك راجع إلى قلّة استعمال الألف للتأنيث مقارنة بالتاء، فكان فيها الزلل أكثر.

---

[1] . سيبويه، الكتاب، 3/ 220.

[2] . الأستراباذي، شرح الكافية، 1/ 116. 117.

[3] . ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 2/ 331.

القول في المؤنث على ثلاثة أحرف

ويتابع **ابن قتيبة** حديثه عن المؤنّث بقوله: " وما كان منها اسماً على ثلاثة أحْرُفٍ وأوسطه ساكن، فمنهم من يصرفه، ومنهم من لا يصرفه، قال الشاعر:

لَمْ تَتَلَفَّعْ بِفَضْلِ مِئْزَرِها، دَعْدٌ، ولَمّ تُسْقَ دَعْدُ في العُلَبِ[1]

فصرف، ولم يصرف"[2].

ومفاد قول **ابن قتيبة** أنّ ما كان علمًا لمؤنّث، وكان على ثلاثة أحرف، وكان ساكن الوسط، جاز فيه وجهان: الصرف، والمنع من الصرف. وفي هذا الصدد قال السيوطي: "فَإِن كَانَ الْمَعْنَوِيّ ثنائيا كـ"يد" علما لمؤنث، أَو ثلاثيا سَاكن الْوسط، وضعا كـ "هند"، و"جمل"، أَو إعلالا كـ "دار" علما أَصْلهَا: "دوَر" بِالْفَتْح فَفِيهِ مَذَاهِب أَصَحهَا وَعَلِيهِ سِيبَوَيْهٍ وَالْجُمْهُور جَوَاز الْأَمريْنِ فِيهِ الصّرْف وَتَركه وَكِلَاهُمَا مسموع"[3].

وقال الأشموني: " الثلاثي الساكن الوسط، إذا لم يكن أعجميا، ولا منقولا من مذكر، كـ "هند، ودعد" يجوز فيه الصرف، ومنعه، والمنع أحق، فمن صرفه نظر إلى خفة السكون، وأنها قاومت أحد السببين، ومن منع نظر إلى وجود السببين، ولم يعتبر الخفّة"[4].

وعلّل ابن جنّي جواز الأمرين بقوله: "فمن لم يصرف احتجّ باجتماع التعريف والتأنيث فيه، ومن صرف اعتبر قلّة الحروف وسكون الأوسط، فخفّ الاسم عنده بذلك فصرفه"[5]. ولعلّ تعليل

---

[1] – البيت لجرير، وروايته: ... ولم تُغْذَ دَعْدُ بالعُلَبِ. ديوان جرير، شرح: غريد الشيخ، مؤسسة الأعلمي، بيروت، ط1، سنة 1999، ص: 67.

[2] . ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص: 194.

[3] . السيوطي، همع الهوامع، 1/ 108.

[4] . الأشموني، شرح الأشموني، 3/ 458.

[5] . ابن جني، اللمع، ص: 153. وانظر: الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السريّ، ما ينصرف وما لا ينصرف، تحقيق: هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط: 2، 1994، ص: 68.

ابن جني يبيّن لنا سبب ذكر **ابن قتيبة** للوجهين دون أنْ يشير إلى اختياره أحدهما. إذ لكلّ وجه منهما حجّة تجيزه.

الأسماء الأعجمية

قال **ابن قتيبة:** " والأسماء الأعجمية لا تنصرف في المعرفة، وتنصرف في النكرة، وما كان منها على ثلاثة أحرف وأوسطه ساكن، نحو " نُوحٍ، ولوطٍ " فإنه ينصرف في كل حال، وترك بعضهم صرفه كما فعل بما كان في وزنه من أسماء المؤنث"[1].

يفهم من كلام **ابن قتيبة** أنّ العجمة من العلل المانعة من الصرف بشرط العلميّة في الاسم؛ إلا أنْ يكون الاسم على ثلاثة أحرف، وساكن الوسط، فإنّه يُصرف. ومما يؤيد قول ابن قتيبة ما ذكره ابن حيّان الأندلسي، قال: "... والعجمة الشخصيّة مع العلميّة وزيادة على ثلاثة أحرف نحو: إبراهيم فإن كان ثلاثيًا متحرّك الوسط نحو لَمَكَ زنتَل اسمي رجلين ففيه خلاف، فإن كان ساكن الوسط نحو: نُوح فأكثر النحاة على الصرف"[2].

قال السيوطي: "العجمة وتمنع مَعَ العلمية بِشُرُوط أَحدهَا أَن تكون شخصية بِأَن ينْقل فِي أول أَحْوَاله علما إِلَى لِسَان الْعَرَب كإبراهيم وَإِسْرَائِيل فَأول مَا استعملتهما الْعَرَب استعملتهما علمين ... الشَّرْط الثَّانِي أَن يكون زَائِدا على ثَلَاثَة أحرف كإبراهيم وَإِسْحَاق فَإِن كَانَ ثلاثيا صرف سَوَاء تحرّك الْوسط كشتر ولمك اسْم رجل أَو لَا كنوح وَلُوط"[3].

---

[1] . ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص: 194.

[2] . أبو حيّان الأندلسي، ارتشاف الضرب، 1/ 439.

[3] . السيوطي، همع الهوامع، 1/ 103. 104.

وقد علل ابن يعيش سبب كون العجمة من الأسباب المانعة من الصرف حين قال: "لأنّ العجمة دخيلة على كلام العرب، لأنها تكون أوّلاً في كلام العجم، ثمّ تعرّب، فهي ثانية له، وفرع عليه"[1].

وبناء على ما سبق فإنّ **ابن قتيبة** حين أتى على بيان حكم الأسماء الأعجميّة من حيث صرفها وعدمه، عمد إلى الإشارة إلى الخلاف حول ما كان ثلاثيا منها، مع ذكر ما ترجّح عنده من الرأيين دون أنْ يغفل ذكر الرأي الآخر، وهو بهذا يشعر الباحث أنّه لا يفرض آراءه على القارئ، وإنّما يفسح له المجال ليقارن بينها، ويختار ما يقنعه منها.

ما كان على ثلاثة أحرف

وقال **ابن قتيبة:** "وكل جمع ثالث حروفه ألفٌ، وبعد الألف حرفان فصاعداً؛ فهو لا ينصرف في المعرفة ولا في النكرة، نحو "مَسَاجد"، و"مَصَابيح"، و "مَوَاقيت"، و "قَنَاديل"، و "مَحَاريب" إلا أن يكون منه شيء في آخره الهاء، فينصرف، نحو: "جَحَاجِحَة" و "صَيَاقِلة""[2].

يشير **ابن قتيبة** في كلامه السابق إلى أنّ الجمع إذا كان على صيغة "مَفَاعِل"، و"مَفَاعِيل"، يمنع من الصرف، فلا يلحقه التنوين، ولا يجرّ بالكسرة، بشرط ألا تكون في آخره التاء، فيصرف حينئذٍ.

ويؤيّد كلام **ابن قتيبة** ما ذكره المبرّد، قال: "أمّا ما كان من الجمع على مثال "مفاعل، ومفاعيل"؛ نحو: "مصاحف"، و"محاريب". وما كان على هذا الوزن؛ نحو: فعالل، وأفاعل، وأفاعيل، وكلّ ما كان ممّا لم نذكره على سكون هذا وحركته وعدده، فغير منصرف في معرفة، ولا نكرة"[3].

---

[1] . ابن يعيش، شرح المفصّل، 1/ 185.
[2] . ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص: 195.
[3] . المبرّد، المقتضب، 3/ 327.

وقال ابن يعيش مثل كلام المبرد[1]. وتابعهم الأزهري في مقالتهم السابقة[2]؛ وقال الزجاج مثل ما سبق[3].

وأمّا ابن يعيش فذكر أنّ علّة منع مثل هذا الجمع من الصرف كونه لا نظير له في الآحاد، قال: "والذي منعه من الصرف كونه جمعًا لا نظير له في الآحاد، فصار بعدم النظير كأنّه جُمع مرّتين؛ وذلك أنّ كلّ جمع له نظير من الواحد، فحكمه في التكسير والصرف كحكم نظيره... وهذا الجمع، اعني "مساجد"، و"دراهم" لمّا كان الجمع الذي ينتهي إليه الجموع، ولا نظير له في الآحاد، مكسّر على حدّه، صار كأنّه جُمع مرّتين، نحو: "كَلْب، وأكْلب، وأكالب"، و"رهط، وأرْهط، وأراهط". وكرّرت العلّة، وقامت مقام علّتين"[4].

ويشار إلى أنّ **ابن قتيبة** استثنى من هذا الجمع ما لحقته الهاء، قال: "إلا أن يكون منه شيء في آخره الهاء، فينصرف، نحو: "جَحَاجِحَة" و "صَيَاقِلة""[5]. وإلى هذا نبّه ابن جني بقوله: " فَإِن كَانَت فِيهِ [يريد الجمع على مثال "مفاعل"، و"مفاعيل"] هَاء التَّأْنِيث عَاد إِلَى حكم الْوَاحِد فَلم ينْصَرف معرفَة، وَانْصَرف نكرَة وَذَلِكَ نَحْو "صياقلة"، و"ملائكة"، و"كيالجة"، و"موازجة""[6].

وقال ابن السراج: "أنك حين أدخلت في الجمع الهاء صرفته في النكرة نحو: "صياقلة"، و"جحاجحة"، لما دخل في غير بابه"[7].

---

[1] . ابن يعيش، شرح المفصّل، 1/ 178.

[2] الأزهري، شرح التصريح، 2/ 317 . 318.

[3] . الزجاج، ما ينصرف وما لا ينصرف، ص: 63.

[4] . ابن يعيش، شرح المفصّل، 1/ 178. 179. وانظر: ابن جني، اللمع، ص: 157 . 158.

[5] . ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص 195.

[6] . ابن جني، اللمع، ص 158، وانظر: المبرّد، المقتضب، 3/ 345.

[7] . ابن السرّاج، الأصول في النحو، 2/ 98.

ونستنتج مما سبق أنّ صيغة منتهى الجموع لا تتصرف نكرة إلاّ إذا اقترنت بالهاء، فحينئذٍ تصرف لأنّها خرجت على مثال الواحد؛ وهذا مضمون قول **ابن قتيبة**، وبهذا يظهر لنا جليًّا أنّ صاحبنا كان على علم ودراية كبيرة بالنحو فضلًا عن الصرف.

القول في أشياء

يقول **ابن قتيبة:** ""أَشْيَاءُ" لا تنصرف في معرفة ولا نكرة؛ لأنها أفْعِلاءُ، وأسماءٌ تنصرف لأنها أفْعَال"[1].

حيث يشير **ابن قتيبة** في قوله السابق إلى أنّ لفظة "أشياء" خُصّت دون غيرها من الكلمات بالمنع من الصرف سواء كانت معرفة أو نكرة؛ لأنّها جاءت على وزن "أفعلاء". والحقيقة أنّ الواقع اللغوي لهذه اللفظة على ألسنة العرب كان عدم صرفها، وهذا ما ذكره الخليل ابن أحمد في قوله: "والعرب لا تصرف "أشْيَاء"، وينبغي أنْ يكون مصروفًا؛ لأنّه على حدّ "فيءٍ وأفياءٍ"[2]، ونقل ابن جني عن الهرويّ صرفها، بقوله: "قال أبو حاتم فيما حكاه عنه أبو الحسن علي بن محمد الهروي: إنّما تركوا صرف "أشياء" على غير قياس؛ لأنّه جمع "شيء"، مثل: "حيّ، وأحياء"؛ وقد بلغني أنّ من العرب من يصرفها"[3].

---

[1] . ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص 196.

[2] . الفراهيدي، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد، كتاب العين، تحقيق، مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، طبع بدار ومكتبة الهلال، طبعة مصورة بالأوفست عن طبعة دار الرشيد، بغداد، سنة 1982، سنة الطبع 1990، 6/ 295. 296، (شيء)، والحميري، نشوان بن سعيد، شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، ط بلا، سنة 1983، 5/ 478 . 479. وانظر: ابن منظور، لسان العرب، 1/ 98. وما بعدها (شيء).

[3] . ابن جني، المنصف، 2/ هامش 97.

وقد اتجه المحدثون في تعليلهم منع صرف كلمة "أشياء" مذهبًا مغايرًا، حيث جعلوا علّة المنع راجعة إلى كراهية توالي الأمثال؛ إذْ وقعت في السياق القرآني في سياق توالت فيه الهمزات، "ولو صرفت لقيل: "عنْ أشْيَاء إنْ"، ولا يخفى ما فيه من تكرار المقطع "إنْ""[1].

ولعلّ ورودها في القرآن غير مصروفة في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ إِنْ تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ﴾[2]، هو الذي ولّد الخلاف حولها، وجعل الصرفيين يخوضون في بيان وزنها؛ إذ شكّل وزن هذه الكلمة خلافًا بين المدرستين الكوفيّة والبصريّة؛ قال صاحب الإنصاف: "ذهب الكوفيون إلى أن "أشياء" وزنه أَفْعَاء، والأصل أفعلاء،... وذهب البصريون إلى أن وزنه لفعاء، والأصل فعلاء"[3].

واحتج كلّ فريق منهم بحجّة تقوّي قوله وتعلّله، فاحتجّ البصريون بأن قالوا: "أصله: "شيْئاء" على "فعْلاء" كـ "طَرْفَاء"، و"حُلَفَاء"، فاستُثْقِل اجتماع همزتين، ليس بينهما حاجز قويّ، فقدّموا الهمزة التي هي لام إلى الفاء"[4]. وعلى هذا الأساس فإنّ كلمة "أشياء" ممنوعة من الصرف تشبيهًا لما في آخره ألف التأنيث الممدودة، نحو: "صحراء، وحمراء"[5].

واحتجّ الكوفيون بقولهم: "إنّما قلنا إنّ وزنه "أَفْعَاء"؛ لأنّه جمع "شيء" على الأصل، وأصل "شيء" "شيِّء" مثل "شيِّع"، فقالوا في جمعه: "أشْيِئَاء" على "أَفْعِلاء" كما قالوا في جمع "لَيِّن": "ألْيِنَاء"، إلّا أنّهم حذفوا الهمزة التي هي اللام طلبًا للتخفيف"[6].

---

[1] . عبد التواب، رمضان، التطوّر اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه، مكتبة الخانجي، القاهرة، ودار الرفاعي، الرياض، ط بلا، سنة 1981، ص 46، وانظر اللغة العربية المعاصرة، كامل، ص 100.

[2] . سورة المائدة، الآية 101.

[3] . ابن الأنباري، الإنصاف، 2/ 298.

[4] . الزَبيدي، عبد اللطيف بن أبي بكر الشَرجيّ، ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، تحقيق، طارق الجنابي، مكتبة النهضة العربية بيروت، ط 1، سنة 1987، ص 85، وانظر: السيوطي، الأشباه والنظائر، 4/ 303. 304. والسامرائي، إبراهيم، المدارس النحويّة أسطورة وواقع، دار الفكر، عمان . الأردن، ط بلا، سنة 1987، ص 86.

[5] . انظر: ابن جني، المنصف، 2/ 94. 95.

[6] . ابن الأنباري، الإنصاف، 2/ 298.

فابن قتيبة ذكر علّة منع أشياء من الصرف مجيئها على وزن أفعلاء، وهذا الكلام يتفق مع ما ذكره الكوفيون، وعللوا به منع لفظة أشياء من الصرف، وأهمل علّة البصريين ورأيهم في هذه المسألة.

ونخلص مما سبق أنّ كلمة "أشياء" وردت في لسان العرب غير مصروفة، وأنّ ابن قتيبة نحا منحى الكوفيين في تفسير منعها من الصرف، بذكره لوزنها. وهذا الموضع يضيف إلى ما سبق من مواضع ميل ابن قتيبة لآراء الكوفيين، والسير على نهجهم.

ويرى الباحث أنّ علة المنع من الصرف التي تحدّث عنها الصرفيون لم تكن تامّة الوضوح بالنسبة للعلماء، فالعلل تختلف باختلاف اللفظة، ومعناها، وهذا ما سبب الخلل في الاتفاق على المنع من الصرف.

المبحث الثاني: حروف الجر:

تُعدّ حروف الجرّ من الأدوات الأصلية في النحو[1]، تقوم بدور وظيفيّ في الجملة، من حيث إنّها تكوّن العلاقة الموجودة بين الأجزاء المختلفة من الجملة، وتربط بينها، وعُدّت من الأدوات؛ لأنّ الأداة ليست "اسما (ضميرًا)، أو صفة، أو فعلا"[2].

ولم تتفق مصنّفات النحو قديمًا وحديثًا على عدد معيّن يحصر حروف الجرّ، فاختلف عددها؛ ويمكن حصر هذه الاختلافات عامة في خمسة اتجاهات، وهي على النحو التالي [3]:

الاتجاه الأوّل: أنّ حروف الجرّ عشرون حرفًا، ويمثله ابن مالك في ألفيته، وما جاء عليها من شروحات، وهي: "مِنْ، إلى، حتّى، خلا، حاشا، عدا، في، عن، على، مذ، منذ، رُبّ، اللام، كي، الواو، التاء، الكاف، الباء، لعلّ، متى" [4]، وهذا الاتجاه هو الغالب في مصنفات النحو الحديثة[5].

الاتجاه الثاني: أنّ حروف الجر واحد وعشرون حرفًا، ويمثله سيبويه، حيث أضاف إلى ما سبق ذكره "لولا"، فعدّها من حروف الجرّ إذا وليه ضمير متصل؛ نحو: "لولاي"، و"لولاك" [6]. ويمثله الهروي في مصنفه "الأزهية في علم الحروف"؛ حيث زاد على المجموعة المشهورة "مع" بمعنى "**بعد**"[7]

---

[1]. انظر: حسّان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 123.

[2]. فليش اليسوعي، هنري، العربية الفصحى، تعريب وتحقيق: عبد الصبور شاهين، المطبعة الكاثوليكية بيروت، ط1، سنة 1966، ص 177.

[3]. انظر: خير الدين، هاني، دراسة مقارنة في حروف الجرّ العربية والإنجليزيّة، رسالة دكتوراة، جامعة القديس يوسف، 1979، ص 17، وما بعدها.

[4]. انظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 2/ 3، والأشموني، شرح الأشموني، 2/ 356.

[5]. انظر مثلا: حسن، النحو الوافي، 2/ 320، والغلاييني، مصطفى، جامع الدروس العربية، 3/ 165.

[6]. سيبويه، الكتاب، 2/ 373.

[7]. الهروي، علي بن محمد، الأزهيّة في علم الحروف، تحقيق، عبد المعين الملّوحي، مطبوعات مجمع اللغة العربية دمشق، ط2، سنة 1981، ص: 281.

الاتجاه الثالث: أنّ حروف الجرّ سبعة عشر حرفًا، ويمثله الجرجاني؛ وهذه الحروف هي: "الباء، من، إلى، عن، على، في، الكاف، اللام، رُبّ، حتّى، مذ، منذ، واو القسم، تاء القسم، خلا، عدا، حاشا"[1].

الاتجاه الرابع: أنّ حروف الجرّ ثمانية عشر حرفًا، ويمثله ابن هشام في مصنّفه شذور الذهب، فذكر من الحروف الجارة: مِنْ، إلى، عن، على، الباء، اللام، في، الكاف، حتّى، الواو، التاء، كي، مذ، منذ، ربّ[2]، وأضاف في الاستثناء: خلا، عدا، حاشا[3].

الاتجاه الخامس: أنّ حروف الجرّ ثلاثة وعشرون حرفًا، ويمثله الأشموني، وابن هشام، وهي تشمل "حروف الجرّ العشرون، مضافا إليها: بله، ولات، وها التنبيه"[4].

أمّا عدّة هذه الحروف عند **ابن قتيبة** فهي خمسة وعشرون حرفًا، قال: "حروف الجرّ: من، وعلى، وإلى، وعند، وفي، وعن، ومع، (وأمام، وقدام)، وخلف، وبين، ودونَ، وبعض، وكلّ، وقبل، وبعد، وأسفل، وأعلى، وفوق، وتحت، وحذاء، وإزاء ، وتِلقاء، ومقابل، وسواء"[5].

ويلاحظ مما سبق أنّ حروف الجرّ عند **ابن قتيبة** جاءت مختلفة في عددها ومضمونها عمّا حدّده النحاة قديمًا وحديثًا، أمّا عددها فقد فاقت كلّ الاتجاهات السابقة كما هو ظاهر، وأمّا في مضمونها أو ماهيتها فقد أورد بعضًا مما ذكره العلماء، نحو: " من، وعن، وعلى، وإلى، وعند، وفي، ومع"، وانفرد في عدّ بعض منها ضمن حروف الجرّ؛ وذلك نحو: "(وأمام، وقدام)، وخلف، وبين، ودون، وبعض، وكلّ، وقبل، وبعد، وأسفل، وأعلى، وفوق، وتحت، وحذاء، وازاء ، وتلقاء،

---

1 . انظر الجرجاني، الجمل، ص 220 وما بعدها.

2 . انظر، ابن هشام، شذور الذهب، ص: 317، وما بعدها.

3 . ابن هشام، شذور الذهب، ص 267.

4 . الأشموني، شرح الأشموني، 2/ 362 . 363.

5 . ابن قتيبة، تلقين المتعلم من النحو، تحقيق، عبد الله الناصير، ص 16.

ومقابل، وسواء". ولم يفصّل **ابن قتيبة** في بيان السبب الذي جعله يعدّ مثل تلك الألفاظ ضمن حروف الجرّ، مع أنّ بعضها في الحقيقة من الأسماء وليس من الحروف، ولم يبيّن أيضا المواضع التي تعمل فيها تلك الألفاظ عمل حرف الجرّ، أو تحلّ محلّه. والظاهر في ظنّ الباحث أنّ العلة في ذلك هي اشتراكها مع حروف الجرّ في الوظيفة النحويّة، وهي جرّها لما بعدها، واستخدامها للتعدية؛ بإيصالها الفعل اللازم إلى مفعوله، وهذا ما يمكن أن يبرّر جمع **ابن قتيبة** الحروف والأسماء تحت مجموعة الحروف الجارة.

وعلى هذا فـ"الحقيقة أنّ **ابن قتيبة** حاول أن يجتهد، ويستقل برأيه، ولا يتبع هذا الرأي أو ذاك دون تدبر أو عن هوى لا تؤيده قرينة. ومحاولاته من هذا القبيل من مظاهر شخصيته العلمية في كتبه جميعاً"[1].

وبناء على هذا يمكننا أنْ نقول إنّ **ابن قتيبة** يُمثّل اتجاهًا آخر يضاف إلى الاتجاهات السابقة في حصر حروف الجرّ بغضّ النظر عن مدى الهوّة بين ما ذكره العلماء وما جاء به من ألفاظ خالف فيه اتجاهات غيره. وهذا لا يعني بالضرورة أنّ بقية حروف الجرّ التي ذكرها العلماء ليست في نظره حروف جرّ؛ ويدلّ على ذلك أنّه أتى على ذكرها في مواضع أخرى، نحو: حروف الجرّ الزائدة، وإنابة حروف الصفات بعضها عن بعض وسيأتي بيانها. ولعلّه عزف عن ذكرها هنا لشهرتها.

---

[1] . سَلام، محمد زغلول، ابن قتيبة، دار المعارف بمصر، ط بلا، سنة 1965، ص56.

حروف الجر من حيث الأصالة وعدمها

قسّم النحاة حروف الجرّ من حيث أصالتها وعدم أصالتها إلى ثلاثة أقسام:

1- الحرف الأصلي: وهو الذي يؤدي معنى جديدًا في الجملة، ويوصل بين معنى عامله والاسم المجرور به.

2- الحرف الزائد: وهو الذي لا يفيد معنى جديدًا، وإنّما يقوّي المعنى القائم في الجملة كلّها، سواء أكان المعنى إيجابيًا أم سلبيًّا.

3- حرف الجرّ الشبيه بالزائد: وهو يجرّ الاسم بعده لفظًا فقط، ويفيد الجملة معنى جديدًا[1].

وقد خصّ **ابن قتيبة** القسم الثاني **(حرف الجرّ الزائد)** من بين تلك الأقسام، وأولاه عناية خاصة، فعرض طائفة من حروف الجرّ التي يكثر زيادتها في الكلام، وبيّن مواضع زيادتها، وعرض أمثلة لذلك. ولم نجد صدى لهذا الاهتمام عند النحاة، فسمّت الحروف الزائدة بحروف الصلة، أو اللغو، أو الحشو[2]، وهذا يشي بقلة العناية بها، وإهمالها؛ فهي حقيقة لا تقوم بوظيفة الحروف الأصلية؛ وهي "الفصل بين الفعل الواصل بنفسه وبين الفعل الواصل بغيره؛ ليمتاز السبب الأقوى من السبب الأضعف"[3]، ولكن هذا لا ينفي أهميتها في الجملة على الصعيدين المعنوي واللفظي، قال السامرائي: "للحروف الزائدة فائدتان: فائدة معنوية، وفائدة لفظية. فالفائدة المعنوية: تأكيد المعنى الثابت وتقويته، ... والفائدة اللفظية: ... فهي تزيّن اللفظ، وكونه بزيادتها أفصح، أو كون الكلمة، أو الكلام بسببها مهيّأ لاستقامة وزن الشعر، أو لحسن السجع، أو غير ذلك"[4].

---

[1] . انظر: حسن، النحو الوافي، 2/ 434، وما بعدها.

[2] . السامرائي، عباس محمد، دراسة في حروف المعاني الزائدة، مطبعة الجامعة، بغداد، ط 1، 1987، المقدمة ص: ج.

[3] . ابن يعيش، شرح المفصّل، 4/ 356.

[4] . السامرائي، عباس محمد، دراسة في حروف المعاني الزائدة، المقدّمة ص: د.

ولعلّ تنبه **ابن قتيبة** لهذه القيمة، وإدراكه لها هو ما جعله يشذّ عمّا درج عليه النحاة؛ بإفراد موضوع زيادة حروف الجرّ، وبيان مواضعها، والتعرّض لمسائلها، والإحاطة بها. وسيعرض الباحث نماذج تبين ذلك.

قال **ابن قتيبة:** "والباء الزائدة نحو: بزيد، واللام الزائدة نحو: لزيد، والكاف الزائدة نحو: كزيد"[1].

زيادة الباء:

قال ابن قتيبة: "والباء تزاد في الكلام، والمعنى إلقاؤها."كقوله سبحانه: ﴿تَنْبُتُ بِالدُّهْنِ﴾[2]، وقوله: ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ﴾[3]، أي اسم ربك؛ وقوله: ﴿عَيْناً يَشْرَبُ بِها عِبادُ اللَّهِ﴾[4]، أي يشربها؛ وقوله سبحانه:﴿وَهُزِّي إِلَيْكِ بِجِذْعِ النَّخْلَةِ﴾[5]، أي هزّي جذع؛ وقال ﴿فَسَتُبْصِرُ وَيُبْصِرُونَ (5) بِأَيِّكُمُ الْمَفْتُونُ﴾[6]، أي أيكم المفتون... وقال امرؤ القيس: *هَصَرَتْ بِغُصْنٍ ذي شَماريخَ مَيّالِ*[7]. أي: غصنا"[8].

وقال أمية بن أبي الصّلت:

إذ يَسَفُّون بالدقِيقِ وكانوا ... قَبْلُ لا يَأْكُلون شيئا فَطِيرا[9]

وقال تعالى: ﴿تُلْقُونَ إِلَيْهِمْ بِالْمَوَدَّةِ ﴾[10]، وقوله: ﴿وَمَنْ يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحادٍ بِظُلْمٍ﴾[11]."[12]

---

[1] . ابن قتيبة، تلقين المتعلّم من النحو، تحقيق، عبد الله الناصير، ص 16.

[2] . سورة المؤمنون، الآية 20.

[3] . سورة العلق، الاية 1.

[4] . سورة الإنسان، الآية 6.

[5]. سورة مريم، الآية 25.

[6] . سورة القلم، الآية 5، 6.

[7] – هذا عجز البيت، وصدره: *فلمّا تَنازَعْنا الحَدِيثَ وأَسْمَحَتْ*. ديوان امرئ القيس، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، ط4، سنة 1984، ص 32.

[8] . انظر ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص 345. 346، وانظر تأويل مشكل القران، ص 155 وما بعدها.

[9] – ورد في ديوانه برواية * قَبْلُ لا يَأْكُلون خبزًا فَطِيرا *. ديوان أمية بن أبي الصلت، تحقيق: عبد الحفيظ السطلي، المطبعة التعاونية، دمشق، ط2، سنة 1977، ص 397.

[10] . سورة الممتحنة، الآية 1.

[11] . سورة الحج، الآية 25.

[12] . ابن قتيبة، تأويل مشكل القران، ص 155. 157.

زيادة من:

قال ابن قتيبة: "و(من) قد تزاد في الكلام أيضا، كقوله: ﴿ما أُرِيدُ مِنْهُمْ مِنْ رِزْقٍ﴾[1]، أي: ما أريد منهم رزقا. وتقول: ما أتاني من أحد، أي أحد"[2].

زيادة اللام:

قال ابن قتيبة: "و(اللام) قد تزاد، كقوله سبحانه: ﴿لِلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ﴾[3]"[4].

(الكاف)

قال ابن قتيبة: "والكاف قد تزاد، كقوله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾[5]"[6].

(على)

قال ابن قتيبة: "وعلى قد تزاد. قال حميد بن ثور:

أبى الله إلا أنّ سرحة مالك　　　على كلّ أفنان العَضاه تروق[7]

أراد: تروق كلّ أفنان"[8].

وقال ابن قتيبة: "وغير، وحاشا، وذوى، وذات، وذووا، وذوا، ولدى، ولدن، وسبحانَ، ومعاذَ، وويح، وويل، وويس، وخِذْنٌ، وتِربٌ، وقِرَنٌ، وشبهٌ، ونظيرُه. فهذه الحروف تخفض الأسماء والنعوت"[9].

---

[1]. سورة الذاريات، الآية 57.

[2] . ابن قتيبة، تأويل مشكل القرآن، ص 157.

[3] . سورة الأعراف، الآية 154.

[4] . ابن قتيبة، تأويل مشكل القرآن، ص 157.

[5] . سورة الشورى، الآية 11.

[6] . ابن قتيبة، تأويل مشكل القرآن، ص 157.

[7] – ديوان حميد بن ثور، جمع: رضوان محمد حسين النجّار، مطبعة الخالدي، عمّان، الأردن، ط1، سنة 1985، ص 117.

[8] . ابن قتيبة، تأويل مشكل القرآن، ص 157.

[9] – ابن قتيبة، تلقين المتعلم من النحو، تحقيق، عبد الله الناصير، ص 16.

الإنابة والتضمين[1]

تدخل حروف المعاني الكلام لضرب من الاختصار، فتجيء مع الأسماء والأفعال لمعانٍ، وقد تكون عوضًا عن جمل، فتفيد معناها بأوجز لفظ، قال ابن يعيش: "... أنّ حروف المعاني جُمَعَ جيء بها نيابةً عن الجمل، ومفيدةً معناها من الإيجاز والاختصار... ولذلك من المعنى لا يحسن حذف حروف المعاني كحروف الجر ونحوها، لأنّ الغرض منها الاختصار، واختصارُ المختصر إجحافٌ"[2] فهي لا تلزم معنى بعينه، وهذا ما جعل مقاصد الكلام متعدّدة، وغير ثابتة عند سياق واحد، قال المرادي: "فإنّه لمّا كانت مقاصد كلام العرب، على اختلاف صنوفه، مبنيّا أكثرها على معاني حروفه، صُرِفَت الهِمم إلى تحصيلها، ومعرفة جملتها وتفصيلها، وهي مع قلّتها، وتيسُّر الوقوف على جملتها، قد كثُر دورها، وبَعُد غورها، فعزّت على الأذهان معانيها، وأبت الإذعان إلاّ لمن يعانيها"[3].

فالظاهر من قول المرادي أنّ توظيف الحروف في الكلام كان لتعدّد في معانيها واختلاف دلالاتها، وهذا في الحقيقة موضع خلاف بين النحاة؛ وتتجلى صور الاختلاف في موقف علماء المدرستين البصرية والكوفية من هذه القضيّة.

فالبصريون يرون أنّ للحرف معنىً واحدًا لا يفارقه، ولا يتغيّر عنه، فيمنعون إنابة الحروف الجارة قياسًا، وحجتهم في ذلك أنّ حروف الجر هي كحروف الجزم والنصب، التي لا ينوب بعضها عن بعض، ويرون أنّ المواضع التي ظاهرها الإنابة إمّا أنّها مؤولة تأويلا يقبله اللفظ؛ نحو قوله:

---

[1] – يراد بالتضمين هنا "أنْ يؤدّي حرف معنى حرف آخر؛ نحو الآية ﴿فَاسْأَلْ بِهِ خَبِيرًا﴾ [الفرقان: 59]، أي عنه". يعقوب، إميل بديع، موسوعة علوم اللغة العربية، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، سنة 2006، 4/ 513.

[2] – ابن يعيش، شرح المفصّل، 4/ 453.

[3] . المرادي، الحسن بن قاسم، الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق: فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط 2، 1983، ص 19.

﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ﴾[1]، فحرف الجرّ "في" ليس بمعنى "على"، ولكن شُبّه المصلوب لتمكنه في الجذع بالحال في الشيء. وإمّا على تضمين الفعل معنى فعل يتعدّى بذلك الحرف، كما ضَمّن بعضهم "شربن" في قولهم "شربن بماء البحر" " وقل في شربن: إنّه ضمّن معنى روين"[2].

ومعنى ذلك أنّه لا إنابة في الحروف، ولا تضمين؛ لأنّ لكلّ حرف معنى مستقلاً. وأنّ التغيّر في المعنى يظهر معه التغير في حروف الجرّ، قال ابن جني في باب استعمال الحروف بعضها مكان بعض: "اعلم أنّ الفعل إذا كان بمعنى فعل آخر، وكان أحدهما يتعدّى بحرف، والآخر بآخر، فإنّ العرب قد تتسع فتوقع أحد الحرفين موقع صاحبه إيذانًا بأنّ هذا الفعل في معنى ذلك الآخر؛ فلذلك جيء معه بالحرف المعتاد مع ما هو في معناه"[3].

أمّا الكوفيون فيرون جواز إنابة بعض حروف الجر عن بعض قياسًا، لأنّ معانيها متنوعة[4].

وعرض ابن الأنباري هذا الخلاف من خلال بيان موقف المدرستين في استعمال حرف الجر "من"؛ هل يستعمل في الدلالة على ابتداء الغاية في الزمان والمكان، أو في المكان فقط؟[5].

وإذا ما جئنا لموقف **ابن قتيبة** من هذا الجدل فإننا نجده ينتهج نهج الكوفيين، ويظهر هذا جليًّا في دراسته لحروف الجرّ، إذ عقد بابًا لذلك سمّاه "دخول بعض الصفات (أو حروف الصفات) بعضها مكان بعض"[6]، وآخر تحت مسمّى "باب دخول بعض الصفات على بعض"[7]. ومما تجدر الإشارة إليه أنّ **ابن قتيبة** راق له استخدام مصطلح "الصفة" أيضا علاوة على المنهج؛ إذ تسمية

---

[1] . سورة طه، الآية 71.

[2] . ابن هشام أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة المدني القاهرة، ط بلا، سنة1960، 1/ 105، والبطليوسي، الاقتضاب، 2/ 265، وما بعدها.

[3] . ابن جني، الخصائص، 2/ 205.

[4] . انظر: المخزومي، مهدي، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، المجمع الثقافي، أبو ظبي، 2002، ص: 354، وابن هشام، مغني اللبيب، 1/ 105، والبطليوسي، الاقتضاب، 2/ 262.

[5] . ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، 1/ 345.

[6] . ابن قتيبة، انظر: أدب الكاتب، ص 331، وتأويل مشكل القرآن، ص 298.

[7] . أدب الكاتب، ص 329.

حروف الجرّ بحروف الصفات كانت تسمية كوفيّة صرفة؛ وهذا يبدو واضحاً في قول الفراء: "وكان الكسائي لا يجيز إضمار الصفة (حرف الجر) في الصلات، يقول: لو أخرت إضمار الصفة هنا لأجزتَ (أنتَ الذي تكلمتَ)، وأنا أريد (الذي تكلمتَ فيه)"[1]. وفيما يلي عرض لبعض النماذج التي أدرجها **ابن قتيبة** في بعض مصنفاته :

استعمال حرف الجر (في) بدلا من حرف الجر (على)

1- «في» مكان «على»

قال ابن قتيبة: "قوله تعالى: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ﴾[2]، أي على جذوع النخل... وقال عنترة:

بَطَلٍ كَأنّ ثِيَابَهُ في سَرْحَةٍ   يُحْذى نِعالَ السِّبْتِ ليس بتَوْأَمِ[3]

أي على سرحه من طوله"[4].

2- «الباء» مكان «عن»

قال ابن قتيبة: "قال الله تعالى: ﴿فَسْئَلْ بِهِ خَبِيراً﴾[5]، أي عنه.

قال علقمة بن عبدة:

فإنْ تَسْأَلوني بالنّساءِ فإنَّني   بَصيرٌ بِأَدْواءِ النِّساءِ طَبيبُ[6]

أي عن النساء.

---

[1]. الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد، معاني القرآن، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي ومحمد علي النجار، دار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، ط3، سنة الطبع بلا، 1/ 32.

[2]. سورة طه، الآية 71.

[3] – ديوان عنترة بن شداد، تحقيق: محمد محمود، دار الفكر اللبناني، بيروت، ط1، سنة 1996، ص 149.

[4] – ابن قتيبة، تأويل مشكل القرآن، ص 567.

[5]. سورة الفرقان، الآية 59.

[6] – ديوان علقمة الفحل، تحقيق: لطفي الصقال وآخرون، دار الكتاب العربي، حلب، ط1، سنة 1969، ص 35.

وقال ابن أحمر:

تسائل بابن أحمر من رآه ... أعارت عينه أم لم تعارا[1] "[2].

3- «عن» مكان «الباء»

قال ابن قتيبة: " يقال: رميت عن القوس، أي رميت بالقوس، ...، وقال أبو عبيدة في قول الله عزّ وجلّ: ﴿وَما يَنْطِقُ عَنِ الْهَوى ﴾[3]، أي بالهوى"[4].

4- «اللام» مكان «على»

قال ابن قتيبة: "قال الله تعالى: ﴿وَلا تَجْهَرُوا لَهُ بِالْقَوْلِ كَجَهْرِ بَعْضِكُمْ لِبَعْضٍ﴾[5]، أي لا تجهروا عليه بالقول. والعرب تقول: سقط فلان لفيه، أي على فيه.

قال الشاعر:

فَخَرَّ صَريعًا لليدَيْن وللفَمِ[6].

قال الآخر:

مُعَرَّسُ خَمْسٍ وَقَّعَتْ للجَناجِنِ[7]"[8].

5- «إلى» مكان «مع»

قال ابن قتيبة: "قال الله تعالى: ﴿وَلا تَأْكُلُوا أَمْوالَهُمْ إِلى أَمْوالِكُمْ﴾[9]، أي مع أموالكم. ومثله: ﴿مَنْ أَنْصارِي إِلَى اللَّهِ﴾[10]، أي مع الله.

---

[1] – نسب ابن منظور هذا البيت لعمرو بن أحمر الباهلي، وكان صدر البيت برواية *وسائلةٌ بظهر الغيْبِ عنِّي*، انظر ابن منظور، لسان العرب، مادة (عور)، 4/ 705.

[2] – ابن قتيبة، تأويل مشكل القرآن، ص 568.

[3] . سورة النجم، الآية 3.

[4] – ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص 334.

[5] . سورة الحجرات، الآية 2.

[6] – نَسب البطليوسي هذا البيت إلى غير واحد، انظر البطليوسي، الاقتضاب، 2/ 276.

[7] – هذا عجز بيت للطرماح بن حكيم، وصدره: *كأنّ مُخَوَّاها على ثَفِناتِها*. ديوان الطرماح بن حكيم، تحقيق: عزّت حسن، مديريّة إحياء التراث القديم، دمشق، ط بلا، سنة 1968، ص 491.

[8] – ابن قتيبة، تأويل مشكل القرآن، ص 569- 570.

[9] . سورة النساء، الآية 2.

[10] . سورة آل عمران، الآية 52.

والعرب تقول: الذّود إلى الذّود إبل، أي مع الذّود.

قال ابن مفرّغ:

شَدَخَتْ غُرَّةُ السّوابِق فيهمْ   في وُجوهٍ إلى اللِّمامِ الجِعادِ[1]

أراد مع اللّمام الجعاد"[2].

6- «اللام» مكان «إلى»

قال ابن قتيبة: "قال الله تعالى: ﴿بِأَنَّ رَبَّكَ أَوْحى لَها﴾[3]، أي أوحى إليها. وقال الله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدانا لِهذا﴾[4]، أي إلى هذا.

يدلك على ذلك قوله في موضع آخر: ﴿وَأَوْحى رَبُّكَ إِلَى النَّحْلِ﴾[5]، وقوله:﴿ وَهَداهُ إِلى صِراطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾[6]"[7].

7- «على» مكان «من»

قال ابن قتيبة: "قال الله تعالى: ﴿إِذَا اكْتالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ﴾[8]، أي مع الناس. وقد تحدّث الفراء عن تعاقب (على) و (من)، بقوله: " وقوله عزّ وجلّ: ﴿اكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ ﴾ يريد: اكتالوا من الناس، وهما يتعاقبان في هذا الموضع، لأنه حق عليه، فإذا قال: اكتلت عليك، فكأنه قال: أخذت ما عليك، إذا قال: اكتلت منك، فهو كقولك:استوفيت منك"[9]. وقال: "وقال صخر الغيّ:

[1] – ديوان يزيد بن مفرّغ الحميري، تحقيق: عبد القدوس أبو صالح، مؤسسة الرسالة، ط بلا، ص 118.
[2] – ابن قتيبة، تأويل مشكل القرآن، ص 571، ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص 340- 341.
[3] . سورة الزلزلة، الآية 5.
[4] . سورة الأعراف، الآية 43.
[5] – سورة النحل، الآية 68.
[6] . سورة النحل، الآية 121.
[7] – ابن قتيبة، تأويل مشكل القرآن، ص 572، وأدب الكاتب، ص 341.
[8] . سورة المطففين، الآية 2.
[9] . الفراء، معاني القرآن، 246/3.

متى ما تُنْكِروها تَعْرِفوها   على أقطارِها عَلَقٌ نَفيثُ[1]

أي من أقطارها.

ومنه قوله تعالى: ﴿مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ الْأَوْلَيانِ﴾[2]، أي منهم"[3].

8- «من» مكان «الباء»

قال ابن قتيبة: "قال الله تعالى: ﴿يَحْفَظُونَهُ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ﴾[4]، أي بأمر الله.وقال تعالى: ﴿يُلْقِي الرُّوحَ مِنْ أَمْرِهِ﴾[5]، أي بأمره. وقال: ﴿تَنَزَّلُ الْمَلائِكَةُ وَالرُّوحُ فِيها بِإِذْنِ رَبِّهِمْ مِنْ كُلِّ أَمْرٍ (4) سَلامٌ﴾[6]، أي بكل أمر"[7].

9- «الباء» مكان «من»

قال ابن قتيبة: "تقول العرب: شربت بماء كذا وكذا، أي من ماء كذا.

قال الله تعالى: ﴿عَيْناً يَشْرَبُ بِهَا الْمُقَرَّبُونَ﴾[8]، و﴿عَيْناً يَشْرَبُ بِها عِبادُ اللَّهِ﴾[9]، ويكون بمعنى يشربها عباد الله ويشرب منها.

قال الهذليّ وذكر السّحائب:

شربن بماء البحر ثم ترفّعت   متى لجج خضر لهنّ نئيج[10]

[1] – ورد هذا البيت في ديوان الهذليين منسوبًا إلى أبي المثلّم الهذلي. في ردٍ على أبياتٍ لصخر الغيّ. ديوان الهذليين، الدار القوميّة، القاهرة، ط بلا، سنة 1965، 2/ 224.

[2] . سورة المائدة، الآية 7.

[3] – ابن قتيبة، تأويل مشكل القرآن، ص 573، وأدب الكاتب، ص 342.

[4] . سورة الرعد، الآية 11.

[5] . سورة غافر، الآية 15.

[6] . سورة القدر، الآية 4. 5.

[7] – ابن قتيبة، تأويل مشكل القرآن، ص 574.

[8] . سورة المطففين، الآية 28.

[9] . سورة الإنسان، الآية 6.

[10] – ويروى ... متى حبشيّات ...، انظر: ديوان أبي ذؤيب الهذلي، تحقيق وشرح: أنطونيوس بطرس، دار صادر، بيروت، ط1، سنة 2003، ص 45.

أي شربن من ماء البحر. أي أنّ (من) هنا للتبعيض، ونبّه على هذا كلّ من ابن فارس[1]، والمرادي[2]، والرضي[3]، والهروي[4].

وقال عنترة:

شَرِبْتُ بماء الدُّحْرُضَيْنِ فأصْبَحَتْ   زَوْراءَ تَنْفِرُ عَنْ حِياضِ الدَّيْلَمِ[5].

وقال عز وجل: ﴿فَإِلَّمْ يَسْتَجِيبُوا لَكُمْ فَاعْلَمُوا أَنَّما أُنْزِلَ بِعِلْمِ اللَّهِ﴾[6]، أي من علم الله"[7].

10- «من» مكان «في»

قال ابن قتيبة: "قال الله تعالى: ﴿أَرُونِي ماذا خَلَقُوا مِنَ الْأَرْضِ﴾[8]، أي في الأرض"[9].

11- «من» مكان «على»

قال ابن قتيبة: "قال الله تعالى: ﴿وَنَصَرْناهُ مِنَ الْقَوْمِ﴾[10]، أي على القوم"[11].

12- «عن» مكان «من»

قال ابن قتيبة: "قال الله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبادِهِ﴾[12]، أي من عباده. وتقول: أخذت هذا عنك، أي منك"[13].

13- «من» مكان «عن»

---

1. ابن فارس، الصاحبي، 105.
2. المرادي، الجنى الداني، 43.
3. الرضي، شرح الكافية، 2/ 363.
4. الهروي، الأزهية، 284.
5. – ديوان عنترة بن شداد، ص 144.
6. سورة هود، الآية 14.
7. – ابن قتيبة، تأويل مشكل القرآن، ص 575- 576، ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص 339- 340.
8. سورة فاطر، الآية 40.
9. – ابن قتيبة، تأويل مشكل القرآن، ص 577.
10. سورة الأنبياء، الآية 77.
11. – ابن قتيبة، تأويل مشكل القرآن، ص 577.
12. سورة الشورى، الآية 25.
13. – ابن قتيبة، تأويل مشكل القرآن، ص 577.

قال ابن قتيبة: "تقول: لهيت من فلان، أي عنه. و: حدثني فلان من فلان. أي عنه"[1].

14- «الباء» مكان «اللام»

قال ابن قتيبة: "قال الله تعالى: ﴿ما خَلَقْناهُما إِلَّا بِالْحَقِّ﴾[2]، أي للحق"[3].

15- «على» بمعنى «عند»

قال ابن قتيبة: "قال الله تعالى: ﴿وَلَهُمْ عَلَيَّ ذَنْبٌ﴾[4]، أي عندي"[5].

16- "إلى" بمعنى "اللام"

قال ابن قتيبة: "يُقال: "هديتُهُ له" و "إليه". قال تعالى: ﴿وَقَالُوا الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا ﴾[6]، وقال تعالى:﴿ وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾[7]، وقال الله تعالى:﴿ وَأَوْحَى رَبُّكَ إِلَى النَّحْلِ﴾[8]"[9]

17- "**على**" **بمعنى** "**الباء**"

قال ابن قتيبة: "يقال: "اركبْ على اسم الله" أي "باسم الله"، ويقال "عنُف عليه" و"به" ، و خَرُقَ عليه" و "به"[10]، وقد أورد البطليوسي علة مجيء "على" بمعنى "الباء"، بقوله: "... وإنما جاز استعمالها ها هنا بمعنى الباء، لأنهما تقعان جميعاً موقع الحال، ويشتركان في ذلك، فيقال: جاء زيد بثيابه، وجاءني زيد وعليه ثيابه، فيكون المعنى واحداً .... وفي هذا الوجه تتعلق بمحذوف، لأنّ

[1] – ابن قتيبة، تأويل مشكل القرآن، ص 578.
[2] . سورة الدخان، الآية 39.
[3] – ابن قتيبة، تأويل مشكل القرآن، ص 578.
[4] . سورة الشعراء، الآية 14.
[5] – ابن قتيبة، تأويل مشكل القرآن، ص 578.
[6] . الأعراف، من الآية 43.
[7] . الشورى، من الآية 52.
[8] . النحل، من الآية 68.
[9] – ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص 341.
[10] . ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص341.

كلّ حرف جرٍّ، وقع موقع حالٍ، أو صفةٍ، أو خبرٍ؛ فإنه يتعلق أبداً بمحذوف، وذلك المحذوف هو ما ناب الحرف منابه، ووقع موقعه"[1].

18- "**اللام**" بمعنى "**بعد**"

قال ابن قتيبة: "يقال:" كَتَبْتُ لثلاثٍ خَلَوْنَ"، أي: بعد ثلاث خلون"[2]

ويلاحظ مما سبق أنّ ابن قتيبة فصّل في مسائل تعاقب حروف الجرّ (حروف المعاني)، وبيّن كيف يحلّ بعضها مكان بعضٍ، وتنوّعت شواهده على ذلك بين شواهد قرآنيّة ونبويّة، وشعريّة، ونثرية، وفي هذا إشارة إلى أهميّة هذا الموضوع، وكثرة استعماله في اللغة، ولذا حرص على بيانه وتفصيله.

[1] – البطليوسي، الاقتضاب، 2/ 287.

[2] . ابن قتيبة، أدب الكاتب 343.

المبحث الثالث: الحذف والاختصار

أولا: الحذف

الحذف في اللغة:

قال صاحب العين الحذف: "قطف الشيء من الطرف كما يحذف طرف ذنب الشاة"[1]، وقال ابن فارس، والرازي، والزبيدي: "وحذف رأسه بالسيف إذا ضربه فقطع منه قطعة"[2]، وقال ابن منظور، فقد ذكر أنّ معناه المقطوع[3]، وقال أصحاب المعجم الوسيط : "وحَذَفَ الشيءَ حَذْفًا: قطعه من طرفه"[4].

وهو في الاصطلاح يراد به إسقاط جزء من الكلام أو كلّه لدليل[5].

وتعدّ ظاهرة الحذف من الظواهر اللغوية التي تشترك فيها العديد من اللغات الإنسانيّة، والغاية منها هو الميل إلى الإيجاز والاختصار، وهذه الظاهرة تبدو أكثر بروزًا في اللغة العربية[6]، فجُعل الإيجاز خصيصة من خصائصها؛ قال ابن جني: "واعلم أنّ العرب . مع ما ذكرنا . إلى الإيجاز أميل، وعن الإكثار أبعد، ألا ترى أنّها في حال إطالتها وتكريرها مؤذِنة باستكراه تلك الحال وملالها"[7]، وقال ابن فارس: "ومن سنن العرب الحذف والاختصار"[8].

---

[1] . الفراهيدي، كتاب العين، 201/3، والصاحب، إسماعيل بن عباد، المحيط في اللغة، تحقيق، محمد حسن آل ياسين، عالم الكتب، بيروت . لبنان، ط1، سنة 1994، 3/ 69.

[2] . ابن فارس بن زكريا، أبو الحسين أحمد، مجمل اللغة، زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة بيروت . لبنان، ط1، سنة 1984، 1/ 224، والرازي، محمد بن أبي بكر بن عبد القادر، مختار الصحاح، دار الكتاب العربي، بيروت . لبنان، ط1، سنة 1979، ص 127، الزبيدي، تاج العروس، 12/ 68.

[3] . انظر ، ابن منظور، لسان العرب، 9/ 40. 41.

[4] . الزيات، أحمد حسن، وآخرون، المعجم الوسيط، المكتبة العلمية، طهران، ط بلا، سنة 1990، 1/ 162.

[5] . الزركشي، بدر الدين محمد بن عبد الله، البرهان في علوم القرآن، قدّم له وعلّق عليه، مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط بلا، سنة 2001، 3/ 115.

[6] . حموده، طاهر سليمان، ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1982، ص: 9.

[7] . ابن جني، الخصائص، 1/ 86.

[8] . ابن فارس، الصاحبي في فقه اللغة، ص 205.

وقد عرض القدماء لهذه الظاهرة، وعنوها بالدراسة، ووسموها بمصطلحين هما: "الحذف"، و"الإضمار"، قال حموده: "والواقع أنّ المصطلحين [يريد الحذف والاختصار] يستعملان بمعنى واحد عند النحاة ابتداءً من سيبويه، ولا توجد تفرقة دقيقة، تراعي في استعمالهما باستثناء إضمار الفاعل الذي لا يسمّونه حذفًا"[1].

وقد عدّ عفيفي الحذف والاختصار ظاهرتين مختلفتين، فالحذف إسقاط لعنصر لغويّ، أمّا الاختصار فليس إسقاطًا، وإنّما هو وقوع عنصر لغويّ محلّ عنصر آخر، بحيث يتضمّن الأوّل معنى الثاني، مع الاختلاف عنه[2].

وظاهرة الحذف تطال جميع مستويات اللغة: الصوتي، والصرفي، والنحوي[3]، بشرط أن يدلّ على المحذوف دليل، قال ابن السرّاج: "واعلم أنّ جميع ما يحذف فإنّهم لا يحذفون شيئا إلا وفيما أبقوا دليل على ما ألقوا"[4]. وقد أشار ابن قتيبة إلى هذا بقوله: "ويسقطون من الحرف ما هو على وزنه استخفافًا واستغناءً بما أُبقي عمّا أُلقي، إذا كان في الكلام دليل على ما يحذفون من الكلمة"[5].

وقد تحدّث غرايبة عن الحذف بقوله: "فالالتزام بالقاعدة والخروج عليها أساسان مهمّان في تقييم فاعلية البنية الإحالية للحذف"[6].

---

[1] . حموده، ظاهرة الحذف، ص: 18.

[2] – انظر ،عفيفي، أحمد، ظاهرة التخفيف في النحو العربي، الدار المصريّة اللبنانيّة، ط1، سنة 1996، ص 351.

[3] . انظر: إبراهيم، الظواهر اللغوية في أدب الكاتب، ص: 395، وما بعدها.

[4] . ابن السراج، الأصول في النحو، 2/ 254.

[5] . ابن قتيبة، أدب الكاتب، 161.

[6] . غرايبة، نواف عبد الكريم إبراهيم، ظاهرة الاقتصاد اللغوي في القرآن الكريم، رسالة دكتوراه، إشراف الدكتور سلمان محمد القضاة، جامعة اليرموك، اربد. الأردن، سنة 2005، ص 109.

والحذف في العربية يكون لأسباب عدّة؛ منها: "كثرة الاستعمال، والحذف للضرورة الشعريّة، والحذف للإعراب، والحذف للتركيب، والحذف لأسباب قياسيّة وصرفيّة، والحذف لأسباب قياسيّة تركيبيّة"[1].

ولم يغفل ابن قتيبة في بعض مصنّفاته عن الإشارة إلى هذه الظاهرة، فخصّها بنماذج تبيّن مفهومها، والغرض من استعمالها في العربيّة، وقد جاءت هذه النماذج منوّعة من كتاب الله ﷻ، وأقوال النبيّ ﷺ، ومن منظوم كلام العرب ومنثوره. وكأنّه بهذا يريد الإشارة إلى مدى استعمال هذه الظاهرة في العربية، وضرورتها. وفيما يلي ذكر بعض من تلك النماذج:

حذف المضاف

وقد ارتأى الباحث تضمين نص **ابن قتيبة** كاملًا لأهمّيته، ولتعذّر الاختصار في كلامه على الموضوع[2]: "من ذلك: أن تحذف المضاف وتقيم المضاف إليه مقامه وتجعل الفعل له؛ كقوله تعالى: ﴿وَسْئَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيها﴾[3]، أي سل أهلها.

﴿وَأُشْرِبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ﴾[4] أي حبّه. و﴿الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَعْلُوماتٌ﴾[5]، أي وقت الحج. وكقوله: ﴿إِذاً لَأَذَقْناكَ ضِعْفَ الْحَياةِ وَضِعْفَ الْمَماتِ﴾[6]، أي ضعف عذاب الحياة، وضعف عذاب الممات. وقوله سبحانه: ﴿لَهُدِّمَتْ صَوامِعُ وَبِيَعٌ وَصَلَواتٌ وَمَساجِدُ﴾[7]، فالصلوات لا تهدّم، وإنما أراد بيوت الصلوات. قال المفسرون: الصوامع للصّابئين، والبيع للنّصارى، والصلوات: كنائس اليهود،

[1] . حموده، ظاهرة الحذف، ص: 29، وما بعدها.
[2] – ابن قتيبة، تأويل مشكل القرآن، ص 210– 212.
[3] . سورة يوسف، الآية 82.
[4] . سورة البقرة، الآية 93.
[5] . سورة البقرة، الآية 197.
[6] . سورة الإسراء، الآية 75.
[7] . سورة الحج، الآية 40.

والمساجد للمسلمين. وقوله: ﴿مِنْ قَرْيَتِكَ الَّتِي أَخْرَجَتْكَ﴾[1]، أي أخرجك أهلها. وقوله: ﴿بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهارِ﴾[2]، أي مكركم في الليل والنهار. وقوله: ﴿أَجَعَلْتُمْ سِقايَةَ الْحاجِّ وَعِمارَةَ الْمَسْجِدِ الْحَرامِ كَمَنْ آمَنَ بِاللَّهِ﴾[3]؟، أي: أجعلتم صاحب سقاية الحاج وعمارة المسجد الحرام، كمن آمن؟! ويكون يريد: أجعلتم سقاية الحاج كإيمان من آمن بالله وجهاده؟ كما قال: ﴿وَلكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ﴾[4]، قال الهذلي:

يُمَشّي بَيْنَنا حانوتُ خَمْرٍ   مِنَ الخُرْسِ الصَّراصِرَةِ القِطاطِ[5]

أراد صاحب حانوت خمر، فأقام الحانوت مقامه. وكذلك قول أبي ذؤيب في صفة الخمر:

تَوَصَّلُ بِالرُّكْبانِ حِينًا وتُولِفُ الـ   جِوارَ ويُغْشيها الأَمانَ رِبابُها[6]

اللفظ للخمر والمعنى للخمّار، أي يتوصّل الخمار بالركب ليسير معهم ويأمن بهم. وكذلك قوله:

أتَوْها بِرِبْحٍ حاوَلَتْهُ فأصْبَحَتْ   تُكَفَّتُ قد حلَّتْ وساغَ شَرابُها[7]

يريد: أتوا صاحبها بربح، فأقامها مقامه.

وقال كثير يذكر الأظعان:

حُزِيَتْ لي بحَزْمِ فَيْدَةَ تُحدى   كاليهوديّ مِنْ نِطاةِ الرِّقالِ[8]

أراد كنخل اليهوديّ من خيبر، فأقامه مقامها.

ومثله قوله تعالى: ﴿فَلْيَدْعُ نادِيَهُ﴾[9]، أي: أهله.

---

[1] . سورة محمد، الآية 13.
[2] . سورة سبأ، الآية 33.
[3] . سورة التوبة، الآية 19.
[4] . سورة البقرة، الآية 177.
[5] – البيت للمتنخّل الهذلي، ديوان الهذليين، 2/ 21.
[6] – ديوان أبي ذؤيب الهذلي، ص 31.
[7] – المرجع السابق، ص 32.
[8] – ديوان كثيّر عزّة، تحقيق وشرح: إحسان عبّاس، دار الثقافة، بيروت، ط بلا، 1971، ص 396.
[9] . سورة العلق، الآية 17.

وقال الشاعر:

لَهُمْ مَجلِسٌ صُهبُ السِّبالِ أَذِلَّةٌ   سَوَاسِيَةٌ أَحْرارُهَا وَعَبِيدُهَا[1]"

من خلال الشواهد القرآنية والشواهد الشعرية التي عرضها ابن قتيبة في حذف المضاف، يمكن أن نستشفّ أنّه يرى أنّ هذا النوع من الحذف كثير وواسع في الكلام، وأنّه سائغ في سعة الكلام، وحال الاختيار، وذلك على سبيل الاتساع؛ قال ابن يعيش: "اعلم أنّ المضاف قد حذف كثيرًا من الكلام، وهو سائغٌ في سعة الكلام، وحال الاختيار، إذا لم يُشْكِلْ، وإنّما سوّغ ذلك الثقَةُ بعلم المخاطب، إذ الغرض من اللفظ الدلالة على المعنى، فإذا حصل المعنى بقرينةِ حالٍ، أو لفظ آخر، استُغني عن اللفظ الموضوع بإزائه اختصارًا"[2].

ويكون هذا الضرب من الحذف قياسيًّا وسماعيًّا، قال صاحب التصريح: "فإنْ كان المحذوف هو المضاف فالغالب أنْ يخلفه في إعرابه المضاف إليه، وهو على قسمين: سماعيّ، وقياسيّ. فالسماعيّ: ما يصحّ استبداد القائم مقام المضاف بالإعراب في المعنى؛ كقول عمر بن أبي ربيعة:

لا تَلُمْني عَتيقُ حَسْبي الّذي بي   إنَّ بي يا عَتيقُ ما قد كَفاني[3]

أراد يا ابن أبي عتيق.

والقياسي: ما لا يصحّ فيه ذلك، ... نحو: ﴿ وجاء ربك﴾[4]"[5].

وعلى هذا فجلّ ما ذكره ابن قتيبة هو من قبيل الحذف القياسيّ؛ لأنّه لا يُلبِس، والغاية منه هو الإيجاز والاختصار.

---

[1] – هذا البيت لذي الرمّة، ديوان ذي الرمّة، تحقيق، زهَير فتح الله، دار الصادر، بيروت، ط1، سنة 1995، ص 176.

[2] . ابن يعيش، شرح المفصّل، 2/ 192.

[3] – ديوان عمر بن أبي ربيعة، تحقيق: فايز محمد، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1، سنة 1996، ص 378.

[4]. سورة الفجر، الآية 22.

[5] . الأزهري، شرح التصريح، 1/ 727. وانظر السيوطي، همع الهوامع، 4/ 290.

حذف الصفة

قال ابن قتيبة: "ومن ذلك حذف الصفات.كقول الله سبحانه: ﴿وَإِذا كالُوهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ﴾[1]، أي: كالوا لهم أو وزنوا لهم. وقوله: ﴿وَاخْتارَ مُوسى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا﴾[2]. أي اختار منهم.

وقال العجّاج:

تحتَ الذي اختارَ له اللهُ الشَّجَرْ[3].

أي: اختار له من الشجر.

وكقوله: ﴿الَّذِينَ إِنْ مَكَّنَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ﴾[4]، أي: مكنّا لهم. والعرب تقول:عددتك مائة، أي عددت لك، وأستغفر الله ذنبي.

قال الشاعر:

أَسْتَغْفِرُ اللهَ ذَنْبًا لَسْتُ مُحْصيهِ رَبَّ العِبادِ إليهِ الوَجْهُ والعَمَلُ[5]

وشبعت خبزا ولحما، وشربت ورويت ماء ولبنا وتعرّضت معروفك، ونزلتك ونأيتك، وبتّ القوم، وغاليت السلعة، وثويت البصرة وسرقتك مالا، وسعيت القوم، واستجبتك.

قال الشاعر:

وداعٍ دعا يا مَنْ يُجِيبُ إلي النَّدَى فلَمْ يَسْتَجِبْهُ عندَ ذاكَ مُجيبُ[6]

---

[1]. سورة المطففين، الآية 3.

[2] . سورة الأعراف، الآية 155.

[3] – هذا عجز البيت، وصدره: *بالقَتلِ أَقْوامًا وأَقْوامًا أَسَرْ*. ديوان العجّاج، تحقيق، سَعدي ضنّاوي، دار الصادر، بيروت، ط1، سنة 1997، ص 36.

[4] . سورة الحج، الآية 41.

[5] – ورد هذا البيت غير منسوب في الكتاب، انظر سيبويه، الكتاب، 1/ 37، وكذا في اللسان، انظر ابن منظور، اللسان، مادة (غفر)، 5/ 29.

[6] – البيت لكعب بن سعد الغنوي، الأصمعيات، تحقيق محمد نبيل طريفي، دار صادر، بيروت، ط1، سنة 2002، ص 112.

وقوله جل وعزّ: ﴿إِنَّ الْعَهْدَ كانَ مَسْؤُلًا﴾[1]. أي: مسؤولا عنه. قال أبو عبيدة: يقال: (لتسألنّ عهدي) أي عن عهدي"[2].

أشار **ابن قتيبة** هنا إلى أنّ المتكلّم قد يعمد إلى حذف الصفة من الكلام طلبًا للاختصار والتخفيف، وهذا الضرب من الاختصار قليل، قال ابن عقيل: "وكذلك يحذف النعت إذا دلّ عليه دليل، ولكنّه قليل"[3].

وقال السيوطي: "ويقلّ حذف النعت مع العلم به؛ لأنّه جيء به في الأصل لفائدة إزالة الاشتراك، أو العموم؛ فحذفه عكس المقصود"[4]، والكثير هو حذف الموصوف دون صفته، والسبب في ذلك هو "أنّ الصفة من حقّها أنْ تأتي من أجل إيضاح الموصوف، وبيانه، فلمّا كانت الصفة مختصّة بالإيضاح والبيان، كثُر، لا شكّ، قيامها مقام الموصوف، بخلاف الموصوف؛ فإنّه يكثر إبهامه من غير ذكر الصفة، فلا جرم كان قيامه مقام الصفة قليلًا نادرًا"[5].

ويمكن الاستدلال على قلة هذا الضرب في الكلام، في نظر **ابن قتيبة** كذلك، من خلال الأمثلة والشواهد التي جاء بها للتمثيل على حذف الصفة اختصارًا، فهي أمثلة قليلة إذا ما قورنت بغيرها من الأمثلة؛ إذْ كان من ديدنه أنْ يكثر منها حين يأتي بها توضيحًا لما يذكره، ويمكن أنْ نلحظ هذا حتى في حديثه عن الحذف، وهذا يدلّنا على قلّة حذف الصفة في نظره، وهو ما ذكره صراحة من تبعه من علماء العربية.

---

1. سورة الإسراء، الآية 34.
2. – ابن قتيبة، تأويل مشكل القرآن، ص 228– 230.
3. ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 3/ 205.
4. السيوطي، همع الهوامع، 5/ 188.
5. العلوي، يحيى بن حمزة، الطراز، تحقيق: سيّد بن علي المرصفي، مطبعة المقتطف، مصر، سنة 1914، 2/ 108.

وسوّغ النحاة حذف الصفة إذا دلّت الحال عليها، قال ابن جني: "وقد حذفت الصفة، ودلت الحال عليها. وذلك فيما حكاه صاحب الكتاب من قولهم: "سِير عليه ليلٌ"، وهم يريدون: ليل طويل. وكأنَّ هذا إنما حذفت فيه الصفة لما دلَّ من الحال على موضعها، وذلك أنك تحس في كلام القائل لذلك من التطويح، والتطريح، والتفخيم، والتعظيم ما يقوم مقام قوله: طويل أو نحو ذلك. وأنت تحسّ هذا من نفسك إذا تأمَّلته، وذلك أن تكون في مدح إنسان، والثناء عليه، فتقول: "كان والله رجلًا!"، فنزيد في قوة اللفظ بـ"الله" هذه الكلمة، وتتمكَّن في تمطيط اللام وإطالة الصوت بها وعليها، أي: رجلًا فاضلًا أو شجاعًا أو كريمًا أو نحو ذلك. وكذلك تقول: سألناه فوجدناه إنسانًا!، وتمكّن الصوت بإنسان وتفخَّمه، فتستغني بذلك عن وصفه بقولك: إنسانًا سمحًا أو جوادًا أو نحو ذلك. وكذلك إن ذممته ووصفته بالضيق قلت: سألناه وكان إنسانًا! وتَزْوِي وجهك وتقطّبه، فيغني ذلك عن قولك: إنسانًا لئيمًا، أو لحزًا، أو مبخَّلًا أو نحو ذلك. فعلى هذا وما يجري مجراه تحذف الصفة، فأمّا إن عريت من الدلالة عليها من اللفظ أو من الحال فإن حذفها لا يجوز؛ ألا تراك لو قلت: "وردنا البصرة فاجتزنا بالأُبُلَّة على رجل"، أو "رأينا بستانًا"، وسكتّ، لم تفد بذلك شيئًا؛ لأن هذا ونحوه مما لا يعرَى منه ذلك المكان، وإنما المتوقع أن تصف من ذكرت أو ما ذكرت، فإن لم تفعل كلّفت علم ما لم تدلل عليه، وهذا لغو من الحديث وجور في التكليف"[1].

ويرى الباحث أنّ صاحبنا **ابن قتيبة** عند حديثه عن مسألة حذف الصفة، مال إلى الاقتضاب والتخفيف من الأمثلة؛ لأنّ هذه المسألة من المسائل القليلة في العربية، ولهذا جاءت الأمثلة بحجم المسألة.

---

[1] . ابن جني، الخصائص، 2/ 252.

حذف الجواب

قال ابن قتيبة: "ومن ذلك: أن يأتي بالكلام مبنيّا على أنّ له جوابا، فيحذف الجواب اختصارا لعلم المخاطب به؛ كقوله سبحانه: ﴿وَلَوْ أَنَّ قُرْآناً سُيِّرَتْ بِهِ الْجِبالُ أَوْ قُطِّعَتْ بِهِ الْأَرْضُ أَوْ كُلِّمَ بِهِ الْمَوْتى بَلْ لِلَّهِ الْأَمْرُ جَمِيعاً﴾[1]، أراد: لكان هذا القرآن، فحذف. وكذلك قوله: ﴿وَلَوْلا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ وَأَنَّ اللَّهَ رَؤُفٌ رَحِيمٌ﴾[2]، أراد: لعذّبكم فحذف..."[3]

يشير **ابن قتيبة** إلى أنّ جملة الشرط عرضة لحذف بعض عناصرها، وأكثرها تأثرًا هو الجواب، طلبًا للاختصار والإيجاز، وعلّته هو العلم بموضعه لدى المخاطب، وترك لطول الكلام بالجواب للتخفيف؛ فأسلوب الشرط مبنيّ من أساسه على مقدّمة، وهي (الشرط)، وجزاء وهو (جواب الشرط)، فإذا ذكر الشرط انتظر السامع ما يترتّب عليه من جزاء، ولهذا عُدّت الجملة الشرطيّة جملة واحدة، الأمر الذي أوجب لها فضلا وطولا، احتيج معه إلى التخفيف[4]. قال الخليل حين سأله سيبويه عن الجواب في كلٍّ من قوله: ﴿حَتَّى إِذَا جَاؤُوهَا وَفُتِّحَتْ أَبْوَابُهَا﴾[5]، وقوله: ﴿وَلَوْ تَرَى إِذْ وُقِفُوا عَلَى النَّارِ﴾[6]، قال: "إنّ العرب قد تترك في مثل هذا الخبر (الجواب) في كلامهم؛ لعلم المخبر لأيِّ شيء وُضع هذا الكلامُ"[7].

وقال الأخفش: "فإنْ قيل: أين جواب ﴿وَلَمَّا جَاءَهُمْ كِتَابٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَهُمْ﴾[8]؟ قلت: جوابه في القرآن كثير، استغنى عنه في هذا الموضع إذْ عُرف معناه، كذلك جميع الكلام، إذا

---

1. سورة الرعد، الآية 31.
2. سورة النور، الآية 20.
3. – ابن قتيبة، تأويل مشكل القرآن، ص 214.
4. الزركشي، بدر الدين محمد بن عبد الله، البرهان في علوم القرآن، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط بلا، سنة 2001، 3/ 217– 218.
5. – سورة الزمر، الآية 73.
6. – سورة الأنعام، الآية 27.
7. سيبويه، الكتاب، 3/ 103.
8. – سورة البقرة، الآية: 89.

طال يجيء فيه أشياء ليست لها أجوبة في ذلك الموضع، ويكون المعنى مستغنى به ...، وهذا كثير"[1].

وقال المبرّد: "الكلام إذا طال كان الحذف أجملَ"[2].

وبناء على ما تقدّم فجملة جواب الشرط قد تحذف من الكلام، ووجه حذفها العلم بها، وطول الكلام معها، فتحذف تخفيفًا واختصارًا.

وعلى هذا فإنّ شيخنا **ابن قتيبة** حدّ هذا الحذف بشرطين: أولهما: أن يكون الحذف اختصارًا. وثانيهما: أن يكون المخاطب على علم به ودراية كاملة.

ثانيًا: الاختصار

يعدّ الاختصار خاصة من الخواص التي تميز اللغة، وسمة مهمة من السمات التي تتحلى بها، وسنّة من سننها، قال السيوطي: "ومن سنن العرب الحذف والاختصار؛ يقولون: يقولون: والله أفعل ذاك؛ تريدُ لا أفعل. وأتانا عند مَغِيب الشمس، أو حين أرادت، أو حين كادت تغْرُب"[3].

ويعبّر بالاختصار للدلالة على مجموعة من المعاني؛ منها الإيجاز في الكلام، وحذف الفضول من الشيء، وأن تدع الفضول، وتستوجز الذي يأتي على المعنى[4].

ولم يتناول العلماء الأوائل الاختصار بدراسة شاملة كاملة، ولم يولوه الأهميّة المطلوبة كـ"باب نحويّ"؛ حيث كان حديثهم عنه يرد في ثنايا كلامهم عرضًا، دون تخصيص، ودون قصد إليه في باب مستقلّ يلمّ شتاته، ويبيّن أطرافه، ويجمع شعثه، فلم يجد الباحث – فيما تهيّأ له الاطلاع عليه من مصادر– أحدًا من النحاة القدامى مَن خصّ الاختصار بباب؛ بيّن فيه آثاره، ووسائله،

---

[1] – الأخفش الأوسط، أبو الحسن سعيد بن مسعدة، معاني القرآن، تحقيق: فائز فارس، دار البشير، ودار الأمل، الأردن، ط 2، 1981، 1/ 136، 138.

[2] – المبرد، المقتضب، 2/ 337.

[3] – السيوطي، المزهر، 1/ 331.

[4] – انظر: رجب، ياسر حسن، الاختصار في الدراسات النحويّة، مجلة كليّات دار العلوم، جامعة القاهرة، 1999، ص: 8.

ومظاهره؛ وبهذا يمكن أنْ نعدّ **ابن قتيبة** رائدًا في عمله هذا؛ وأوّل من أولى الاختصار أهميّة حين أفرد له مع الحذف جانبًا من حديثه، بيّن فيه، من خلال ما خصّه من أمثلة وشواهد، أهمّ وسائله، وهو الحذف، وبعض الآثار النحويّة المترتبة عليه، وإن لم يرق عمله إلى قصد التبويب إلا أنّه كاد أن يكون كذلك. وهذا – في نظر الباحث – مما يحسب **لابن قتيبة**، ويحمد عليه، ويمثل ملمحًا بارزًا من جهوده اللغويّة.

وقد أورد **ابن قتيبة** مجموعة من الأمثلة والشواهد التي تبيّن الاختصار، ومظاهره، وفيما يلي عرض لنماذج منها، وهي كالآتي:

1- قال ابن قتيبة: "ومن الاختصار: القسم بلا جواب إذا كان في الكلام بعده ما يدلّ على الجواب. كقوله: ﴿ق وَالْقُرْآنِ الْمَجِيدِ (1) بَلْ عَجِبُوا أَنْ جاءَهُمْ مُنْذِرٌ مِنْهُمْ فَقالَ الْكافِرُونَ هذا شَيْءٌ عَجِيبٌ (2) أَإِذا مِتْنا﴾[1]، نبعث. ثم قالوا: ﴿ذلِكَ رَجْعٌ بَعِيدٌ﴾[2]، أي: لا يكون. وكذا قوله عز وجل: ﴿وَالنَّازِعاتِ غَرْقاً (1) وَالنَّاشِطاتِ نَشْطاً (2) وَالسَّابِحاتِ سَبْحاً (3) فَالسَّابِقاتِ سَبْقاً (4) فَالْمُدَبِّراتِ أَمْراً﴾[3]. ثم قال: ﴿يَوْمَ تَرْجُفُ الرَّاجِفَةُ﴾[4]. ولم يأت الجواب لعلم السامع به، إذ كان فيما تأخّر من قوله دليل عليه، كأنّه قال: والنّازعات وكذا وكذا، لتبعثنّ، فقالوا: ﴿أَإِذا كُنَّا عِظاماً نَخِرَةً﴾[5]، نبعث؟!"[6].

يبيّن **ابن قتيبة** بالأمثلة السالفة أنّ الجملة القسميّة قد ترد مستغنية عن الجواب، حالها في ذلك كحال الجملة الشرطيّة؛ لطول الكلام، ووجود ما يدلّ عليه؛ طلبًا للاختصار.

---

[1] – سورة ق، الآيات 1- 3.

[2] – سورة ق، الآية 3.

[3] – سورة النازعات، الآيات 1-5.

[4] – سورة النازعات، الآية 6.

[5] – سورة النازعات، الآية 11.

[6] – ابن قتيبة، تأويل مشكل القرآن، ص 223- 224.

ومما يقوي الكلام السابق قول ابن يعيش: "اعلم أنّ اللفظ إذا كثُر في ألسنتهم واستعمالهم، آثروا تخفيفه، وعلى حسب تفاوت الكثرة يتفاوت التخفيف. لمّا كان القسم ممّا يكثر استعمالُه، ويتكرّر دَوْرُه، بالغوا في تخفيفه من غير جهة واحدة"[1].

وأوجب ابن هشام حذفه إذا دلّ عليه دليل، قال في "حذف جواب القسم": "يجب إذا تقدّم عليه أو اكتنفه ما يُغني عن الجواب؛ فالأوّل نحو: "زيد قائمٌ والله"، ومنه "إنْ جاءني زيدٌ والله أكرمْتُه"، والثاني؛ نحو: "زيدٌ والله قائم" فإنْ قلت: "زيدٌ والله إنّه قائمٌ، أو لقائمٌ" احتمل كون المتأخر عنه خبرًا عن المتقدّم عليه، واحتمل كونه جوابًا وجملة القسم وجوابه الخبر. ويجوز في غير ذلك"[2].

وقد تابع الأنباري من سبقه في الكلام عن الحذف فهو يرى أنّ الحذف يكون في حالات معينة أبلغ من إظهاره[3].

فابن قتيبة يذكر لنا أنّ أوّل أنواع الاختصار تكون في جواب القسم، وشرطه أن يكون في الكلام بعده ما يدل على الجواب المحذوف.

وبهذا نخلص إلى أنّ جملة جواب القسم قد تحذف من الكلام، إذا كان في الكلام ما يدلّ عليها؛ طلبًا للتخفيف والاختصار.

2- قال: "ومن الاختصار قوله: ﴿إِلَّا كَباسِطِ كَفَّيْهِ إِلَى الْماءِ لِيَبْلُغَ فاهُ﴾[4]، أراد: كباسط كفيه إلى الماء ليقبض عليه فيبلّغه فاه. قال ضابىء:

فإنّي وإيَّاكُمْ وشَوْقا إليكُمُ   كَقابِضِ ماءٍ لم تَسِقْهُ أَنامِلُهْ[5]

---

[1] - ابن يعيش، شرح المفصّل، 5/ 248- 249.

[2] - ابن هشام، مغني اللبيب، 2/ 645- 646.

[3] - الأنباري، الإنصاف، 1/ 411- 412.

[4] - سورة الرعد، الآية 14.

[5] - نسب صاحب اللسان هذا البيت لضابىء بن الحارث البرجمي. ابن منظور، لسان العرب، مادة (وسق)، 10/ 456.

و (العرب) تقول لمن تعاطى ما لا يجد منه شيئا: هو كالقابض على الماء"[1].

3- وقال: "ومنه: أن تحذف (لا) من الكلام والمعنى إثباتها؛ كقوله سبحانه: ﴿تَاللَّهِ تَفْتَؤُا تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾[2]، أي لا تزال تذكر يوسف. وهي تحذف مع اليمين كثيرا.

قال الشاعر:

فقُلْتُ يَمينَ اللهِ أَبْرَحُ قاعِدًا   ولَوْ ضَرَبوا رَأْسي لَدَيْكِ وَأَوْصالي[3]

وقال آخر:

فَلا وأَبي دَهْماءَ زَالَتْ عَزيزَةً   على قَوْمِها ما فَتَّل الزِّنْدَ قادِحُ[4]

ومنه قوله: ﴿يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَنْ تَضِلُّوا﴾[5]، أي: لئلا تضلوا. ﴿وإِنَّ اللَّهَ يُمْسِكُ السَّماواتِ وَالْأَرْضَ أَنْ تَزُولا﴾[6]، أي: لئلا تزولا. وقوله: ﴿كَجَهْرِ بَعْضِكُمْ لِبَعْضٍ أَنْ تَحْبَطَ أَعْمالُكُمْ﴾[7]، أي: لا تحبط أعمالكم"[8].

4- وقال: "ومن الاختصار أن تضمر لغير مذكور، كقوله جل وعز: ﴿حَتَّى تَوارَتْ بِالْحِجابِ﴾[9]، يعني: الشمس، ولم يذكرها قبل ذلك. وقوله: ﴿وَلَوْ يُؤاخِذُ اللَّهُ النَّاسَ بِما كَسَبُوا ما تَرَكَ عَلى ظَهْرِها مِنْ دَابَّةٍ﴾[10]، يريد: على الأرض. وقال: ﴿فَأَثَرْنَ بِهِ نَقْعاً﴾[11]، يعني: بالوادي. وقال: ﴿إِنْ كادَتْ لَتُبْدِي بِهِ﴾[12]، أي بموسى: أنه ابنها. وقال: ﴿وَالنَّهارِ إذا جَلَّاها ﴾[13]، يعني: الدنيا أو

---

[1] – ابن قتيبة، تأويل مشكل القرآن، ص 224.

[2] – سورة يوسف، الآية 85.

[3] – البيت لامرئ القيس، وفي الديوان ورد: "ولو قطّعوا رأسي"، ديوان امرئ القيس، ص 32.

[4] – ورد هذا البيت في ذيل ديوان تميم بن مقبل. ذيل ديوان تميم بن مقبل، ص 11.

[5] – سورة النساء، الآية 176.

[6] – سورة فاطر، الآية 41.

[7] – سورة الحجرات، الآية 2.

[8] – ابن قتيبة، تأويل مشكل القرآن، ص 225.

[9] – سورة ص، الآية 32.

[10] – سورة فاطر، الآية 45.

[11] – سورة العاديات، الآية 4.

[12] – سورة القصص، الآية 10.

[13] – سورة الشمس، الآية 3.

الأرض. وكذلك قوله: ﴿وَلا يَخافُ عُقْباها﴾[1]، أي: عقبى هذه الفعلة. وقال: ﴿إِنَّا أَنْزَلْناهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ﴾[2]، يعني: القرآن. فكنى في أوّل السّورة. قال حميد بن ثور في أوّل قصيدة:

وصَهْباءَ منها كالسّفينةِ نَضَّجتْ به الحِمْل حتّى زاد شَهْرا عَديدُها[3]

أراد: وصهباء من الإبل.

وقال حاتم:

أماوِيّ ما يُغْني الثَّراءُ عنِ الفَتى إذا حَشْرَجَتْ يومًا وضاقَ بها الصّدرُ[4]

يعني النفس. وقال لبيد:

حَتَّى إذا أَلْقَتْ يَدًا في كافِرٍ وَأَجَنَّ عَوْراتِ الثُّغورِ ظَلامُها[5]

يعني الشمس بدأت في المغيب. وقال طرفة:

ألا ليتني أفديك منها وأفتدي[6]، يعني: من الفلاة.

وأنشد الفرّاء:

إذا نُهِيَ السَّفيهُ جَرَى إليه وخالَفَ، والسَّفيهُ إلى خِلافِ[7]

أراد: جرى إلى السّفَهِ. وقال الله عز وجل في أول سورة الرحمن: ﴿فَبِأَيِّ آلاءِ رَبِّكُما تُكَذِّبانِ﴾[8]، ولم يذكر قبل ذلك إلا الإنسان، ثم خاطب الجانّ معه لأنّه ذكرهم بعد، وقال: ﴿وَخَلَقَ الْجَانَّ مِنْ مارِجٍ مِنْ نارٍ﴾[9]. قال الفراء: ومثله قول المثقّب العبدي:

---

[1] – سورة الشمس، الآية 15.

[2] – سورة القدر، الآية 1.

[3] – ديوان حميد بن ثور، ص 158.

[4] – ورد في الديوان برواية: إذا حَشْرَجَتْ نفسٌ...، ديوان حاتم الطائي، دار صادر، بيروت، ط بلا، سنة 1963، ص 50.

[5] – ديوان لبيد بن أبي ربيعة، تحقيق حمدو طمّاس، دار المعرفة، بيروت، ط1، سنة 2004، ص 114.

[6] – هذا عجز البيت، وصدره: *على مثلها أَمْضي إذا قال صاحِبي:*، ديوان طرفة بن العبد، ص 29.

[7] – الفراء، أبو زكرياء يحيى بن زياد، معاني القرآن، تحقيق أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط3، سنة 2001، 1/ 104.

[8] – سورة الرحمن، الآية 13.

[9] – سورة الرحمن، الآية 15.

فَما أَدْري إذا يَمَّمْتُ أَرْضًا ... أُريدُ الخير: أيُّهُما يَليني؟

أَأَلْخَيْرُ الّذي أَنا أَبْتَغيهِ؟ ... أَمِ الشَّرُّ الّذي هُوَ يَبْتَغيني؟ [1]

فكنى عن الشر وقرنه في الكتابة بالخير قبل أن يذكره، ثم أتى به بعد ذلك"[2].

5- وقال: "ومن الاختصار قوله: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ أُوتُوا نَصِيباً مِنَ الْكِتابِ يَشْتَرُونَ الضَّلالَةَ وَيُرِيدُونَ أَنْ تَضِلُّوا السَّبِيلَ﴾[3]. أراد: يشترون الضلالة بالهدى، فحذف (الهدى) أي يستبدلون هذا بهذا. ومثله:﴿أُولئِكَ الَّذِينَ اشْتَرَوُا الضَّلالَةَ بِالْهُدى﴾[4]"[5].

6- وقال: "ومن الاختصار قوله: ﴿وَتَرَكْنا عَلَيْهِ فِي الْآخِرِينَ﴾[6]. أي: أبقينا له ذكرا حسنا في الآخرين، كأنه قال: تركنا عليه ثناء حسنا، فحذف الثناء الحسن لعلم المخاطب بما أراد"[7].

7- وقال: "ومن الاختصار قوله: ﴿لكِنِ اللَّهُ يَشْهَدُ بِما أَنْزَلَ إِلَيْكَ أَنْزَلَهُ بِعِلْمِهِ﴾[8]. لأنه لما أنزل عليه: ﴿إِنَّا أَوْحَيْنا إِلَيْكَ كَما أَوْحَيْنا إِلى نُوحٍ وَالنَّبِيِّينَ مِنْ بَعْدِهِ﴾[9]، قال المشركون: ما نشهد لك بهذا، فمن يشهد لك به؟ فترك ذكر قولهم وأنزل: ﴿لكِنِ اللَّهُ يَشْهَدُ بِما أَنْزَلَ إِلَيْكَ﴾. يدلك على هذا أن (لكن) إنما تجيء بعد نفي لشيء فيوجب ذلك الشيء بها"[10].

[1] – ديوان المثقب العبدي، تحقيق: حسن كامل الصيرفي، الشركة المصرية، ط بلا، سنة 1971، ص 212- 213.

[2] – ابن قتيبة، تأويل مشكل القرآن، ص 226- 228.

[3] – سورة النساء، الآية 44.

[4] – سورة البقرة، الآية 16.

[5] – ابن قتيبة، تأويل مشكل القرآن، ص 230.

[6] – سورة البقرة، الآية 108.

[7] – ابن قتيبة، تأويل مشكل القرآن، ص 230.

[8] – سورة النساء، الآية 166.

[9] – سورة النساء، الآية 163.

[10] – ابن قتيبة، تأويل مشكل القرآن، ص 230- 231.

8- وقال: "ومن الاختصار قوله: ﴿فَبَعَثَ اللَّهُ غُراباً يَبْحَثُ فِي الْأَرْضِ﴾[1]. أراد: ﴿فَبَعَثَ اللَّهُ غُرَابًا يَبْحَثُ فِي الْأَرْضِ لِيُرِيَهُ كَيْفَ يُوَارِي سَوْءَةَ أَخِيهِ﴾. ومنه قوله: ﴿فَتَرَى الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ يُسارِعُونَ فِيهِمْ﴾[2]، أي في مرضاتهم"[3].

وإذا أمعنّا النظر فيما أورد ابن قتيبة من أمثلة يتضح لنا أنّه عمد إلى بيان الاختصار كظاهرة لغوية من خلال الحذف، إيذانًا بأنّه يعدّ الحذف أبرز وسائل الاختصار[4]، وأشهرها، وأكثرها استعمالا؛ ومما يتفق مع هذا الاتجاه ما ذكره ابن يعيش، قال: "الاختصار يقتضي حذفًا، والحذف يكون مع قوّة العلم بالمحذوف"[5]، ويقول ابن الشجري: "الحذف اختصارًا من أفصح كلام العرب؛ لأنّ المحذوف كالمنطوق به، من حيث كان الكلام مقتضيًا له، لا يكمل معناه إلا به"[6].

ومن يرد فيه بإلحاد بظلم قال : أراد هامّا بظلم، وهذا لأجل عدم التكرير لأجل أنّ مبنى اللغة على الاختصار فبدل أن يكرر الفعلين يقول: أراد الظلم وهمّ بالظلم ، أراد الظلم هامّا به هذا يكون فيه تطويل في الكلام . فإذن العرب عمدة كلامها على الاختصار"[7]

وبناءً على ما سبق يمكننا القول إنّ المراد بالاختصار هو التقليل من الألفاظ مع عدم الإخلال بالمعنى، ويعتبر الحذف أهم وسائله.

[1] – سورة المائدة، الآية 31.

[2] – سورة المائدة، الآية 52.

[3] – ابن قتيبة، تأويل مشكل القرآن، ص 231.

[4] – حصر ياسر حسن رجب وسائل الاختصار النحوي في أمور عديدة. انظر رجب، الاختصار في الدراسات النحويّة، ص 17 ما بعدها.

[5] ابن يعيش، شرح المفصّل، 3/ 19.

[6] – ابن الشجري، هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة، أمالي ابن الشجري، تحقيق: محمود محمد الطناحى، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط2، سنة 2006، 2/ 123.

[7]– العثيمين، محمد بن صالح، وآخرون، شرح مقدمة التفسير، دار ابن حزم، مصر، ط1، سنة 2009، ص: 132.

المبحث الرابع: المذكّر والمؤنّث

اعتنى علماء اللغة الأوائل بظاهرة "التذكير والتأنيث"، فأفردوها بالتأليف، وبحثوها في مؤلفات اللغة، وعدّوا التذكير هو الأصل، والتأنيث فرعا عنه، قال سيبويه: "اعلم أنّ المذكّر أخفّ عليهم من المؤنّث؛ لأنّ المذكّر أوّل، وهو أشدّ تمكُّنا، وإنّما يخرج التأنيث من التذكير"[1].

واستدلّ السيوطي على أنّ التذكير أصل الأسماء بقوله: "إذ ما من شيء يُذكّر أو يؤنّث إلّا ويُطلق عليه "شيء"، و"شيء" مذكّر في لغاتهم (ومن ثمّ) أي من هنا، وهو كون التأنيث فرعًا، أي من أجل ذلك (احتاج إلى علامة)؛ لأنّ الأشياء الأوَل تكون مفردة لا تركيب فيها، والثواني تحتاج إلى ما يميّزها من الأُوَل، ويدلّ على مَثْنَوِيَتِهَا، بدليل احتياج التعريف إلى علامة؛ لأنّه فرع التذكير، واحتياج النفيّ وشبهه إليها؛ لأنّها فروع الإيجاب"[2].

ونخلص من هذا إلى أنّ التذكير في الأسماء أصل، فاستغنى عن العلامة، والتأنيث فرع عنه؛ لذا احتاج إلى علامة تميّزه.

وتعدّ ظاهرة التذكير والتأنيث من المسائل التي أشكلت على الباحثين قديمًا وحديثًا؛ لأنّها لا تنتظم في قواعد محدّدة؛ إذ أكثر ما ارتبطت به هو الحكاية والسماع، قال ابن وهب: "ليس يوصل إلى علم المذكّر والمؤنّث من هذا الباب إلّا بالسماع دون القياس، إلّا فيما ظهرت فيه علامة

[1]. سيبويه، الكتاب، 1/ 22.

[2]. السيوطي، همع الهوامع، 6/ 61، وانظر: ابن يعيش، شرح المفصّل، 3/ 352.

التأنيث"[1]، وقال ابن التستري: "ليس يجري أمر المذكّر والمؤنّث على قياس مطّرد، ولا لهما باب يحصرهما"[2].

ولهذا نجد كثيرًا من القدماء عمدوا في مصنّفاتهم إلى دراسة ظاهرة التذكير والتأنيث، وخصّوها بالتأليف، وقد عقد ابن قتيبة أبوابًا لدراسة هذه الظاهرة؛ لبيان ما استشكل من الألفاظ المذكّرة التي تؤنّث، والمؤنّثة التي تُذكّر، وحرص على بيانها حيثما تهيّأ له ذلك؛ خارج هذه الأبواب، ومن ذلك قوله: " أهلُ النظر من أصحاب اللغة يذكرون: أن "القِيعة" جمع "القاع"؛ قالوا: والقاعُ واحدٌ مذكر، وثلاثةٌ: أقْواعٌ، والكثيرةُ منها: قِيعانٌ وقِيعةٌ"[3]، وقوله: "والمُثْلى مؤنث أمْثل، مثل كُبْرَى وأكْبر"[4]، و"الْعين وَهِي مُؤَنّثَة لِأَنَّهُ لَيْسَ فِيهَا علم من أَعْلَام التَّأْنِيث وكل اسْم مؤنث لَا علم فِيهِ للتأنيث فقد يجوز لَك أَن تذكره مثل السَّمَاء وَالْأَرْض والقوس وَالْحَرب وَالْقدر وَالنَّار وَالشَّمْس وَأَشْبَاه ذَلِك فَأَما الموسى فَإِن الْكسَائي قَالَ هِيَ فعلى مُؤَنّثَة وَقَالَ الْأمَوِي هُوَ مفعل مُذَكّر من أوسيت رَأسه أَي حلقته"[5].

وقد عقد لهذه الظاهرة خمسة أبواب، وهي: "باب الأسماء المؤنثة التي لا أعلام فيها للتأنيث"، و"باب ما يكون للذكور والإناث وفيه علامة للتأنيث"، و"باب ما يكون للذكور والإناث ولا علم فيه للتأنيث إذا أريد المؤنث"، و" باب ما يذكّر ويؤنّث"، و"باب أوصاف المؤنث بغير هاء"[6]. وفيما يلي عرض لبعض النماذج:

---

[1] – ابن وهب، أبو الحسين إسحاق بن إبراهيم، البرهان في وجوه البيان، تحقيق: أحمد مطلوب، وخديجة الحديثي، جامعة بغداد، ط1، 1967، ص: 329.

[2] – ابن التُّستُرِي الكاتب، المذكّر والمؤنّث، تحقيق: أحمد عبد المجيد هريدي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ودار الرفاعي الرياض، ط1، سنة 1983، ص 47.

[3] – ابن قتيبة، غريب القرآن، ص 305.

[4] – ابن قتيبة، غريب القرآن، ص 280.

[5] – ابن قتيبة، غريب الحديث،1/ 467.

[6] – انظر: ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص 196– 201.

– قال ابن قتيبة: "الأسماء المؤنثة التي لا أعلام فيها للتأنيث: السماءُ، والأَرْض، والقَوْس،والحَرْب، والذَّوْد من الإبل، ودِرْع الحديد، فأما دِرْعُ المرأة – وهو قَميصها – فمذكر..."[1]

وقد نبّه على هذا ابن جني[2]، وذكر التستري أنّ "السماء" مما يذكّر ويؤنّث[3]، والأرض: مؤنّثة، فإنْ وردت مذكّرة في الشعر فيراد بها البساط، لا الأرض[4].

– وقال: "ما يذكر ويؤنث: "المُوسى"، قال الكسائي: هي فُعْلى، وقال غيره: هو مُفْعَل من "أُوْسَيْتُ رأسَه" أي: حَلَقْتُه، وهو مذكر إذا كان مُفْعَلاً ومؤنث إذا كان فُعْلى، و"الدَّلْو" الأغلبُ عليها التأنيث، و"الأضْحَى" جمع أضْحَاة، وهي الذبيحة، وقد تُذَكَّر يُذْهَبُ بها إلى اليوم، و "السِّكِّين"، و"السَّبيل"..."[5].

ذكر ابن جني أنّ موسى الحجّام مؤنّثة[6]، وقال التستري: "موسى الحجّام: مؤنّثة تُجرى، ولا تُجرى، وجمعها المواسى، ومن أجراها صغّرها مُوَيْسَة، ومن لم يجرها قال: مُوَيْسَى؛ مثل حُبَيْلَى تصغير حُبْلَى"[7]، وذهب ابن الأنباري إلى أنّ الدلو مما يذكّر ويؤنّث، قال: "الدلو: مؤنّثة، وقد تذكّر"[8]، وقال ابن فارس: "والدلو مؤنّثة"[9]، وقال التستري: "الدلو أنثى تصغيرها دُلَيّةٌ، وجمعها: ثلاث أدْلٍ، والكثير :الدِّلاء ممدود"[10].

---

[1] – ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص 196– 197.

[2] – انظر: ابن جني، أبو الفتح عثمان، المذكّر والمؤنّث، تحقيق: طارق نجم عبد الله، دار البيان العربي، جدّة، ط1، سنة 1985، ص 46، وما بعدها.

[3] – التستري، المذكّر والمؤنّث، ص 51.

[4] – المرجع السابق، ص 61.

[5] – ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص197.

[6] – ابن جني ، المذكّر والمؤنّث، ص92.

[7] – التستري، المذكّر والمونّث، ص 105.

[8] – الأنباري، أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد، البُلغَة في الفرق بين المذكّر والمؤنّث، تحقيق: رمضان عبد التوّاب، دار الكتب، ط بلا، سنة 1970، ص 77.

[9] – ابن فارس، أبو الحسين أحمد، المذكّر والمؤنّث، تحقيق، رمضان عبد التوّاب، القاهرة، ط1، سنة 1969، ص 59.

[10] – التستري، المذكّر والمونّث، ص 75.

قال ابن قتيبة: "باب ما يكون للذكور والإناث ولا علم فيه للتأنيث إذا أُريدَ به المؤنثُ "عُقابٌ" يكون للذكر والأنثى، حتى تقولَ "لَقْوَةٌ" فيكونُ للأنثى خاصّة، و"أَفْعى" تكون للذكر والأنثى، حتى تقول "أُفْعُوَانٌ" فيكون للذكر خاصّةً، و"ثَعْلَبٌ" يكون للذكر والأنثى، حتى تقول "ثُعْلُبانٌ" فيكون للذكر خاصة، ... و"عَقْرَبٌ" يكون للذكر والأنثى، حتى تقول: "عُقْرُبانٌ" فيكون للذكر خاصَّةً..."[1]

قال الأنباري: "العُقاب مؤنّثة، والعُقاب: الراية أيضًا مؤنّثة"[2]، وقال ابن فارس: "والعُقاب مؤنّثة، ويقال: إنّ ذكورها من طير آخر، والعُقاب: حجر نادر من وسط البئر مؤنّثة، والعُقاب: الراية مؤنّثة"[3] وقال التستري: "والعُقاب أنثى"[4]،

قال ابن فارس: "والأفعى مؤنّثة، والذّكر أُفْعُوَان"[5]، وقال ابن جني: "الأفعى أنثى، وللذكر أُفْعُوان"[6]، وقال أيضا: "الثعبان: الحيّة العظيمة، يقع على الذكر والأنثى، والثُّعْلُبان: مذكّر لا غير"[7].

وذكر الأنباري أنّ العقرب مؤنثة، قال: "والعقرب مؤنّثة"[8]، وهي كذلك عند ابن فارس[9]، وقال المفضّل: "والعقرب اسم مؤنّث، وهو يكون للذكر والأنثى، فإنْ أرادوا به الذّكَر بعينه، قالوا: عقْرُبان، وكذلك الأفعى"[10].

---

[1] – ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص198.

[2] – الأنباري، البُلغَة في الفرق بين المذكّر والمؤنّث، ص 75.

[3] – ابن فارس، المذكّر والمؤنّث، ص 59.

[4] – التستري، المذكّر والمونّث، ص 93.

[5] – ابن فارس، المذكّر والمؤنّث، ص 60.

[6] – ابن جني ، المذكّر والمؤنّث، ص 56.

[7] المرجع السابق، ص 61.

[8] – الأنباري، البُلغَة في الفرق بين المذكّر والمؤنّث، ص 74.

[9] – ابن فارس، المذكّر والمؤنّث، ص 60.

[10] – المفضّل، أبو طالب المفضل بن سلمة بن عاصم، مختصر المذكّر والمؤنّث، تحقيق، رمضان عبد التوّاب، ط بلا، سنة 1972، ص60.

– وقال ابن قتيبة: "أوصاف المؤنث بغير هاء ما كان على فَعيلٍ نَعْتاً للمؤنث وهو في تأويل مَفْعول كان بغير هاء، نحو " كفٌّ خَضيبٌ " و"مِلْحَفَة غَسيل " وربما جاءت بالهاء يذهب بها مذهب النعوت نحو " النَّطيحة " و " الذَّبيحة " و"الفَريسة " و " أَكِيلَة السبع "، يقال " شاة ذَبيحٌ " كما يقال "ناقة كسيرٌ"، وتقول "هذه ذبيحتك" وذلك أنك لم ترد أن تخبر أنها قد ذُبِحَتْ، ألا ترى أنك تقول هذا وهي حية؟ وإنما هي بمنزلة ضَحِيَّة، وكذلك " شاة رَمِيٌّ " إذا رُمِيَتْ، وتقول " بئس الرَّمِيَّة الأرنب " إنما تريد بئس الشيء مما يُرْمَى الأرنبُ، فهذا بمنزلة الذبيحة، وقالوا " مِلْحَفَة جَديدٌ " لأنها في تأويل مجدودة، أي: مَقطوعة حين قطعها الحائك، يقال: جَدَدْتُ الشيء، أي قطعته، ... فإن لم يَجُزْ فيه مفعول فهو بالهاء، نحو: مريضة وكبيرة، وصغيرة، وظريفة. وجاءت أشياء شاذة، قالوا: "ناقة سَديسٌ"، و"ريحٌ خَريق"، و"كتيبة خَصيف" فيها سواد وبياض"[1].

قال ابن الأنباري: "إذا كان "فَعيلًا" بمعنى "مَفْعول" لم يَدخُل الهاء في مؤنّثه؛ كقولك: عَيْنٌ كَحيلٌ، وكَفٌّ خَضيبٌ، ولحيَةٌ دَهينٌ. معناه عَيْنٌ مكحولةٌ، وكَفٌّ مخضوبةٌ، ولحيَةٌ مدهونةٌ، فصُرِف عن "مَفْعول إلى "فَعِيل" فأُلزم التذكير؛ فرقًا بين ما له الفعل وبين ما الفعل واقع عليه، ... فإذا ألقيت الاسم المؤنّث أدخلت الهاء في النعت، فقلت: مررت بقتيلة، وكذلك إذا أضفتها قلت: قتيلة بني فلان، فيدخلون الهاء ليَعْلَموا أنّه نعت مؤنّث؛ إذ لم يكن قبله ما يدل على أنّه مؤنّث"[2].

وقال المفضّل: "قالوا: امرأة قتيل، وكَفٌّ خَضيبٌ، ولحيَةٌ دَهينٌ، وعنز رَمِيٌّ، فطرحوا الهاء من هذا كلّه، وذلك أنّه مصروف عن جهة، لأنه كان ينبغي أن يكون امرأة مقتولة، وكَفٌّ مخضوبةٌ، فصرف عن (مفعول) إلى (فعيل)، فطرحت الهاء، ليكون طرحها فرقًا بين المعدول عن جهته، وما

[1] – ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص 198–199.

[2] – ابن الأنباري، أبو بكر محمد بن القاسم، المذكّر والمؤنّث، تحقيق، محمد عبد الخالق عضيمة، وزارة الأوقاف القاهرة، ط بلا، سنة 1981، 2/ 15–16.

هو غير معدول. وإنّما تحذف الهاء في وصفٍ قد ذُكِرتْ قبله أنثاه، فأمّا إذا أفْرِدتْ، أو أُضيفت، فلا بدّ من الهاء... ليعرف الذكر من الأنثى، فقس على ذلك"[1]

– وقال ابن قتيبة: "وما كان على فاعل مما لا يكون للمذكر وصفاً فهو بغير هاء؛ قالوا "امرأة طالِقٌ"، و"حامِلٌ"، و"طامِثٌ". وقد جاءت أشياءُ على فاعل تكون للمذكر والمؤنث فلم يفرقوا بينهما فيها، قالوا "جمل ضامِر"، و"ناقة ضامِر"، و"رَجُلٌ عاشِق"، و"امرأة عاشِق"، و"رَجُل عاقِرٌ"، و"امرأة عاقِر"، و"رجل عانِس"، و"امرأة عانِس " إذا طال مكثهما لا يُزَوَّجان، و"رأس ناصِل" من الخِضابِ، و"لِحْيَةٌ ناصِلٌ"، و"جمل نازِع إلى وطنه"، و"ناقة نازِع"، فإذا أرادوا الفعل قالوا: طالِقَة وحامِلة، قال الأعشى:

أيا جارَتي، بِينِي فإنّكِ طالِقَهْ   كذاك أُمورُ النَّاسِ غادٍ وطارِقَهْ[2]

وقد يأتي فاعل وصفاً للمؤنث بمعنيين فتثبتُ الهاء في أحدهما وتسقط من الآخر للفرق بين المذكر والمؤنث، فيقال: "امرأة طاهِرٌ" من الحيض، و"امرأة طاهِرَةٌ" نقية من العيوب؛ لأنها منفردة بالطهْرِ من المحيض لا يَشْرَكها فيه المذكر، وهو يشركها في الطهارة من العيوب. وكذلك "امرأة حامل" من الحَبَلِ، و"حامِلةٌ" على ظهرها، و"امرأة قاعِد" إذا قعدت عن المحيض، و"قاعدة" من القعود، وقالوا: "والدة" للأم لأن الأب والدٌ؛ ففرقوا بينهما بالهاء"[3].

أشار ابن قتيبة إلى أنّ الوصف الخاص بالأنثى لا تدخله الهاء، ولكن إذا كان يحتمل اشتراك المذكّر فيه لحقته الهاء، ومما يؤيّد هذا قول ابن فارس: "تقول: "رجلٌ قائمٌ"، و"امرأةٌ قائمةٌ"؛ لأنّهما يشتركان في القيام، و"امرأة حائضٌ"، و"امرأةٌ طاهرٌ" التي طهُرت من الحيض، و"طاهرةُ الخُلُق"؛ لأنّ الرجل يشْرَكها في طهارة الخلق، و"امرأةٌ قاعدةٌ" من الجلوس، و"قاعد" التي قعدت من الولد،

[1] – المفضّل، مختصر المذكّر والمؤنّث، ص 47- 48.
[2] – ديوان الأعشى، تحقيق فوزي عطوي، دار صعب، بيروت، ط بلا، سنة 1980، ص 57.
[3] – ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص200.

و"قاعدة البيت" بالهاء أيضًا. فإنْ أردت في صفة المرأة أنّها ستحيض، قلت: "هي حائضة غدًا"، وكذلك "طالق" إذا طُلِّقت، و"طالقة غدًا". وتقول: "امرأة مرضعة"؛ لأنّ إرضاعها لم ينقطع، و"مُرْضِع" أي معها ولد رضيع، و"مُطْفِل" معها طفل"[1].

وقال المفضّل: "إنّ العرب قالت" "امرأة حائضٌ، وطاهرٌ، وطامثٌ، وطالقٌ، و"شاةٌ حاملٌ"، و"ناقةٌ حائلٌ"، فلم يُدخلوا في شيء من هذا الهاء، وإنّما دعاهم إلى ذلك أنّ هذا وصف، لا حظّ فيه للمذكّر، وإنّما هو خاص للمؤنّث، فاستغنوا عن إدخال الهاء؛ لأنها إنّما تدخل في فعل مُشْتَرَك بين المذكّر والمؤنّث للفرق، فلمّا كان هذا للمؤنّث خاصًّا، استغنوا عنها. وربّما أتى ببعض هذا في الشعر بالهاء، وليس يحسن في الكلام"[2].

وقال التستري: "وكلّ اسم لازم للمؤنّث فهو مؤنّث، وإنْ لم يكن فيه هاء؛ نحو: ... و"ناقة سُرُح، وعجوز" ...، والحيض، والطمث، والطلاق، والرضاعة ..."[3].

– وقال ابن قتيبة: "وما كان على مِفْعالٍ فهو بغير هاء، نحو: "امرأة مِعْطارٌ"، و"مِجْبالٌ"، وهي العظيمة الخلق سمينته، و"مِتْفال"، وكذلك "مِفْعَلٌ"، نحو: "امرأة مِرْجَم""[4].

ومما يؤيّد قول ابن قتيبة، ما ذكره ابن الأنباري، قال: "اعلم أنّ (مِفْعالًا) يكون نعتًا للمؤنّث بغير هاء؛ لأنّه انعدل عن النعوت انعدالًا أشدّ من انعدال صبور وشكور وما أشبههما من المصروف عن جهته؛ لأنّه شُبّه بالمصادر؛ لزيادة هذه الميم فيه؛ لأنّه مبني لغير فعل، ويُجمع على مفاعيل، ولا يجمع المذكّر بالواو والنون، ولا المؤنّث بالألف والتاء إلّا قليلًا. فمن ذلك قولهم:

---

[1] – ابن فارس، المذكّر والمؤنّث، ص 49. 50.

[2] – المفضّل، مختصر المذكّر والمؤنّث، ص 44– 45.

[3] – التستري، المذكّر والمونّث، ص 53.

[4] – ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص200.

"امرأة مذكار، ومئناث"، إذا كان من عادتها أن تلد الإناث والذكور، و"امرأة محماق" إذا كان من عادتها أن تلد الحمقى، و"امرأة معطار" من العطر، ..."[1].

وقال التُستري في هذا الصدد: "المصادر: امرأة ... ومعطار، ومذكار، ومحماق، ومئناث"[2].

وقال المفضّل: "يقال: "امرأة مذكار، ومئناث، ومحماق"، و"ديمة مدرار"، فلا تدخل في شيء من هذا الهاء،؛ وذلك أنّه انعدل عن الصفات انعدالًا أشدّ من انعدال صبور وشكور وما أشبهه من المعدول عن جهته، فقس عليه"[3]

ويتّضح لنا مما سبق أنّ ابن قتيبة قد فصّل في موضوع المذكّر والمؤنّث، بحيث لم يترك شاردة ولا واردة إلّا وضمّنها موضوعه، في اختصار غير مخل، وأنّه رتّب مباحثه ترتيبًا دقيقًا بحيث يسهل على القارئ دراستها، دون عناء البحث في عدد كبير من الألفاظ المتتابعة كما هو الحال في بعض الكتب الخاصّة بالمذكّر والمؤنّث، ويظهر هذا جليًا عند ابن قتيبة في ترتيبه لمواد الباب الخامس، وهي أوصاف المؤنّث بغير هاء، فجاء حديثه عليها مقسّمًا على حسب أوزانها، مع ذكر أمثلة لكل وزن، وهذا ما درج عليه الباحثون في العصر الحديث، وهذا مما يحسب لابن قتيبة، ويعدّ ملمحًا بارزًا من جهوده في خدمة اللغة ومريديها.

[1] – ابن الأنباري، المذكّر والمؤنّث، 2/ 96 وما بعدها.
[2] – التستري، المذكّر والمونّث، ص 53.
[3] – المفضّل، مختصر المذكّر والمؤنّث، ص 49.

المبحث الخامس: مسائل مختارة

تمهيد

ومما ينبغي الإشارة إليه أنّ **ابن قتيبة** قد أورد بعض المسائل التي لم يستطع الباحث وضعها تحت موضوع بعينه، أو تحت عنوان جامع تكون هذه المسائل روافد له وأركانه، فعرضت للمسائل منفردة منفصلة، كل مسألة على حده، ونعرض لما قدّمه **ابن قتيبة** في كلّ منها.

وقد وجد الباحث أنّ **ابن قتيبة** قد خصّ مسألتين بالبحث والنقاش، ألا وهما: **مسألة (إنّ هذان لساحران)، ومسألة العطف على اسم إنّ**. إضافة إلى مسألة ثالثة، وهي تسمية الكوفيين بالبغداديين، وهي تعدّ معلمًا من آثار **ابن قتيبة**.

أمّا عن سبب اختياري لهذه المسائل، فالمسألتان الأولى والثانية، كان **ابن قتيبة** قد أوردهما في سياق الرد على المشككين في القرآن الكريم، والقائلين بأنّ القرآن فيه الخلل والنقص والتحريف، وبدؤوا يشككون في القرآن ويطعنون فيه؛ فأورد هاتين المسألتين ليردّ عليهم قولهم، وثالثة المسائل استنبطّها من كلام **ابن قتيبة** في ثنايا كتبه، حيث كانت ديدنه في أكثر كلامه.

المطلب الأول: مسألة في قوله تعالى: ﴿إِنّ هذانِ لَساحِرانِ﴾

كانت القراءات الواردة في هذه الآية على أربعة أنماط:

قرأ أبو عمرو بن العلاء بإنّ مشددة وهذين بالياء نصبًا كما قال الأزهري وهي مخالفة لرسم المصحف على أساس أنّ هذا من خطأ الكاتب أي رسمها بالألف.

وقرأ حفص: إن هذان بتخفيف النون ورفع هذان.

وقرأ ابن كثير: بتخفيف نون إن، وبالألف هذان وبتشديد النون فيها.

وقرأ الباقون: إنّ بالتشديد، وهذان بالرفع، وتخفيف النون.

عرض ابن قتيبة في بعض مصنفاته مسألةً كثر الخلاف حولها، وتعددت الآراء في توجيهها، وهو قوله تعالى: ﴿إنّ هذانِ لَساحِرانِ﴾[1]؛ فقد ورد اسم الإشارة (هذان) بصيغة الرفع، وهو في موضع نصب اسم "إنّ"، وهي قراءة تتعارض مع القاعدة النحوية التي توجب نصب الاسم إذا دخلت عليه "إنّ". فكان الظاهر الإتيان باسم الإشارة المثنى بالياء (هذين). وقد ذكر **ابن قتيبة** بعضًا من تلك الآراء والتخريجات، غايتها محاولة تفسير التعارض الحاصل بين الآية القرآنية والقاعدة النحويّة، وتوجيه ما في الآية من مخالفة للقياس، وقد ساق التوجيهات الآتية[2]:

– الوجه الأول: قال **ابن قتيبة** في باب [ما ادّعي على القرآن من اللحن]: "وأما ما تعلقوا به من حديث عائشة رضي الله عنها في غلط الكاتب، وحديث عثمان رضي الله عنه: أرى فيه لحنا– فقد تكلم النحويون في هذه الحروف، واعتلوا لكل حرف منها، واستشهدوا بالشعر:

فقالوا: في قوله سبحانه: ﴿إن هذانِ لَساحِرانِ﴾، وهي لغة بلحرث بن كعب يقولون: مررت برجلان، وقبضت منه درهمان، وجلست بين يداه، وركبت علاه. وأنشدوا:

تَزَوَّدَ مِنَّا بَيْنَ أُذْنَاهُ ضَرْبَةً ... دَعَتْهُ إلى هَابِي التُّرَابِ عَقِيمِ[3]

أي موضع كثير التراب لا ينبت. وأنشدوا:

أيّ قَلُوصِ راكِبٍ تراها ... طَارُوا عَلَاهُنَّ فَطِرْ عَلَاهَا[4]"[5].

فابن قتيبة لم ينتخب أيّ رأي يسير عليه ويتبنّاه، بل عرض للرأي، دون أن يعلّق عليها.

---

[1] – سورة طه، الآية 63.

[2] انظر: ، تأويل مشكل القرآن، ص50 وما بعدها.

[3] – ورد في اللسان أنّ البيت لهَوبر الحارثي، ابن منظور، اللسان، مادة (صرع)، 8/ 235، وأورده بالياء "أذنيه".

[4] – أنشد هذا البيت أبو الغول لبعض أهل اليمن، واورده البغدادي بـ"فشل" بدلا من "فطر"، البغدادي، عبد القادر بن عمر، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق محمد نبيل طريفي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1998، 7/ 105.

[5] – ابن قتيبة، تأويل مشكل القرآن، ص50.

ويؤيد قول **ابن قتيبة** ما ذكره الأخفش لتخريج هذه القراءة؛ حيث قال: "وقد شددها قوم فقالوا ﴿إنّ هذانِ﴾ وهذا لا يكاد يعرف إلا أنهم يزعمون أن بلحارث بن كعب يجعلون الياء في أشباه هذا ألفا فيقولون: "رأيتُ أخواك" و"رأيتُ الرجلان"، و"وضَعْتُه عَلاهُ"، و"ذهبتُ إلاَهُ"، فزعموا أنه على هذه اللغة بالتثقيل تُقرأ. وزعم أبو زيد أنه سمع أعرابياً فصيحا من بلحارث يقول: "ضَرَبْتُ يَداهُ" و"وضعته علاه" يريد: يدَيْه وَعَلَيهِ"[1].

وقال السيوطي: "وَلُزُوم الْألف فِي الْأَحْوَال الثَّلَاثَة [يريد الرفع والنصب والجر] لُغَة مَعْرُوفَة عزيت لكنانة، وَبني الْحَارِث بن كَعْب، وَبني العنبر، وَبني الهُجَيْم، وبطون من ربيعَة، وَبكر بن وَائِل، وزُبيد، وخَثْعم، وهَمْدان، وفَزَارة، وعُذْرة. وَخرّج عَلَيْهَا قَوْله تَعَالَى: ﴿إِن هَذَانِ لساحران﴾"[2].

وقال الفراء في معاني القرآن: "لغة بني الحارث بن كعب: يجعلونَ الاثنين فِي رفعهما ونصبهما وخفضهما بالألف، وأنشدني رجلٌ من الأسد عنهم. يريد بني الحارث:

فأَطرق إطراقَ الشجاعِ ولو يرى مَسَاغًا لِنَاباه الشجاعُ لصَمّمَا[3]

قَالَ: وما رأيت أفصح من هَذَا الأسدي، وحكى هَذَا الرجل عنهم: هَذَا خطُّ يَدَا أخي بعينه. وَذَلِكَ– وإن كَانَ قليلًا– أقيس لأن العرب قالوا: مسلمون فجعلوا الواو تابعة للضمة (لأن الواو لا تُعرب)، ثُمَّ قالوا: رأيت المسلمين فجعلوا الياء تابعة لكسرة الميم. فلمّا رأوا أن الياء من الاثنين لا يمكنهم كسر ما قبلها، وثبت مفتوحًا: تركوا الألف تتبعه، فقالوا: رجلانِ فِي كل حَالٍ"[4].

وفسّر ابن جني ثبات ألف المثني في جميع الحالات، عند قوم من العرب، بعدم اللبس؛ فقال: "على أن من العرب من لا يخاف اللبس، ويجري الباب على أصل قياسه، فيدع الألف ثابتة في

---

[1] – الأخفش، معاني القرآن، 1/ 113.

[2] – السيوطي، همع الهوامع، 133/1.

[3] – البيت للمتلمس الضبعي، البغدادي، خزانة الأدب، 10/ 65، ذكره بالياء فقط.

[4] – الفراء، معاني القرآن، 2/ 184.

الأحوال الثلاث، فيقول: قام الزيدان، وضربتُ الزيدان، ومررتُ بالزيدان، وهم بنو الحارث بن كعب، وبطن من ربيعة"[1].

ونخلص مما سبق أنّ مجيء المثنى بحالة الرفع، وهو في موضع نصب، في قراءة قوله سبحانه وتعالى: ﴿إن هَذَانِ لساحران﴾ يمكن تخريجه على أنّه لغة من لغات العرب. وهذه القبائل تسكن وسط الجزيرة العربية، تسكن البوادي والصحارى، ولم تتأثر بالأمم الأخرى غير العربية.

وقد وردت توجيهات أخرى عن العلماء لهذه القراءة، ومنها أنّ "إنّ" هنا ليست ناسخة، وإنّما هي حرف جواب، بمعنى "نعم". وقد ورد هذا في استعمال العرب. وهي على هذا غير عاملة، كما أنّ "نعم" كذلك. وهو رأي الزجاج، قال في إعرابه: "والذي عندي ... هو "إنّ" قد وقعت موقع "نعم"، وأنّ اللام وقعت موقعها، وأنّ المعنى: هذان لهما ساحران"[2].

وردّ ابن جني على ما ادعاه أبو إسحاق وخطّأه فيه، فقال: "واعلم أن هذا الذي رواه أبو إسحاق في هذه المسألة مدخول غير صحيح، وأنا أذكره لتقف منه على ما في قوله. ووجه الخطأ فيه أن "هما" المحذوفة التي قدرها مرفوعة بالابتداء لم تحذف إلا بعد العلم بها، والمعرفة بموضعها، وكذلك كل محذوف لا يحذف إلا مع العلم به، ولولا ذلك لكان في حذفه مع الجهل بمكانه ضرب من تكليف علم الغيب للمخاطب، وإذا كان معروفًا؛ فقد استغنى بمعرفته عن تأكيده باللام؛ ألا ترى أنه يقبح أن تأتي بالمؤكِّد وتترك المؤكَّد فلا تأتي به. ألا ترى أن التوكيد من مواضع الإطناب والإسهاب، والحذف من مواضع الاكتفاء والاختصار ... "[3].

---

[1] – ابن جني، أبو الفتح عثمان، سر صناعة الإعراب، تحقيق، حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط1، سنة 1985، 2/ 704.
[2] . الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السريّ، معاني القرآن وإعرابه، تحقيق عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1988، 3/ 363.
[3] – ابن جني، سر صناعة الاعراب، 1/ 380– 381.

وذهب الفرّاء إلى أنّ الألف في "هذان" هي ألف الاسم، وليست للتثنية، وعند التثنية زيدت النون، وتُركتْ الألف على حالها، قال: "وجدت الألف (من هَذَا دِعامة وليست بلام فعل، فلمّا ثنّيت زدت عليها نونًا ثُمَّ تركت الألف) ثابتة عَلَى حالِها لا تزول عَلَى كل حال كما قالت العرب (الَّذِي) ثُمَّ زادوا نونًا تدل عَلَى الجماع، فقالوا: الَّذِينَ فِي رفعهم ونصبهم وخفضهم كما تركوا (هذان) فِي رفعه ونصبه وخفضه. وكنانة يقولون (اللّذون)"[1].

ووافقه في هذا ابن فارس، ولكنّه ذهب مذهبًا آخر في تفسيره، فيرى أنّ الألف في "هذان" ألف الاسم، وألف التثنية حُذفت للالتقاء الساكنين[2].

ويرى الباحث أنّ تخريج هذه الآية بالقول إنها لغة، هو الأرجح، لأنّ القرآن الكريم جاء على لغات العرب، وليس على لسان واحد. وقد نسبها اللغويون إلى عدة قبائل؛ منها: بني العنبر، وبني الهجيم، ومراد، وعذرة، وقبائل ربيعة. واجتماعها يقوّي الاحتجاج بها. ثمّ إنّ هذا القول يغنينا عن التأويل كما في غيره من الأقوال، ومعروف أنّ ما لا يحتاج إلى تأويل أولى ممّا يحتاج إلى تأويل.

– الوجه الثاني: قال **ابن قتيبة:** " على أن القراء قد اختلفوا في قراءة هذا الحرف: فقرأه أبو عمرو بن العلاء، وعيسى بن عمر: ﴿إنّ هذين لساحران﴾، وذهبا إلى أنه غلط من الكاتب كما قالت عائشة. وكان عاصم الجحدريّ يكتب هذه الأحرف الثلاثة في مصحفه على مثالها في الإمام، فإذا قرأها، قرأ: ﴿إنّ هذين لساحران﴾، وقرأ ﴿المقيمون الصلاة﴾[3]، وقرأ ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هادُوا وَالصَّابِئِينَ﴾[4]. وكان يقرأ أيضا في سورة البقرة: ﴿والصابرون في البأساء والضراء﴾[5]، ويكتبها:

1 . الفرّاء، معاني القرآن، 2/ 183. 184.

2 . ابن فارس، الصاحبي، ص: 49. 50.

3 – سورة النساء، الآية 162.

4 – سورة الحج، الآية 17.

5 – سورة البقرة، الآية 177.

الصابرين. وإنما فرق بين القراءة والكتاب لقول عثمان رحمة الله: أرى فيه لحنا وستقيمه العرب بألسنتها فأقامه بلسانه، وترك الرسم على حاله".

فابن قتيبة ذكر أنّ الألف في قوله: "هذان" تصحيف من الكاتب (عاصم الجحدريّ)، والصواب "هذين" على القاعدة النحوية، واستدلّ على هذا بأخطاء أخرى له.

وممن أشار إلى أن في قراءة "هذان" بالألف تصحيفًا، والصواب قراءتها "هذين"، الفراء في معاني القرآن؛ قال: "وقوله: ﴿إِنَّ هَذانِ لَساحِرانِ﴾ قد اختلف فيهِ القرّاء؛ فقال بعضهم: هُوَ لحن، ولكنّا نمضي عَلَيهِ؛ لئلا نُخالف الكتاب. حَدَّثَنَا أَبُو الْعَبَّاسِ قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْفَرَّاءُ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو مُعَاوِيَةَ الضَّرِيرُ عَنْ هَاشِمِ بْنِ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّهَا سُئِلَتْ عَنْ قوله فِي النِّسَاءِ: ﴿لكِنِ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ.... وَالْمُقِيمِينَ الصَّلاةَ﴾، وَعَنْ قوله فِي الْمَائِدَةِ ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هادُوا وَالصَّابِئُونَ﴾، وعن قوله: ﴿إِنَّ هذانِ لَساحِرانِ﴾، فقالت: يا ابن أَخِي هَذَا كَانَ خَطَأً مِنَ الْكَاتِبِ. وقرأ أَبُو عمرو (إِنَّ هَذَيْنِ لساحران)، واحتج أَنَّهُ بَلَغَه عَن بعض أصحاب مُحَمَّد صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ: إن فِي المصحف لحنًا وستقيمه العرب، قال الفرّاء: ولست أشتهي عَلَى أن أخالف الكتاب"[1].

وقال أبو عبيدة: "قال أبو عمرو، وعيسى، ويونس: "إنّ هذين لساحران"، في اللفظ، وكُتب "هذان" كما يزيدون وينقصون في الكتاب، واللفظُ صواب"[2].

وقد ردّ هذه القراءة غير واحد من العلماء، قال الزجاج: "فأمّا قراءة عيسى بن عمر وأبي عمرو بن العلاء، فلا أجيزها لأنّها خلاف المصحف، وكل ما وجدته إلى موافقة المصحف أقرب لم أُجز مُخالفتَه؛ لأنّ اتّباعه سنّه"[3].

[1] – الفراء، معاني القرآن، 2/ 183.

[2] – أبو عبيدة، معمر بن المثنى التيمي، مجاز القرآن، علق عليه: محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط بلا، سنة 1970، 2/ 21.

[3] – الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، 3/ 364.

وقال مكيّ بن أبي طالب: "وحجّة مَن قرأ بالياء انّه أعمل "إنّ" في "هذان"، فنصبه، وهي اللغة المشهورة المستعملة، لكنّه خالف الخطّ، فضعف لذلك"[1].

وعلى هذا فقراءة "إنّ هذين لساحران" قراءة صحيحة، ولكنّها ضعيفة.

فهذا الوجه نجد **ابن قتيبة قد ردّ** القراءة لوجود تصحيف فيها لا يخرجها من كونها قراءة متواترة، وهذا التواتر يجعلنا نعيد النظر في القاعدة النحويّة، وإن كانت صحيحة، لأنّ كلام الله هو الأصل والقاعدة النحويّة تفسير للنص، ولا يضير كون القاعدة لم تحو كلّ النصوص؛ وهذا كثير في العربيّة.

– الوجه الثالث: قال **ابن قتيبة:** "وقرأ بعضهم: ﴿إنْ هذانِ لَساحِرانِ﴾[2]، اعتبارا بقراءة أبيّ لأنها في مصحفه: ﴿إن ذان إلا ساحران﴾ وفي مصحف عبد الله: ﴿وأسرّوا النّجوى أن هذان ساحران﴾ منصوبة بالألف يجعل إنْ هذانِ تبيينا للنجوى"[3].

ذهب **ابن قتيبة** في تخريج هذه القراءة إلى أنّ "إنْ" هنا نافية، واللام بمعنى "إلّا"، والتقدير: ما هذان إلا ساحران.

وقد ذهب النحاة في تفسير هذه القراءة إلى وجهين: وأوّل الوجهين هو أنّ نحاة البصرة يرون أنّ "إنْ" هنا مخففة من الثقيلة، وهي في معنى الثقيلة، ووجود اللام هنا للفرق بينها وبين "إنْ" التي تكون في معنى "ما" النافية، وفي هذا المعنى قال سيبويه: " واعلم أنهم يقولون: إن زيدٌ لذاهبٌ، وإنْ عمرٌو لخيرٌ منك، لما خففها جعلها بمنزلة لكنْ حين خففها، وألزمها اللام لئلا تلتبس بـ"إنْ"، التي

[1] – القيسي، أبو محمد مكي بن أبي طالب، الكشف عن وجوه القراءات السبع، تحقيق، محيي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، سنة 1981، 2/ 100.

[2] – سورة طه، الآية 63.

[3] – ابن قتيبة، تأويل مشكل القرآن، ص 52.

هي بمنزلة ما التي تنفى بها؛ ومثل ذلك: ﴿إن كلُّ نفسٍ لما عليها حافظٌ ﴾[1]، إنما هي لَعلَيهْا حافظٌ. وقال تعالى: ﴿وإنْ كلٌّ لَما جميعٌ لدينا مُحضَرون﴾[2] إنما هي: لجميعٌ، وما لغوٌ"[3].

وقال المبرد في معرض حديثه عن (إن) المكسورة: "... أَن تكون إِن الْمَكْسُورَة المخففة من الثَّقِيلَة فَإِذا رفعت مَا بعْدهَا لزمك أَن تدخل اللَّام على الْخَبَر وَلم يجز غير ذَلِك لِأَن لَفظهَا كَلَفْظِ الَّتِي فِي معنى مَا وَإِذا دخلت اللَّام علم أَنَّهَا الْمُوجبَة لَا النافية وَذَلِكَ قَوْلك إنْ زيد منطلق وعَلى هَذَا قَوْله عز وَجل ﴿إِن كل نفس لما عَلَيْهَا حَافظ﴾ ﴿وإنْ كَانُوا لَيَقُولُونَ﴾ وَإِن نصبت بهَا لم تحتج إِلَى اللَّام إِلَّا أَن تدْخلهَا توكيدا كَمَا تَقول إِن زيدا لمنطلق... والأقيس الرّفْع فِيمَا بعْدهَا لِأَن (إن) إِنَّمَا أشبهت الْفِعْل بِاللَّفْظِ لا بِالْمَعْنَى فَإِذا نقص اللَّفْظ ذهب الشّبَه وَلذَلِك الْوَجْه الآخر وَجه من الْقيَاس كَمَا ذكرت لَك وَكَانَ الْخَلِيل يقْرَأ ﴿إِن هَذَانِ لساحران﴾ فَيُؤَدِّي خطّ الْمُصحف وَمعنى إِنَّ الثَّقِيلَة فِي قِرَاءَة ابْن مَسْعُود ﴿إنَّ ذانِ لَسَاحِرانِ﴾"[4].

وإلى هذا ذهب مكي بن أبي طالب في قوله[5].

وعلل ابن يعيش إهمال "إنّ" إذا خفّفت بقوله: "وأبطل عملها؛ لنقص لفظها، وخروجها لذلك عن شبه الفعل، وهو المختار في "إنْ" المكسورة إذا خُفِّفت"[6].

والوجه الثاني وهو ما ذهب نحاة الكوفة من كون "إنْ" ههنا بمعنى النفي، واللام بمعنى "إلا"، والتقدير: ما هذان إلّا ساحران[7].

---

[1] – سورة الطارق، الآية 4.

[2] – سورة يس، الآية 32.

[3] – سيبويه، الكتاب، 2/ 139.

[4] – المبرد، المقتضب، 2/ 363– 364. وانظر: 1/ 50.

[5] – القيسي، الكشف ، 2/ 99.

[6] – ابن يعيش، شرح المفصّل، 2/ 357.

[7] – المرجع السابق، الصفحة نفسها. وانظر: السيوطي، همع الهوامع، 2/ 184.

وقال السيوطي: "وَذهب الْكُوفِيُّونَ إِلَى أَن الْمُشَدّدَة لا تخفف أصلا، وَ"أَنْ" المخففة إِنَّمَا هِيَ حرف ثنائي الْوَضع، وَهِي النافية، فَلَا عمل لَهَا أَلْبَتَّة، وَلا توكيد فِيهَا وَاللَّام بعْدهَا للْإِيجَاب بِمَعْنى "إلا"، ويجيزون دُخُولهَا على النَّاسِخ وَغَيره. وَذهب الْكسَائي إِلَى أَنَّهَا إِن دخلت على الِاسْم كَانَت مُخَفّفَة من الْمُشَدّدَة، عاملة كَمَا قَالَ البصريون. وَإِن دخلت على الْفِعْل كَانَت للنَّفْي، وَاللَّام بِمَعْنى "إِلا" كما قال الكوفيون"[1].

وبناء على ما سبق يتبيّن أنّ **ابن قتيبة** في توجيهه لقراءة "إنْ هذان لساحران" أخذ بمذهب الكوفيين، وتبنى رأيهم، إذ لم يعرض آراء مدرسة البصرة في هذه المسألة؛ وكأنّه بهذا يرى بقوّة حجّة الكوفيين، وضعف ما سواه.

ويرى الباحث أنّ رأي البصريين، في هذه المسألة، أكثر إقناعًا من رأي الكوفيين؛ وذلك لأنّ في قول البصريين له أمثلة كثيرة من القرآن الكريم وأقوال العرب؛ فهي لغة من لغات العرب الذين يخففون "إنّ" المشدّدة، ويبطلون عملها. وأنّ القول برأي البصريين يُبقي "إنْ" معنى التأكيد في الجملة؛ إذ لا فرق بينها وبين الثقيلة من حيث المعنى.

المطلب الثاني: مسألة العطف على اسم "إنّ".

عرض **ابن قتيبة** لمسألة مهمة في العطف، وقد دار حولها جدل واسع بين نحاة الكوفة والبصرة، وهي حكم المعطوف على اسم "إنّ" بالرفع قبل مجيء الخبر، وتمثّل ذلك في قوله سبحانه وتعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾[2]، قال: "وقالوا في قوله تبارك وتعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هادُوا وَالصَّابِئُونَ﴾، رفع (الصابئين)؛ لأنه ردّ على موضع "إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا"، وموضعه رفع؛ لأن (إنّ) مبتدأة، وليست تحدث في الكلام معنى كما

---

[1] – السيوطي، همع الهوامع، 2/ 183– 184.

[2] – المائدة، الآية: 69.

تحدث أخواتها. ألا ترى أنك تقول: "زيدٌ قائمٌ"، ثم تقول: "إنّ زيدًا قائمٌ"، ولا يكون بين الكلامَيْن فرق في المعنى، وتقول: "زيدٌ قائمٌ"، ثم تقول: "ليت زيدًا قائمٌ"، فتحدث في الكلام معنى الشك، وتقول: "زيدٌ قائمٌ"، ثم تقول: "ليت زيدًا قائمٌ"، فتحدث في الكلام معنى التمني، ويدلّك على ذلك قولهم: "إنّ عبدَ الله قائمٌ وزيدٌ"، فترفع زيدا، كأنك قلت: عبدُ الله قائم وزيدٌ، وتقول: "لعل عبدَ الله قائمٌ وزيدًا"، فتنصب مع (لعلّ)، وترفع مع (إنّ)؛ لما أحدثته (لعلّ) من معنى الشك في الكلام، ولأنّ (إنّ) لم تحدث شيئًا. وكان الكسائي يجيز: أنّ عبدَ الله وزيدٌ قائمان"، وإنّ عبدَ الله وزيدٌ قائمٌ"، والبصريون يجيزونه، ويحكون: ﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ﴾[1]، وينشدون:

فَمَنْ يَكُ أَمْسَى بِالْمَدِينَةِ رَحْلُهُ   فَإِنّي وَقَيّارٌ بِهَا لَغَرِيبُ[2]"[3].

وقد عدّ الأنباري هذه المسألة من المسائل الخلافية بين الكوفيين والبصريين؛ فالكوفيون يجيزون العطف على موضع "إنّ" قبل تمام الخبر، والبصريون لا يجيزون ذلك"[4].

وذكر أنّ الكوفيين احتجوا على صحة ما ذهبوا إليه من النقل بقوله تعالى:﴿ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾، فعطف "الصابئين" على موضع اسم "إنّ"، قبل تمام الخبر[5].

وقد ردّ البصريون الاحتجاج بهذه الآية، وذهبوا في تخريجها إلى أقوال عديدة؛ منها:

أحدها: أنّ في الآية تقديم وتأخير؛ قال سيبويه: "واعلم أن ناسا من العرب يغلطون فيقولون: إنهم أجمعون ذاهبون، وإنك وزيد ذاهبان؛ وذاك أن معناه معنى الابتداء، فيُرى أنه قال: هم، كما

---

[1] – سورة الأحزاب، الآية 56.

[2] – البيت لضابئ بن الحارث البُرجُميّ، الأصمعيات، ص 202.

[3] – ابن قتيبة، تأويل مشكل القرآن، ص:52– 53.

[4] – الأنباري، الإنصاف، 1/ 175، وانظر السيوطي، همع الهوامع، 5/ 290، وما بعدها، وابن يعيش، شرح المفصّل، 4/ 543.

[5] – انظر، الإنصاف، 1/ 175.

قال: ولا سابقٍ شيئاً إذا كان جائياً على ما ذكرتُ لك. وأما قوله عز وجل: " والصابئون "، فعلى التقديم والتأخير، كأنه ابتدأ على قوله " والصابئون " بعدما مضى الخبر"[1].

والثاني: أنّ "الصابؤون" جملة اعتراضية، خبرها محذوف، والتقدير: والصابؤون كذلك؛ قال ابن يعيش: "... ويجوز أن يكون الظاهر خبر (إنّ) يكون في النيّة مقدّمًا، ويكون (الصابئون والنصارى) رفعًا بالابتداء، كأنّه كلام مستأنف، والمراد: (والصابئون والنصارى كذلك)"[2]، وقال الأستراباذي: "وأمّا قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى مَنْ آمَنَ﴾، فعلى أنّ الواو في ﴿وَالصَّابِئُونَ﴾، اعتراضيّة لا للعطف، وهو مبتدأ محذوف الخبر، أي: والصابئون كذلك، لِسدّ خبر (إنّ) مسدّه ودلالته عليه ....، ومنه قوله:

فَمَنْ يَكُ أَمْسَى بِالْمَدِينَةِ رَحْلُهُ   فَإِنّي وَقَيّارٌ بِهَا لَغَرِيبُ[3]

أي: فإنّي، وقيّار كذلك، بها لغريب"[4]. أو على تقدير خبر "إنّ" هو المحذوف، دلّ عليه المذكور، قال السيوطي: "وسيبويه يحمل الآية والبيت على أنّ المعطوف فيهما منويّ التأخير. وأسهل منه تقدير خبر قبل العاطف مدلول عليه بخبر ما بعده"[5]، وقال الشاطبي: "وأجاز السيرافي أنْ يكون خبر (الذين) محذوفًا؛ لدلالة خبر (والصابئون والنصارى) عليه، وهو قوله: (من آمن بالله)"[6].

والثالث: أن يكون "الصابئون" عطف على الضمير في "هادوا"، قال صاحب الإنصاف: "أن يكون عطفًا على المضمر المرفوع في "هادوا" وهادوا بمعنى تابوا. وهذا الوجه عندي ضعيف؛ لأن

---

[1] – سيبويه، الكتاب، 155/2.

[2] – ابن يعيش، شرح المفصّل، 544/4.

[3] – ورد ذكره في الصفحة التي سبقت.

[4] – الأستراباذي، شرح كافية ابن الحاجب، 4/ 371– 372.

[5] – السيوطي، همع الهوامع، 5/ 290.

[6] – الشاطبي، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الشافية، تحقيق: محمد إبراهيم البنا، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرّمة، ط1، سنة 2007، 2/ 373.

العطف على المضمر المرفوع قبيح وإن كان لازمًا للكوفيين؛ لأن العطف على المضمر المرفوع عندهم ليس بقبيح"[1].

ويتبيّن من خلال ما سبق أنّ **ابن قتيبة** رجّح في هذه المسألة قول الكوفيين، بجواز العطف على محل اسم "إنّ" بالرفع قبل مجيء الخبر، بلا قيد؛ وكأنّما هو بكلامه هذا يعترض على البصريين لمنعهم ذلك، بقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلائِكَتُهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ﴾ فكما جاز هنا العطف جاز في "الصابئون"، وهذا يبيّن مدى شدّة انتصار **ابن قتيبة** للكوفيين في هذه المسألة، على وجه الخصوص.

نرى أن **ابن قتيبة** قد جمع بين المدرستين البصرية والكوفية مرة يفصل أحداهما، وأخرى يختار لنفسه مذهباً وسطاً يتناسب وعقليته المتحررة دون أن يسير في ركب المقلدين التقليد الأعمى[2]؛ ولكنّه إذا أبرز رأي الكوفيين وانتخبه أحيانًا لا يبرز رأي البصريين.

المطلب الثالث: مسألة قول ابن قتيبة في الكوفيين: بالبغداديين.

يعدّ كلام **ابن قتيبة** عن الكوفيين بالبغداديين من المسائل التي لم تحض بوافر دراسة – على حسب علمي– فكان البحث عن هذه المسألة من خلال البحث في ثنايا كتبه، ومحاولة لمعرفة أصل هذه المسألة، ولماذا يسميهم شيخنا بهذا الاسم دون غيره على الرغم من أنّ عادة النحاة قديمًا وحديثًا تسميتهم بالكوفيين، وقد استأنسنا في بعض المسائل التي ذكرها **ابن قتيبة** ما يجعلنا نجزم بأنّ هذه التسمية حادثة وليست أصيلة عن النحاة.

---

[1] – الأنباري، الإنصاف، 1/ 179.

[2] . الجربي، محمد رمضان، ابن قتيبة ومقاييسه البلاغية والأدبية والنقدية، المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان ، طرابلس ، ليبيا، ط1، سنة 1984. ص39.

وفيما يلي ذكر لبعض منها:

قول النحاة في أصل إنسان

قال **ابن قتيبة:** "قال **البصريون:** تقدير " إنسان " فِعْلان، زيدت الياء في تصغيره كما زيدت في تصغير ليلة فقالوا " لُيَيْلِيَةٌ "، وفي تصغير رجل فقالوا " رُوَيْجِل ".

وقال بعض **البغداديين:** الأصل فيه " إنْسِيَان " على زنة إفْعِلان؛ فحذفت الياء استخفافاً؛ لكثرة ما يجري على ألسنتهم، فإذا صغروه قالوا " أُنَيْسِيَان " فردُّوا الياء؛ لأن التصغير ليس يكثر ككثرة الاسم مكبّراً، وقالوا في الجميع " أَنَاسِيّ ". وكذلك إنْسَان العين؛ وقالوا: " أُنَاسٌ " في الناس، ولا يقال ذلك في إنسان العين.

قال: وروي عن ابن عباس رضي الله عنه أنه قال: إنما سُمِّي إنساناً لأنه عهد إليه فَنَسِيَ؛ فهذا دليل على أنه إنْسِيانٌ في الأصل[1].

وتعدّ هذه المسألة من المسائل الخلافيّة، قد ذكرها ابن الأنباري في كتابه الإنصاف في مسائل الخلاف؛ ولم يذكر **البغداديين** بل ذكر **الكوفيين.** لأنّه خلاف بين مدرستي الكوفة والبصرة[2].

الخلاف في تحقيق الهمزة وتسهيلها

قال **ابن قتيبة:** "و"ما فتأتُ أقول كذا" بمعنى لا أزال، و "لا أفتأ أقوله"، و"ما كنت فتيًّا"، و"لقد فَتِيت" بغير همز. و" رَثَأْت فلاناً " إذا قلت فيه مرثيةً، هذا قول **البصريين** الأخفش وغيره، وأما الفراء وغيره من **البغداديين** فيجعلونه من غلطهم، مثل حلأت السَّويق، و "رَثَيْت له" إذا رَحِمته. "أدأتُ الشيء" أصبته بداء، و"أَدْوَيته" إذا أصبته بشيء في جوفه فهو دَوٍ. و"بَدَأتُ بهذا الأمر" و

[1]. ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص410.

[2] – الأنباري، الإنصاف، المسألة 117، ص 295 – 297.

"ابتدأته" و "أبدأت في الأمر وأعدتُ" و "الله يُبْديء ويُعيد" و "أبديتَ لي سوءاً" أظهرته، و "بَدَوْت لفلان" إذا ظهرت له، و "بَدَوْتُ إلى البادية"[1].

يتبيّن من قول **ابن قتيبة** السابق أنّه يعدّ الفرّاء، وهو شديد التعلّق به، وغيره من **البغداديين،** ومعلوم أنّ الفرّاء يعدّ رأس المدرسة الكوفيّة، وأحد أقطابها ومؤسسيها، وجعله شيخنا من **البغداديين** كما أسلفنا الكلام.

القول في زيادة التاء في أوّل بعض الكلمات

قال **ابن قتيبة:** "وقال بعض **البغداديين:** (التاء) تزاد في أول (حين) ، وفي أوّل (أوان) ، وفي أول (الآن) ، وإنّما هي (لا) ثم تبتدئ فتقول: تحين وتلان. والدليل على هذا أنهم يقولون: تحين من غير أن يتقدمها (لا) ... وجرّ العرب بها يفسد عليه هذا المذهب، لأنهم إذا جرّوا ما بعدها جعلوها كالمضاف للزّيادة، وإنما هي (لا) زيدت عليها (الهاء) كما قالوا: ثمّ وثمّة"[2].

القول في رَكِنَ وَرَكَن

قال **ابن قتيبة:** "والنحويون من **البصريين والبغداديين** يقولون: "رَكِنَ يَرْكَنُ وَرَكَن يَرْكُن" [3].

القول في رُهُن

قال **ابن قتيبة:** "قال عثمان بن طلحة: اقتتل أهل المدينة وموالي معاوية في شُرُجٍ من شُرُج الحرة سالت.... وكان الفراء فيما أحسب أو غيره من البغداديين يقول: رُهُن جمع رهان، مثل كتاب

---

[1]. ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص240– 241.

[2]. ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم، تأويل مشكل القرآن، تحقيق، إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان. ص283.

[3]. ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص 314.

كتب، ورهان جمع رَهْن، وكلب وكلاب، وسُقُف جمع سقيف، مثل كثيب وكُثُب، وقضيب وقُضُب، ولا أحفظ عنهم في الحرفين الأخيرين شيئًا[1].

وذكر المحقق كلام **ابن قتيبة** "وقال أبو محمد في حديث سلمان رضي الله عنه: إنه قال: أكره أن أجمع على ماهِني مِهْنَتَيْن.... قال: ويقال: مِهْنة بالكسر، وكان القياس [لو قيل] مثل: خِدْمة وجِلْسة ورِكْبة. إلاّ أنّه جاء على لفظ المفْعَلة الواحدة، وأجازها بعض **البغداديين** بالكسر، وأحسبه الكسائي. في الهامش .... " ومن المعروف أنّ الكسائي من أئمة **الكوفيين**، ولا أدري كيف عده ابن قتيبة من **البغداديين**"[2].

الخلاف في زيادة الألف واللام

قال **ابن قتيبة:** "وإذا أردت أن تُعَرِّف عدداً تكثرُ ألفظاه، نحو " ثَلثُمائةِ ألْفِ دِرْهمٍ " " وخمسمائة ألف دِرْهمٍ " ألحقت الألف واللام في آخر لفظة منها، فقلت: " ما فعلت ثلثمائة ألْفِ الدِّرْهم " و " خمسمائة ألْف الدرهم ". هذا مذهب البصريين، لا يجيزون غيره، والبغداديون يجيزون " ما فَعَلَت ثلاث مائة الألف الدرهم "[3].

هنا جاءنا في كلامه عن المدرسة البصريّة، ثمّ جاء حديثه عن البغداديين، بمقابل البصريين، وهذا الأمر وجدناه معتادًا به صاحبنا، ومتكررًا عنده.

1. ابن قتيبة، غريب الحديث1/ 319. 320.
2. المرجع السابق، 265/2.
3 – ابن قتيبة، أدب الكاتب، 190.

باب

وَقَالَ فِي حَدِيث كَعْب انه قَالَ: أَن الله بَارك للمجاهدين فِي صليبيان أَرض الرّوم كَمَا بَارك لَهُم فِي شعير سورية.

حَدَّثَنِيهِ مُحَمَّد بن عبيد عَن مُعَاوِيَة بن عَمْرو عَن أبي اسحق عَن صَفْوَان ابْن عَمْرو عَن كَعْب. قَالَ مُعَاوِيَة: سورية: الشَّام. وَأَنا أَحسب الِاسْم بالرومية. والصليان شجر تَأْكُله الْخَيل. واحده: صليانة. وأنشدني بعض **البغداديين** لبَعض الرجاز يذكر ابلا: من الرجز ... ظلت تلوذ أمس بالصريم ... وصليان كسبال الرّوم

ترشح الا مَوضِع الوسوم ...

والصريم: قِطْعَة من الشّجر. قَالَ: وانما شبه الصليان بسبال الرّوم لِأَن فِيهِ صهوبة.

وَقَوله: ترشح الا مَوضِع الوسوم يُرِيد: أَنَّهَا تعرق كلهَا الا مَوضِع الوسم مِنْهَا. وَيُقَال: ان مَوضِع الوسم بالنَّار لَا يعرق.

وَأما قَول قُتَيْبَة بن مُسلم الْبَاهِلِيّ فِي خطبَته: الْعَصَا من العصية وحول الصليان الزمزمة فان الزمرمة"[1].

باب

قال **ابن قتيبة:** "جَاءَ فِي الحَدِيث: كَانَ كسْرَى يسْجد للطالع. والطالع هَاهُنَا من السِّهَام الَّتِي يرْمى بهَا. وَهُوَ مَا وَقع فَوق الْعَلامَة. وَكَانُوا يعدونه كالمقرطس ... وَسُجُوده أَن يتطامن لَهُ إِذا رمى أَو يسلم لراميه ويستسلم.

وَالسُّجُود: الاستسلام أَيْضا. قَالَ لبيد يذكر نخلا:

غلب سواجد لم يدْخل بهَا الْحصْر

---

[1]. ابن قتيبة، غريب الحديث 501/2.

والسواجد: الموائل والحصر: الضّيق وَهُوَ أَن يكون النّخل فِي مَوضِع صلب لَا تتشعب فِيهِ عروقه. وَهَذَا تَفْسِير لبَعض **البغداديين**"[1].

وخلاصة القول أنّ **ابن قتيبة** نهج في مصنفاته منهجًا تفرّد به عمّن سبقه حين سمّى **الكوفيين بالبغداديين**، إذ لم يكن من نهجهم إطلاق هذه التسمية على الكوفيين، ويؤكّد صحة أنّ هذه التسمية **للكوفيين**، وجود بعض هذه المسائل ضمن مسائل الخلاف بين مدرستي **البصرة والكوفة**، فضلًا على أنّ بعض أعلام البغداديين الذين ورد ذكرهم، هم رؤوس المدرسة الكوفيّة ومؤسسيها.

المطلب الرابع: مذهب ابن قتيبة النحوي:

يتبيّن من خلال البحث أنّ ابن قتيبة يميل في فكره النحويّ تجاه الكوفيين، فتراه يقول بقولهم، ويسمي بمسمّياتهم، في كثير من المسائل التي عرض لها البحث، وإن غلب عليه تسميتهم بالبغداديين، حتى إنّه في أغلب المواضع يعرض عن مجرد ذكر الآراء المخالفة، ومناقشتها، وكأنّه مسلّم بما يراه الكوفيون، لا سيما الفراء

[1]. ابن قتيبة، غريب الحديث 748/3.

الخاتمة

خلص البحث إلى مجموعة من النتائج، كان أهمها:

- أنّ ابن قتيبة جنح إلى الكوفيين في جلّ المسائل الخلافيّة، وعمد إلى إبرازها، فترك حتى مجرّد الإشارة إلى آراء البصريين.

- أنّ ابن قتيبة كان متأثرًا بالفرّاء حيث يورد أقواله دون أن يعلّق عليها، وكأنّ هذا الرأي من المسلّمات.

- أنّ ابن قتيبة يعدّ من الصرفيين والنحويين المبرّزين الذي كان له دور هام في الدفاع عن اللغة وصيانتها.

- أنّه لم يفرّق كثيرًا بين السماعي والقياسي، بل نراه قد خلط بينهما أحيانًا.

- أنّه قسّم أبنية المصادر، ولم يشر إلى مسألة ربط المصادر بمعانيها.

- أنّه وسّع الكلام عن المشتقات، ووظفها لنصرة عقيدته، وفي معرفة الغريب من القرآن، والحديث.

- أنّه ركّز على القلب، وأكثر الحديث عنه، وقد كان يرى ما يراه الكوفيون من وجود القلب في اللغة.

- أنّه وسّع الحديث عن حروف الجر، وأسهب الحديث عن حروف الجر الزائدة، وفي هذا المجال اتبع ما اتبعه الكوفيون، وانتصر لرأيهم، وأبطل ما دونه من الآراء.

- أنّه ركّز على ظاهرة الحذف والاختصار، ودلل على وجود هذه الظاهرة، وأهمل رأي من قال بخلاف ما ذكره.

- أنّه تحدّث عن التذكير والتأنيث، وذكر أمثلة كثيرة على ذلك، واختطّ لنفسه ترتيبًا دقيقًا كان عونًا لمن جاء بعده ليسير على خطاه، وقد اقتفى أثره كثير من العلماء المحدثون.

فهرس الآيـات

	إنَّا أَوْحَيْنا إِلَيْكَ كَما أَوْحَيْنا إِلى نُوحٍ وَالنَّبِيِّينَ مِنْ بَعْدِهِ	163	159
	لكِنِ اللَّهُ يَشْهَدُ بِما أَنْزَلَ إِلَيْكَ أَنْزَلَهُ بِعِلْمِهِ	166	159
	يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَنْ تَضِلُّوا	176	157
المائدة	مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ الْأَوْلَيانِ	7	141
	فَبَعَثَ اللَّهُ غُراباً يَبْحَثُ فِي الْأَرْضِ	31	160
	فَتَرَى الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ يُسارِعُونَ فِيهِمْ	52	160
	إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ	69	177
	يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ إِنْ تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ	101	128
الأنعام	أَكِنَّةً	25	46
	وَلَوْ تَرَى إِذْ وُقِفُوا عَلَى النَّار	27	153
	وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ أَكَابِرَ مُجْرِمِيهَا	123	120
	خَلائِفَ الأَرْضِ	165	50
الأعراف	الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدانا لِهذا	43	140
	كَأَنْ لَمْ يَغْنَوْا فِيهَا	92	54
	لِلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ	154	135
	وَاخْتارَ مُوسى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا	155	150
التوبة	أَجَعَلْتُمْ سِقايَةَ الْحاجِّ وَعِمارَةَ الْمَسْجِدِ الْحَرامِ كَمَنْ آمَنَ بِاللَّهِ	19	148
يونس	كَأَنَّمَا أُغْشِيَتْ وُجُوهُهُمْ قِطَعًا مِنَ اللَّيْلِ	27	48
هود	فَإِلَّمْ يَسْتَجِيبُوا لَكُمْ فَاعْلَمُوا أَنَّما أُنْزِلَ بِعِلْمِ اللَّهِ	14	142

يوسف	وَسْئَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيها	82	147
	تَاللَّهِ تَفْتَؤُا تَذْكُرُ يُوسُفَ	85	157
الرعد	يَحْفَظُونَهُ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ	11	141
	إِلَّا كَباسِطِ كَفَّيْهِ إِلَى الْماءِ لِيَبْلُغَ فاهُ	14	156
	وَلَوْ أَنَّ قُرْآناً سُيِّرَتْ بِهِ الْجِبالُ أَوْ قُطِّعَتْ بِهِ الْأَرْضُ أَوْ كُلِّمَ بِهِ الْمَوْتى بَلْ لِلَّهِ الْأَمْرُ جَمِيعاً	31	153
الحجر	وَأَرْسَلْنَا الرِّيَاحَ لَوَاقِحَ	22	51
	مِنْ حَمَإٍ	26	54
النحل	وَأَوْحى رَبُّكَ إِلَى النَّحْلِ	68	140
	وَهَداهُ إِلى صِراطٍ مُسْتَقِيمٍ	121	140
الإسراء	إِنَّ الْعَهْدَ كانَ مَسْؤُلًا	34	151
	إِذاً لَأَذَقْناكَ ضِعْفَ الْحَياةِ وَضِعْفَ الْمَماتِ	75	147
الكهف	فَضَرَبْنَا عَلَى آذَانِهِمْ فِي الْكَهْفِ سِنِينَ عَدَدًا	11	46
	حُسْبَانًا مِنَ السَّمَاءِ	40	49
مريم	وَهُزِّي إِلَيْكِ بِجِذْعِ النَّخْلَةِ	25	134
	إِنَّهُ كَانَ وَعْدُهُ مَأْتِيًّا	61	62
طه	وَلِيَ فِيهَا مَآرِبُ أُخْرَى	18	54
	إنّ هذانِ لَساحِرانِ	63	170
	وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ	71	137
الأنبياء	وَنَصَرْنَاهُ مِنَ الْقَوْمِ	77	142

الحج	إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هادُوا وَالصَّابِئِينَ	17	173
	وَمَنْ يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحادٍ بِظُلْمٍ	25	134
	لَهُدِّمَتْ صَوامِعُ وَبِيَعٌ وَصَلَوَاتٌ وَمَساجِدُ	40	147
	الَّذِينَ إِنْ مَكَّنَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ	41	150
المؤمنون	تَنْبُتُ بِالدُّهْنِ	20	134
	زُبُرًا	53	47
النور	وَلَوْلا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ وَأَنَّ اللَّهَ رَؤُفٌ رَحِيمٌ	20	153
الفرقان	فَاسْأَلْ بِهِ خَبِيرًا	59	136
الشعراء	وَلَهُمْ عَلَيَّ ذَنْبٌ	14	143
القصص	إِنْ كادَتْ لَتُبْدِي بِهِ	10	157
الأحزاب	إِنَّ اللَّهَ وَمَلائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ	56	178
سبأ	بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهارِ	33	148
فاطر	أَرُونِي ماذا خَلَقُوا مِنَ الْأَرْضِ	40	142
	إِنَّ اللَّهَ يُمْسِكُ السَّماواتِ وَالْأَرْضَ أَنْ تَزُولا	41	157
	وَلَوْ يُؤاخِذُ اللَّهُ النَّاسَ بِما كَسَبُوا ما تَرَكَ عَلى ظَهْرِها مِنْ دَابَّةٍ	45	157
يس	وإِنْ كلٌّ لَما جميعٌ لدينا مُحضَرون	32	176
الصافات	فَاطَّلَعَ فَرَآهُ فِي سَواءِ الْجَحِيمِ	55	104
ص	حَتَّى تَوارَتْ بِالْحِجابِ	32	157
الزمر	لَهُ مَقَالِيدُ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ	63	51
	حَتَّى إِذَا جَاؤُوهَا وَفُتِّحَتْ أَبْوَابُهَا	73	153

141	15	يُلْقِي الرُّوحَ مِنْ أَمْرِهِ	غافر
47	5	قُلُوبُنَا فِي أَكِنَّةٍ مِمَّا تَدْعُونَا إِلَيْهِ	فصلت
135	11	لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ	الشورى
142	25	وَهُوَ الَّذِي يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبادِهِ	
143	52	وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِراطٍ مُسْتَقِيمٍ	
143	39	ما خَلَقْناهُما إِلَّا بِالْحَقِّ	الدخان
148	13	مِنْ قَرْيَتِكَ الَّتِي أَخْرَجَتْكَ	محمد
157	2	وَلا تَجْهَرُوا لَهُ بِالْقَوْلِ كَجَهْرِ بَعْضِكُمْ لِبَعْضٍ أَنْ تَحْبَطَ أَعْمالُكُمْ	الحجرات
155	3-1	ق وَالْقُرْآنِ الْمَجِيدِ (1) بَلْ عَجِبُوا أَنْ جاءَهُمْ مُنْذِرٌ مِنْهُمْ فَقالَ الْكافِرُونَ هذا شَيْءٌ عَجِيبٌ (2) أَإِذا مِتْنا	ق
155	3	ذلِكَ رَجْعٌ بَعِيدٌ	
135	57	ما أُرِيدُ مِنْهُمْ مِنْ رِزْقٍ	الذاريات
139	3	وَما يَنْطِقُ عَنِ الْهَوى	النجم
158	13	فَبِأَيِّ آلاءِ رَبِّكُما تُكَذِّبانِ	الرحمن
158	15	وَخَلَقَ الْجَانَّ مِنْ مارِجٍ مِنْ نارٍ	
134	1	تُلْقُونَ إِلَيْهِمْ بِالْمَوَدَّةِ	الممتحنة
134	6-5	فَسَتُبْصِرُ وَيُبْصِرُونَ (5) بِأَيِّكُمُ الْمَفْتُونُ	القلم
36	17	وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا	نوح
53	18	وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ	الجن
36	8	وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلاً	المزمل

الإنسان	عَيْناً يَشْرَبُ بِها عِبادُ اللَّهِ	6	134
النازعات	وَالنَّازِعاتِ غَرْقاً (1) وَالنَّاشِطاتِ نَشْطاً (2) وَالسَّابِحاتِ سَبْحاً (3) فَالسَّابِقاتِ سَبْقاً (4) فَالْمُدَبِّراتِ أَمْراً	5-1	155
	يَوْمَ تَرْجُفُ الرَّاجِفَةُ	6	155
	أَإِذا كُنَّا عِظاماً نَخِرَةً	11	155
المطففين	إِذَا اكْتالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ	2	140
	وَإِذا كالُوهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ	3	150
	سِجِّينٌ	7، 8	67
	عَيْناً يَشْرَبُ بِهَا الْمُقَرَّبُونَ	28	141
الطارق	إن كلُّ نفسٍ لما عليها حافظٌ	4	176
الفجر	وجاء ربك	22	149
الشمس	وَالنَّهارِ إِذا جَلَّاها	3	157
	وَلا يَخافُ عُقْباها	15	158
العلق	اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ	1	134
	فَلْيَدْعُ نادِيَهُ	17	148
القدر	إِنَّا أَنْزَلْناهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ	1	158
	تَنَزَّلُ الْمَلائِكَةُ وَالرُّوحُ فِيها بِإِذْنِ رَبِّهِمْ مِنْ كُلِّ أَمْرٍ (4) سَلامٌ	5-4	141
الزلزلة	بِأَنَّ رَبَّكَ أَوْحى لَها	5	140
العاديات	فَأَثَرْنَ بِهِ نَقْعاً	4	157

فهرس أبيات الشعر

الشاعر	طـرف البيت	الصفحة
الأعشى	أيا جارَتي، بِينِي فإنّكِ طالِقَهْ	166
أمية بن أبي الصلت	إذ يَسَفُّون بالدقِيقِ وكانوا	134
لبيد بن أبي ربيعة	حَتَّى إذا أَلْقَتْ يَدًا في كافِرٍ	158
	غلبٌ سواجد لم يدْخل بهَا الْحصْر	84
تميم بن مقبل	ضَرْبًا تَوَاصَى بِهِ الأبْطَالُ سِجِّينَا	66
جرير	أنفاذها تقطر الدما	46
حاتم الطائي	أماوِيّ ما يُغْني الثَّراءُ عنِ الفَتى	158
الحطيئة	وغَرَرْتَني وزَعَمْتَ أنَّكَ	59
حميد بن ثور	أبى الله إلا أنّ سرحة مالك	135
أبو ذؤيب الهذلي	شربن بماء البحر ثم ترفّعت	141
ذو الرمّة	لَهُمْ مَجلِسٌ صُهبُ السِّبالِ أَذِلَّةٌ	149
طرفة بن العبد	وإذا تَلْسُنُني أَلْسُنُها	67
الطرماح بن حكيم	مُعَرَّسُ خَمْسٍ وَقَّعَتْ للجَناجِنِ	139
العجّاج	تحتَ الذي اختارَ له اللهُ الشَّجَرْ	150
علقمة الفحل	فإنْ تَسْأَلوني بالنّساءِ فإنَّني	138
عمر بن أبي ربيعة	لا تَلُمْني عَتيقُ حَسْبي الّذي بي	149
عنترة بن شداد	بَطَلٍ كَأنّ ثِيَابَهُ في سَرْحَةٍ	138

القطامي، عمير بن شييم التغلبي	وَخَيرُ الأَمْرِ مَا اسْتَقْبَلْتَ مِنْه	36
كثيّر عزّة	حُزِيَتْ لي بحَزْمِ فَيْدَةَ تُحدى	148
المثقب العبدي	فَما أَدْري إذا يَمَّمْتُ أَرْضًا	159
امرئ القيس	هَصَرَتْ بِغُصْنٍ ذي شَماريخَ مَيّالِ	134
المرقشين	فِي كل يَوْم لَهَا مقطرة	70
الهذليين	متى ما تُنْكِروها تَعْرِفوها	141
يزيد بن مفرّغ الحميري	شَدَخَتْ غُرَّةُ السّوابِق فيهمْ	140

المصادر والمراجع

- إبراهيم، مجدي إبراهيم محمد، **الظواهر اللغوية في أدب الكاتب**، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ط1، سنة 2000.
- ابن الأثير، عز الدين أبو الحسن علي بن أبي الكَرم الشيباني، **الكامل في التاريخ**، دار صادر، ودار بيروت للطباعة، تحقيق بلا، بيروت، ط بلا، سنة 1965.
- ابن الأثير، **الكامل في التاريخ**، تحقيق، نخبة من العلماء، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط3، سنة 1980.
- الأخفش الأوسط، أبو الحسن سعيد بن مسعدة، **معاني القرآن**، تحقيق: فائز فارس، دار البشير، ودار الأمل، الأردن، ط 2، سنة1981.
- الأستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن، **شرح شافية ابن الحاجب**، تحقيق، محمد نور الحسن، وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط بلا، سنة 1975.
- الأستراباذي، **شرح كافية ابن الحاجب**، تحقيق: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 2، سنة 2007.
- الإسفراييني، تاج الدين محمد بن محمد بن أحمد، **لباب الإعراب**، تحقيق، بهاء الدين عبد الوهّاب عبد الرحمن، دار الرفاعي، الرياض، ط1، سنة 1984.
- الأشموني، أبو الحسن علي نور الدين بن محمد ، **شرح الأشموني لألفية ابن مالك المسمى منهج السالك إلى ألفية ابن مالك**، تحقيق، عبد الحميد السيّد محمد عبد الحميد، المكتبة الأزهرية للتراث، مصر، ط بلا، سنة 1998.
- **الأصمعيات**، تحقيق محمد نبيل طريفي، دار صادر، بيروت، ط1، سنة 2002.
- الأعشى، **الديوان**، تحقيق فوزي عطوي، دار صعب، بيروت، ط بلا، سنة 1980.

- أميّة بن أبي الصلت، **الديوان**، تحقيق: عبد الحفيظ السطلي، المطبعة التعاونية، دمشق، ط2، سنة 1977.
- الأنباري، أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد، **نزهة الألباء في طبقات الأدباء**، تحقيق، إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الزرقاء الأردن، ط3، سنة 1985.
- الأنباري، أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد، **البُلغَة في الفرق بين المذكّر والمؤنّث**، تحقيق: رمضان عبد التوّاب، دار الكتب، ط بلا، سنة 1970.
- ابن الأنباري، كمال الدين أبي البركات عبد الرحمن بن أبي الوفاء بن عبيد الله، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين**، قدم له ووضع هوامشه، حسن حمد، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ط2، سنة 2007.
- ابن الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد، **أسرار العربية**، تحقيق، محمد بهجت البيطار، مطبعة الترقي، دمشق، ط بلا، سنة 1957.
- ابن الأنباري، أبو بكر محمد بن القاسم، **المذكّر والمؤنّث**، تحقيق، محمد عبد الخالق عضيمة، وزارة الأوقاف القاهرة، ط بلا، سنة 1981.
- أنيس، إبراهيم، **من أسرار اللغة**، مكتبة الأنجلو المصرية، ط6، سنة 1978.
- بطرس البستاني، **دائرة المعارف**، دار المعرفة، بيروت لبنان، ط بلا، سنة الطبع بلا.
- البغدادي، عبد القادر بن عمر، **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**، تحقيق محمد نبيل طريفي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، سنة 1998.
- البيروني الخوارزمي، أبو الريحان محمد بن أحمد، **الآثار الباقية عن القرون الخالية**، دار الطبع بلا، طبعة بلا، سنة الطبع بلا.
- ترزي، فؤاد حنا، **الاشتقاق**، دار الكتب، بيروت، ط بلا، سنة 1986.

- ابن التَّستُرِي الكاتب، سعيد بن إبراهيم، **المذكّر والمؤنّث**، تحقيق: أحمد عبد المجيد هريدي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ودار الرفاعي الرياض، ط1، سنة 1983.
- التميمي، عبد الجليل مغتاظ عَودة، **ابن قتيبة اللغوي**، منشورات جامعة سبها، ليبيا، الطبعة بلا، سنة الطبع بلا.
- التنوخي، أبو المحاسن المفضل بن محمد بن مسعر، **تاريخ العلماء النحويين**، من البصريين والكوفيين وغيرهم، تحقيق، عبد الفتاح محمد الحلو، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط بلا، سنة 1981.
- التَهانَوي، المولودي محمد أعلى بن علي، **موسوعة اصطلاحات العلوم الإسلامية المعروف بكشّاف اصطلاحات الفنون**، منشورات مكتبة خيّاط، بيروت، ط بلا، سنة 1966.
- ابن تيمية، تقي الدين أحمد، **تفسير سورة الإخلاص**، قدم له وكتب هوامشه زهير شفيق الكبي، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط 1، سنة 1993.
- الثعالبي، أبو منصور عبد الملك بن محمد، **فقه اللغة وسرّ العربية**، تحقيق: محمد صالح موسى حسين، مؤسسة الرسالة ناشرون، دمشق، ط 1، سنة 2010.
- الجربي، محمد رمضان، **ابن قتيبة ومقاييسه البلاغية والأدبية والنقدية**، المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان ، طرابلس ، ليبيا، ط1، سنة 1984.
- الجرجاني، عبد القاهر، **المفتاح في الصرف**، تحقيق، علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، إربد الأردن، ط1، سنة 1987.
- جرجي زيدان، **الفلسفة اللغويّة والألفاظ العربية**، راجعها مراد كامل، دار الهلال، القاهرة، ط2، سنة 1904.

- جرير، **الديوان**، شرح: غريد الشيخ، مؤسسة الأعلمي، بيروت، ط1، سنة 1999.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان، **سر صناعة الإعراب**، تحقيق، حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط1، سنة 1985.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان، **المذكّر والمؤنّث**، تحقيق: طارق نجم عبد الله، دار البيان العربي، جدّة، ط1، سنة 1985.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان، **المنصف في شرح كتاب التصريف**، تحقيق: إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين، وزارة المعارف العمومية، ط1، سنة 1954.
- ابن الجوزي، أبو الفرج عبد الرحمن بن علي، **المنتظم في تاريخ الملوك والأمم**، دار المعارف، حيدر آباد، ط1، سنة 1357هـ.
- الجوهري، إسماعيل بن حماد، **الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية**، تحقيق، أحمد عبد الغفور عطّار، دار العلم للملايين، بيروت، ط2، سنة الطبع بلا.
- حاتم الطائي، **الديوان**، دار صادر، بيروت، ط بلا، سنة 1963.
- ابن الحاجب، **أمالي ابن الحاجب**، تحقيق: فخر صالح قدارة، دار الجيل، بيروت، ودار عمّار، عمّان، ط بلا، سنة 1989.
- ابن الحاجب، جمال الدين أبو عمرو عثمان بن عمر، **الكافية في النحو**، دار الكتب العلمية، بيروت، ط بلا، سنة 1995.
- حاجي خليفة، مصطفى بن عبد الله، **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون**، طبع بعناية وكالة المعارف الجليلة، اسطنبول، تركيا، ط بلا، سنة 1943.
- الحديثي، خديجة عبد الرزاق، **أبنية الصرف في كتاب سيبويه**، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط1، سنة 2003.

- الحسيني، إسحاق موسى، **ابن قتيبة**، ترجمة: هاشم ياغي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، ط1، سنة 1980.
- الحطيئة، جرول بن أوس، **ديوان**، شرح، يوسف عيد، دار الجيل بيروت، ط1، سنة 1992.
- الحموز، عبد الفتاح، **ظاهرة القلب المكاني في العربية**، دار عمّار، عمّان . الأردن، ط 1، سنة 1986.
- حموده، طاهر سليمان، **ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي**، الدار الجامعية، الإسكندرية، سنة 1982.
- حميد بن ثور، **الديوان**، جمع: رضوان محمد حسين النجّار، مطبعة الخالدي، عمّان، الأردن، ط1، سنة 1985.
- الحميري، نشوان بن سعيد، **شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم**، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، سنة الطبع 1983، ط بلا، سنة الطبع بلا.
- أبو حيان، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان الغرناطي أثير الدين، **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، تحقيق، مصطفى احمد النمّاس، دار النشر بلا، ط1، سنة 1984.
- الخضري، محمد الدمياطي الشافعي ، **حاشية الخضري على ابن عقيل**، دار إحياء الكتب العلمية، سنة 1940.
- الخطيب البغدادي، الإمام الحافظ أبو بكر أحمد بن علي، **تاريخ بغداد أو مدينة السلام**، دراسة وتحقيق، محمد أمين الخانجي، مكتبة الخانجي القاهرة، ط1، سنة 1931.

- ابن خلكان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر، **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان**، تحقيق، إحسان عبّاس، دار الثقافة بيروت، ط بلا، سنة الطبع بلا.
- الداودي، شمس الدين محمد بن علي بن أحمد، **طبقات المفسرين**، تحقيق، علي محمد عمر، مكتبة وهبة، ومطبعة الاستقلال الكبرى، ط1، سنة 1972.
- ابن دريد، أبو بكر محمد بن الحسن الأزدي البصري، **جمهرة اللغة**، مؤسسة الحلبي وشركاه، القاهرة، ط1، سنة 1345هـ .
- الدقر، عبد الغني، **معجم النحو**، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط 3، سنة 1986.
- أبو ذؤيب الهذلي، **الديوان**، تحقيق وشرح: أنطونيوس بطرس، دار صادر، بيروت، ط1، سنة 2003.
- الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان، **تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام**، تحقيق عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي، بيروت لبنان، ط1، سنة 1992.
- الذهبي، **دُول الإسلام**، عُني بطبعه ونشره عبد الله ابن إبراهيم الأنصاري، دار إحياء التراث الإسلامي، قطر، ط بلا، سنة الطبع بلا.
- الذهبي، سير أعلام النبلاء، تحقيق علي أبو زيد، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط2، سنة 1984.
- الذهبي، الحافظ، **العبر في خبر من غبر**، تحقيق فؤاد سيّد، مطبعة حكومة الكويت، ط بلا، سنة 1984.
- الرازي، محمد بن أبي بكر بن عبد القادر، **مختار الصحاح**، دار الكتاب العربي، بيروت . لبنان، ط1، سنة 1979.

- رجب، ياسر حسن، **الاختصار في الدراسات النحويّة**، مجلة كليّات دار العلوم، جامعة القاهرة، سنة 1999.
- ذو الرمّة، **الديوان**، تحقيق، زهَير فتح الله، دار الصادر، بيروت، ط1، سنة 1995.
- الزبيدي، السيد محمد مرتضى بن محمد الحسيني، **تاج العروس من جواهر القاموس**، تحقيق، عبد المنعم خليل إبراهيم، وكريم سيّد محمد محمود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، سنة 2007.
- الزَبيدي، عبد اللطيف بن أبي بكر الشَرجيّ، **ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة**، تحقيق، طارق الجنابي، مكتبة النهضة العربية بيروت، ط 1، سنة 1987.
- الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق، **الجمل في النحو**، تحقيق، علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ودار الأمل، إربد، الأردن، ط1، سنة 1984.
- الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السريّ، **ما ينصرف وما لا ينصرف**، تحقيق: هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط: 2، سنة 1994.
- الزجاج، **معاني القرآن وإعرابه**، تحقيق عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط1، سنة 1988.
- الزركشي، بدر الدين محمد بن عبد الله، **البرهان في علوم القرآن**، قدّم له وعلّق عليه، مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط بلا، سنة 2001.
- الزركلي، خير الدين، **ترتيب الأعلام على الأعوام**، رتّبه وعلّق عليه، زهير ظاظا، دار الأرقم، بيروت . لبنان، ط بلا، سنة 1990.
- الزمخشري، جار الله محمود بن عمر، **الفائق في غريب الحديث**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، وعلي محمد البجاوي، دار الفكر، ط3، سنة 1979.

- الزيات، أحمد حسن، وآخرون، **المعجم الوسيط**، المكتبة العلمية، طهران، ط بلا، سنة 1990.
- سالم، أمين عبد الله، **النسب في العربية**، مطبعة الأمانة، مصر، ط1، سنة 1980.
- السامرائي، فاضل صالح، **معاني الأبنية في العربية**، جامعة الكويت، الكويت، ط1، سنة 1981.
- السامرائي، إبراهيم، **المدارس النحويّة أسطورة وواقع**، دار الفكر، عمان . الأردن، ط بلا، سنة 1987.
- السامرائي، عباس محمد، **دراسة في حروف المعاني الزائدة**، مطبعة الجامعة، بغداد، ط 1، سنة 1987.
- ابن السراج النحوي البغدادي، أبو بكر محمد بن سهل، **الأصول في النحو**، تحقيق، عبد رب الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط3، سنة 1988.
- ابن السكّيت، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق، **المقصور والممدود**، تحقيق محمد محمد سعيد، مطبعة الأمانة، مصر، ط1، سنة 1985.
- سَلام، محمد زغلول، **ابن قتيبة**، دار المعارف بمصر، ط بلا، سنة 1965.
- السمعاني، أبو سعد عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي، **الأنساب**، تحقيق، عبد الفتاح محمد الحلو، الناشر، محمد أمين دمج، بيروت . لبنان، ط1، سنة 1981.
- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة**، تحقيق، مصطفى عبد القادر عطا. دار الكتب العلمية بيروت، ط 1، سنة 2004.

- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، **همع الهوامع**، تحقيق عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، ط بلا، سنة 1980.
- السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط2، سنة 2009.
- السيّد، عبد الحميد مصطفى، **المغني في علم الصرف**، دار صفاء، عمّان، ط1، سنة 1998.
- الشاطبي، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى، **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الشافية**، تحقيق: محمد إبراهيم البنا، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرّمة، ط1، سنة 2007.
- شهاب الدين العسقلاني الشافعي، أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر، **تهذيب التهذيب**، تحقيق، إبراهيم الزيبق، وعادل مُرشِد، مؤسسة الرسالة، ط1، سنة 2008.
- الشيخ، أحمد محمد، **أبنية الأسماء في اللغة العربية**، جامعة السابع من أبريل، الزاوية، ليبيا، ط1، سنة 2000.
- الصاحب، إسماعيل بن عباد، **المحيط في اللغة**، تحقيق، محمد حسن آل ياسين، عالم الكتب، بيروت . لبنان، ط1، سنة 1994.
- الصبّان، محمد بن علي، **حاشية الصبّان على شرح الأشموني**، دار إحياء الكتب العربية، دار المنار، ط بلا، سنة الطبع بلا.
- الصيمَري، أبو محمد عبد الله بن عليّ، **التبصرة والتذكرة**، تحقيق: فتحي أحمد مصطفى، دار الفكر، دمشق، ط 1، سنة 1982.
- طرفة بن العبد، **الديوان**، دار صادر، بيروت، ط بلا، سنة 1961.

- الطرماح بن حكيم، **الديوان**، تحقيق: عزّت حسن، مديريّة إحياء التراث القديم، دمشق، ط بلا، سنة 1968.
- أبو الطيب اللغوي، عبد الواحد ابن علي، **مراتب النحويين**، تحقيق، محمد أبو الفضل إبراهيم، دار نهضة مصر للطبع والنشر، الفجّالة القاهرة، ط2، سنة 1974.
- العجاج، **الديوان**، تحقيق، سَعدي ضنّاوي، دار الصادر، بيروت، ط1، سنة 1997.
- عباس حسن، **النحو الوافي**، دار المعارف، القاهرة، ط12، سنة 1998.
- عبد التواب، رمضان، **التطوّر اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه**، مكتبة الخانجي، القاهرة، ودار الرفاعي، الرياض، ط بلا، سنة 1981.
- عبد التواب، رمضان، **فصول في فقه اللغة**، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط2، سنة الطبع بلا.
- ابن عبد ربه الأندلسي، أبو عمر أحمد بن محمد، **العقد الفريد**، تحقيق، أحمد أمين وآخرون، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط بلا، سنة الطبع بلا.
- أبو عبيدة، معمر بن المثنى التميمي، **مجاز القرآن**، علق عليه: محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط بلا، سنة 1970.
- عفيفي، أحمد، **ظاهرة التخفيف في النحو العربي**، الدار المصريّة اللبنانيّة، ط1، سنة 1996.
- ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله، **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، تحقيق،محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر، ط بلا، سنة 1979.
- العكش، عمر مسلّم، **ابن قتيبة الدِّينوري وجهوده اللغويَّة**، المجمع الثقافي، أبو ظبي، الطبعة بلا، سنة 2005.

- علقمة الفحل، **الديوان**، تحقيق: لطفي الصقال وآخرون، دار الكتاب العربي، حلب، ط1،سنة1969.
- العلوي، يحيى بن حمزة، **الطراز**، تحقيق: سيّد بن علي المرصفي، مطبعة المقتطف، مصر، سنة 1914.
- أبو علي الفارسي، الحسن بن أحمد بن عبد الغفّار بن محمد، **كتاب التكملة**، تحقيق، كاظم بحر المرجان، ط بلا، سنة 1981.
- ابن العماد الحنبلي الدمشقي، شهاب الدين أبو الفلاح عبد الحي بن أحمد بن محمد العكري، **شذرات الذهب في أخبار من ذهب**، تحقيق محمود الأرناؤوط، دار ابن كثير للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ط1، سنة 1988.
- ابن العماد الحنبلي، **شذرات الذهب في أخبار من ذهب**، دار المسيرة بيروت، ط2، سنة 1979.
- عمر بن أبي ربيعة، **الديوان**، تحقيق: فايز محمد، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1، سنة 1996.
- عمرو بن معد يكرب الزبيدي، **شعر**، تحقيق، مطاع الطرابيشي، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، ط بلا، سنة 1974.
- عنترة بن شداد، **الديوان**، تحقيق: محمد محمود، دار الفكر اللبناني، بيروت، ط1، سنة 1996.
- ابن فارس، **الصاحبي في فقه اللغة**، تحقيق، مصطفى الشويمي، مؤسسة بدران، بيروت لبنان، ط بلا، سنة 1963.

- ابن فارس، **مجمل اللغة**، زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة بيروت . لبنان، ط1، سنة 1984.
- ابن فارس، **المذكّر والمؤنّث**، تحقيق، رمضان عبد التوّاب، القاهرة، ط1، سنة 1969.
- الفراء، أبو زكرياء يحيى بن زياد، **معاني القرآن**، تحقيق أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط3، سنة 2001.
- الفرّاء، **المقصور والممدود**، تحقيق ماجد الذهبي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، سنة 1983.
- الفراهيدي، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد، **كتاب العين**، تحقيق، مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، طبع بدار ومكتبة الهلال، طبعة مصورة بالأوفست عن طبعة دار الرشيد، بغداد، سنة 1982، سنة الطبع 1990.
- فليش اليسوعي، هنري، **العربية الفصحى**، تعريب وتحقيق: عبد الصبور شاهين، المطبعة الكاثوليكية بيروت، ط1، سنة 1966.
- الفيروز أبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب، **البُلغة في تاريخ أئمة اللغة**، تحقيق، محمد المصري، وزارة الثقافة، مشق، ط بلا، سنة 1972.
- الفيروز أبادي، **القاموس المحيط**، تحقيق، مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط6، سنة 1998.
- القالي، أبو عليّ إسماعيل بن القاسم، **المقصور والممدود**، تحقيق: أحمد عبد المجيد هريدي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، سنة 1999.
- ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم، **أدب الكاتب**، تحقيق، علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط4، سنة 2009.

- ابن قتيبة، **الأنواء في مواسم العرب**، دار الشؤون الثقافية العامة بغداد، وزارة الثقافة والإعلام، ط بلا، سنة 1988.
- ابن قتيبة ، أبو محمد عبد الله بن مسلم، **تأويل مختلف الحديث**، صححه وضبطه محمد زهري النجار، دار الجيل بيروت لبنان ، ط بلا، سنة 1972.
- ابن قتيبة، **تأويل مشكل القرآن**، شرحه السيّد أحمد صقر، المكتبة العلمية، المدينة المنورة، ط3، سنة 1981.
- ابن قتيبة، **تفسير غريب القرآن**، تحقيق، السيد محمد صقر، دار إحياء الكتب العربية، ط بلا، سنة 1958.
- ابن قتيبة، كتاب **تلقين المتعلم من النحو**، تحقيق عبد الله الناصير، المكتب الإسلامي، ط1، سنة 1993.
- ابن قتيبة، **تلقين المتعلم من النحو**، تحقيق، جمال عبد العاطي مخيمر، دار الطبع بلا، ط1، سنة 1989.
- ابن قتيبة، **الاختلاف في اللفظ والرد على الجهمية والمشبهة**، دار الكتب العلمية، بيروت . لبنان، ط1، سنة 1985.
- ابن قتيبة، **الشعر والشعراء**، تحقيق، أحمد محمد شاكر، دار المعارف، القاهرة، ط بلا، سنة 1982.
- ابن قتيبة، **عيون الأخبار**، دار الكتاب العربي بيروت، ط بلا، سنة الطبع بلا.
- ابن قتيبة، **غريب الحديث**، تحقيق، عبد الله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد، ط بلا، سنة 1977.

- ابن قتيبة، **المعارف**، تحقيق، ثروت عكاشة، دار المعارف ، مصر، ط2، سنة الطبع بلا.
- ابن القطاع الصقلي، علي بن جعفر بن علي، **أبنية الأسماء والأفعال والمصادر**، تحقيق، أحمد محمد عبد الدايم، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط بلا، سنة 1999.
- القطامي، عمير بن شييم التغلبي، **الديوان**، تحقيق، محمود الربيعي، الهيئة المصريّة العامة للكتاب، ط بلا، سنة 2001.
- . القفطي، الوزير جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف، **إنباه الرواة على أنباه النحاة**، تحقيق، محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ط3، سنة 2007.
- القيسي، أبو محمد مكي بن أبي طالب، **الكشف عن وجوه القراءات السبع**، تحقيق، محيي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، سنة 1981.
- ابن كثير القرشي الدمشقي، الإمام الحافظ المفسر المؤرخ عماد الدين أبو الفداء إسماعيل بن عمر، **البداية والنهاية**، مطبعة السعادة بجوار محافظة مصر، ط بلا، سنة الطبع بلا.
- كثيّر عزّة، **الديوان**، تحقيق وشرح: إحسان عبّاس، دار الثقافة، بيروت، ط بلا، سنة 1971.
- الكفوي، أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني، **الكليات**، تحقيق، عدنان درويش، ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، سنة 1992.
- لبيد بن أبي ربيعة، **الديوان**، تحقيق حمدو طمّاس، دار المعرفة، بيروت، ط1، سنة 2004.

- المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد، **المقتضب**، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، ط بلا، سنة 2010.
- المثقب العبدي، **الديوان**، تحقيق: حسن كامل الصيرفي، الشركة المصرية، ط بلا، سنة 1971.
- مجمع اللغة العربية، **المعجم الوسيط**، القاهرة، ط3، سنة 2005.
- محمد كشّاش، **معجم المُتّفِق والمُفتَرِق**، في ألقاب أئمة اللغة والنحو وكناهم وأنسابهم، عالم الكتب بيروت، ط1، سنة 1998.
- المخزومي، مهدي، **في النحو العربي**، منشورات المكتبة العصريّة، بيروت، ط بلا، سنة بلا.
- المخزومي، مهدي، **مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو**، المجمع الثقافي، أبو ظبي، ط بلا، سنة 2002.
- امرؤ القيس، **الديوان** ، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، ط4، سنة 1984.
- المرادي، الحسن بن قاسم، **الجنى الداني في حروف المعاني**، تحقيق: فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط: 2، سنة 1983.
- المرقشان، المرقش الأكبر عمرو بن سعد، والمرقش الأصغر عمرو بن حرملة، **الديوان**، تحقيق، كارين صادر، دار صادر بيروت، ط1، سنة 1998.
- المفضّل، أبو طالب المفضل بن سلمة بن عاصم، **مختصر المذكّر والمؤنّث**، تحقيق، رمضان عبد التوّاب، ط بلا، سنة 1972.
- ابن مقبل، تميم، **الديوان**، شرح مجيد طراد، دار الجيل، بيروت، ط1، سنة 1998.

- ابن منظور، جمال الدين أبو الفضل محمد بن مكرم، تحقيق، أمين محمد عبد الوهاب، محمد الصادق العبيدي، **لسان العرب**، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط3، سنة 1999.
- ابن منظور، **لسان العرب**، تحقيق، عامر أحمد حيدر، دار الكتب العلمية بيروت، ط1، سنة 2003.
- موسى، خضر حمود، **ابن قتيبة الناقد بين السابقين واللاحقين**، دار فضاءات للطباعة والنشر والتوزيع ، عمان الأردن، ط1، سنة 2003.
- الميداني، أحمد بن محمد، **نزهة الطرف في علم الصرف**، تحقيق لجنة إحياء التراث العربي، دار الأفاق الجديدة، بيروت، لبنان، ط1، سنة 1981.
- ابن النديم، محمد ابن إسحاق، **الفهرست**، تحقيق، مصطفى الشويمي، الدار التونسية للنشر، الطبعة بلا، سنة 1985.
- ابن النديم، **الفهرست**، تحقيق، أيمن فؤاد سيد، مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي، لندن، ط بلا، سنة 2009.
- الهذليون، **الديوان**، الدار القوميّة، القاهرة، ط بلا، سنة 1965.
- الهروي، علي بن محمد، **الأزهيّة في علم الحروف**، تحقيق، عبد المعين الملّوحي، مطبوعات مجمع اللغة العربية دمشق، ط2، سنة 1981.
- ابن هشام، أبو محمد عبد الله جمال الدين، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، تحقيق، محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، لبنان، ط بلا، سنة 1996.

- ابن هشام، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة المدني القاهرة، ط بلا، سنة1960.
- الورّاق، أبو الحسن محمد بن عبد الله، **علل النحو**، تحقيق، محمود جاسم الدّرويش، مكتبة الرشد، الرياض، ط1، سنة 1999.
- الوشّاء، أبو الطيّب، **الممدود والمقصور**، تحقيق: رمضان عبد التوّاب، مكتبة الخانجي، مصر، ط بلا، سنة 1979.
- ابن وهب، أبو الحسين إسحاق بن إبراهيم، **البرهان في وجوه البيان**، تحقيق: أحمد مطلوب، وخديجة الحديثي، جامعة بغداد، ط1، سنة 1967.
- ياقوت، محمود سليمان، **ظاهرة التحول في الصيغ الصرفية**، دار المعرفة الجامعية، ط بلا، سنة 1985.
- يزيد بن مفرِّغ الحميري، **الديوان**، تحقيق: عبد القدوس أبو صالح، مؤسسة الرسالة، ط بلا، سنة الطبع بلا.
- يعقوب، إميل بديع، **المعجم المفصل في اللغويين العرب**، دار الكتب العلمية بيروت، ط1، سنة 1997.
- يعقوب، إميل بديع، **موسوعة علوم اللغة العربية**، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، سنة 2006.
- ابن يعيش، موفق الدين أبو البقاء يعيش بن علي، **شرح المفصل**، تحقيق، إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، سنة 2001.
- ابن يعيش، **شرح الملوكي في التصريف**، تحقيق، فخر الدين قباوة، المكتبة العربية، حلب، ط1، سنة 1973.

الرسائل الجامعيّة

- خير الدين، هاني، **دراسة مقارنة في حروف الجرّ العربية والإنجليزيّة**، رسالة دكتوراة، جامعة القديس يوسف، ط بلا، سنة 1979.
- غرايبة، نواف عبد الكريم إبراهيم، **ظاهرة الاقتصاد اللغوي في القرآن الكريم**، رسالة دكتوراه، إشراف الدكتور سلمان محمد القضاة، جامعة اليرموك، إربد. الأردن، سنة 2005.

Abstract

Al haddar, Saleh. Linguistic Efforts Of Ibn Qutaybah,

A Descriptive Study. M. A. Thesis, Yarmouk University, Arebic Deportment, 2014.(Supervisor: Dr. Ahmad M. Abu- Daiu)

This research intended to study and analyze the efforts of Ibn Qutaybah in the areas of language, especially the areas of: morphology and syntax, because his contributions in the field of language have not received sufficient interest by researchers; unlike other scholars.

His works included many of the morphological and grammatical issues, at a time most scholars went to study literature, and mesmerized by the controversy and logic, and neglected, somewhat, the issues of language, interpretation, and syntax.

This research tends to highlight personality of Ibn Qutaybah through his contributions to the morphology and syntax; as fundamental pillars for language learners.

The study follows the approach depends on the presentation of the issues brought by Ibn Qutaybah on both sides, and then to analyze these issues, to explore his views on them.